الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني "دراسة تحليلية"

إعداد

سلام فيصل رحوب الجمل

إشراف

الدكتورة: لانا شحادة

مشرف ثان

الدكتور: أمجد أبو العز

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات الشرق الأوسط

2024/6

© الجامعة العربية الأمريكية-2024. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالة

دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني "دراسة تحليلية"

إعداد

سلام فيصل رحوب الجمل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 22 يونيو 2024 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
1. الدكتورة لانا شحادة	مشرفاً ورئيساً	
2. الدكتور أمجد أبو العز	مشرفاً مشاركاً	
3. الدكتور أيمن يوسف	ممتحناً داخلياً	
4. الدكتور عبد الرحمن الشوبكي	ممتحناً خارجياً	

الإقرار

أنا الموقع أدناه، أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة علمية أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب/ة: سلام فيصل رحوب الجمل.

الرقم الجامعي: 202020412.

التوقيع: سلام الجمل.

تاريخ تسليم النسخة النهائية من الرسالة: 2025/10/01.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

فلسطين وأهلها

الأسرى والأسيرات خلف القضبان

إلى القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين

إلى المرأة الفلسطينية حيثما كانت

إلى عائلتي وأحبتي

إلى نفسي ... أهدي ثمرة سنين العمل والعطاء

.....

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي منّ علينا بإتمام هذا الدراسة العلمية،

فالحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان من الدكتورة المشرفة " لانا شحادة" والدكتور "أمجد أبو العز"، على كل ما قدماه لي من توجيهات وإرشادات علمية قيمة ساهمت في إخراج هذا العمل إلى الوجود في جوانبه المختلفة، كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة المكونة من: الدكتور أيمن يوسق "ممتحناً داخلياً"، والدكتور عبد الرحمن الشوبكي "ممتحناً خارجياً".

كما وأتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث العلمي من قريب أو بعيد

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبحث وتحليل دور تلك المنظمات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية سياسياً، وبيان دورها في تعزيز حقوق المرأة ضمن الهيكل القانوني، ويأتي الدراسة بهذا الموضوع من أهمية ودور المرأة كمورد بشري يشكل أكثر من نصف المجتمع على المستوى الديمغرافي، وبالتالي ضرورة مشاركتها في العمل السياسي واستراتيجيات صنع القرار، يعتبر من الأهمية بمكان العمل على تحقيقه واقعاً .

واعتمدت الباحثة في معالجة وتحليل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على المنهج التاريخي، لعرض تطور أداء تلك المنظمات النسوية في فلسطين. وكذلك المنهج التحليلي، للوقوف على أداء المنظمات النسوية في فلسطين من أجل تحقيق تمكين سياسي حقيقي وفعال، وتحليل مدى نجاعة وفاعلية الخطط والبرامج والاستراتيجيات الموضوعة من طرف هذه المنظمات، وإلى أي حدّ تتواءم مع الواقع الفلسطيني، كما اعتمدت على المقابلات كأداة بحثية لها.

واستندت الدراسة إلى الفرضية القائلة بأن: على الرغم من نشاط المؤسسات النسوية الفلسطينية وتعددها إلا أن دورها في الدفع باتجاه تبني قرارات وتشريعات لتعزيز دورها في المجتمع الفلسطيني مازال ضعيفاً.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ترفض المنظمات النسوية في فلسطين فرض توجه أيديولوجي معين عليها، بمعزل عن التصورات الخاصة بها والسياق الذي تعمل به، وذلك من خلال إصرار المجتمع النسوي الفلسطيني على تطوير الفكر النسوي في السياق الفلسطيني، وتبعاً للخصوصية والظروف التي تشهدها دولة فلسطين من آثار الاحتلال والانقسام.

وكذلك: فإن غياب استراتيجية عمل موحدة وبرنامج وطني موحد ومشترك بين مختلف المنظمات النسوية الفاعلة في فلسطين، عقبة رئيسية وجوهرية أمام تحقيق تمكين سياسي فعال على المستوى المحلي، ويعكس حالة التخبط والتشتت التي تعيشها هذه المنظمات في آليات وبرامج عملها.

الكلمات المفتاحية: المنظمات النسوية، المرأة، التمكين السياسي، النسوية، الكوتا النسوية، الانتخابات، القوائم الانتخابية، الأحزاب السياسية.

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة ..... أ
الإقرار ..... ب
الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الملخص ..... ه
فهرس المحتويات ..... و
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1
المقدمة 2
مفاهيم ومصطلحات الدراسة 3
الدراسات السابقة 4
إشكالية الدراسة 8
أهمية الدراسة: 9
أهداف الدراسة 10
فرضيات الدراسة 10
تساؤلات الدراسة: 10
حدود الدراسة الزمانية والمكانية 11
منهج الدراسة: 12
تقسيم الدراسة: 12
الفصل الثاني: المفاهيم العامة والإطار النظري 13
المبحث الأول: ماهية تلك المنظمات وتأطيرها في ضوء نظرية النسوية 13
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وإطاره القانوني على الصعيد الدولي 14
الفقرة الأولى: مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) 14
الفقرة الثانية: المجتمع المدني من خلال الاتفاقيات الدولية 17
المطلب الثاني: النظرية النسوية وتأثيرها في توجهات المنظمات النسوية 18
الفقرة الأولى: النظريات النسوية الإصلاحية 19
أولاً: النسوية الماركسية والاشتراكية 19
ثانياً: النسوية الليبرالية (الفردية) 20
الفقرة الثانية: النظريات النسوية المقاومة 22

أولاً: الاتجاه النسوي الراديكالي..... 22
ثانياً: وجهة النظر النسوية..... 23
الفقرة الثالثة: التعقيب على النظريات النسوية 25
المبحث الثاني: نشأة وتطور تلك المنظمات النسوية في فلسطين 27
المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة تلك المنظمات النسوية في فلسطين..... 27
المطلب الثاني: أنواع المنظمات " المؤسسات" النسوية..... 30
الفصل الثالث: الإطار القانوني الناظم لحقوق المرأة السياسية في التشريع الفلسطيني 33
المبحث الأول: الحماية الدستورية والقانونية للحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية 34
المطلب الأول: الحماية الدستورية للحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية 35
المطلب الثاني: حقوق المرأة السياسية في ضوء القوانين الخاصة بالانتخابات 38
المبحث الثاني: دور المراسيم والقرارات الرئاسية الفلسطينية في حماية حقوق المرأة سياسياً..... 42
الفصل الرابع: دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات والحقوقيين الفلسطينيين..... 46
الخاتمة..... 76
النتائج:..... 76
قائمة المصادر والمراجع..... 79
الملاحق..... 85
الملحق الأول: أسماء الشخصيات..... 85
الملحق الثاني: أسئلة المقابلات..... 89
Abstract 91

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مفاهيم ومصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- إشكالية الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- حدود الدراسة
- أدوات الدراسة
- منهج الدراسة
- تقسيم الدراسة

المقدمة

ساد الكثير من الأدبيات قاعدة جوهرية مفادها "لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني"؛ وذلك عائدٌ بالضرورة إلى كون أن عمليات التحول الديمقراطي داخل أيّ مجتمع من المجتمعات يرتكز بشكلٍ أساسيّ على مدى انتشار وترسخ الثقافة السياسية بين أفراده، ويتأتى دور المجتمع المدني عموماً في المساهمة الفعالة في بناء دولة القانون والمؤسسات، أي الدولة الديمقراطية.

وهنا يأتي دور تلك المنظمات في دفع عجلة الديمقراطية نحو إدارة رشيدة في الحكم، عبر تنوير الرأي العام المجتمعي بأهمية العيش في دولة تسودها المساواة في الحقوق والواجبات بين أفرادها دون أيّ تمييز أو مفاضلة لأحد على آخر، بهدف خلق مجتمع قادر على التأثير في السياسات العامة للدولة.

المرأة ليست استثناءً من خطط وبرامج تلك المنظمات في مختلف الدول بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، ولا أدل على ذلك من انتشار عدد كبير من المؤسسات والمنظمات ذات التوجه النسوي والتي ترتكز في أهدافها بشكل عام على حفظ الحقوق والحريات للمرأة الفلسطينية؛ لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف المركبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني عموما، على مختلف المستويات: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية.

وفي ضوء ذلك، جاءت هذه الدراسة لتعالج أهمية تلك المنظمات النسوية في فلسطين، والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تمكين المرأة على المستوى السياسي، وبيان مدى المساهمة الفاعلة لاستراتيجيات وخطط عمل تلك المؤسسات في سبيل تمكين المرأة الفلسطينية سياسياً، والحفاظ على حقوقها دون تمييز على أساس الجنس؛ وذلك اتساقاً مع توجهات المنتظم الدولي لاسيما في مجال محاربة ومكافحة التمييز ضدّ المرأة.

وفي ذات السياق، يواجه قطاع المجتمع المدني النسوي في فلسطين معيقات جمة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء هذا القطاع، وكذا رؤيته لدوره وأجنداته الفكرية والعملية، لذلك يسعى هذا المجتمع لتطوير آليات مواجهة الظروف المحيطة بعمله، وتطوير تلك الآليات بما يتماشى مع أهدافه، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانات المتاحة وسبل المواجهة، لغايات تحقيق الديمقراطية المستحقة للشريحة النسوية في المجتمع الفلسطيني.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

- **المجتمع المدني:**

هو مجموعة المؤسسات غير الحكومية والتطوعية التي تتكون من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي وغيرها من الجوانب كالبيئة، والتي تعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع (المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات التنموية، 2011).

- **تمكين المرأة:**

التمكين: هو القوى التي يكتسب الأفراد من خلالها القدرة، وتزيد ثقتهم، ويرتفع مستوى انتمائهم وولائهم لتحمل المسؤوليـة، والقـدرة على التصرف لتحسين الأنشطة والعمليات والتفاعل في العمل لأجل إشباع المتطلبات الأساسية للعملاء في مختلف المجالات بهدف تحقيق قيم وغايات التنظيم (المغربي، 2001).

وتمكين المرأة، يتعلق بمجموعة من الأنشطة والدعم الذي يقدم للمرأة لتعزيز ثقتها بذاتها وقدراتها من أجل تعزيز مشاركتها في المجتمع (قاسم، 2020).

- **التمكين السياسي:**

المشاركة في صياغة ووضع الأهداف السياسية، أو هو نتيجة حتمية للتنمية الشخصية عن طرق التفكير الإبداعي، وتحمل المسؤولية لاتخاذ القرارات في الحياة العامة السياسية (حسانين، 2019).

- **التمكين السياسي للمرأة:**

وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمراكز القيادية التي تؤثر في صنع القرار أو وضع السياسات (العمري، 2015).

- **المنظمات النسوية:**

هي منظمات غير حكومية وغير ربحية، تُعنى بحقوق المرأة وتعمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وتدعيم حقوق المرأة كحقوق الإنسان (نجم الدين، 2021).

الدراسات السابقة

1. **عبد الباري توتو، فيصل (2022)، المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات وآليات التفعيل -دراسة تحليلية-، مجلة العلوم وآفاق المعارف - جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 2، العدد 1، الصفحات: 112-135، الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشاركة في المجال السياسي للمرأة في السودان والمعوقات التي تعيق مشاركتها في اتخاذ القرارات السياسية أو ممارسة الأنشطة المتعلقة بالسياسة، سواء كناخبة أو مرشحة، على مستوى التمثيل الشعبي في المجالس البلدية، أو الولائية، أو حتى الرئاسية. كما تهدف الدراسة لتقديم بعض المقترحات لتفعيل المشاركة في المجال السياسي للمرأة السودانية، وخلصت الدراسة إلى أن السودان بذل العديد من الجهود التشريعية والمؤسسية الرسمية وغير الرسمية، لتنمية المشاركة السياسية للمرأة. ومع ذلك، فإن النتائج التي تحققت لم تكن بقدر الأهداف المرجوة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المساعي والجهود مستمرة لتفعيل تلك المشاركة للمرأة في السودان من خلال اتخاذ مختلف الوسائل والإجراءات. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد نظام الكوتا الذي أثبت قدرته على رفع نسبة المشاركة في المجالس المنتخبة للمرأة، والتأكيد على أهمية المسؤولية المشتركة للدول والمجتمع المدني في تنفيذ الإجراءات المقترحة.

2. **قاسم مروان (2020)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني (دراسة ميدانية لبعض الجمعيات النسوية العاملة في قطاع غزة)، مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، الصفحات (187-218).**

هدفت هذه الدراسة إلى الدراسة عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، وقد اتبع الباحث في دراسته على منهج الوصفي ليصف ظاهرة الدراسة وصفاً كمياً وكيفياً، واستخدم أداة الدراسة الاستبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات، أهمها: يجب على الحكومة الفلسطينية العمل على مراجعة البنية التشريعية وإزالة جميع أشكال التمييز التشريعي ضد المرأة، وسن القوانين التي تضمن حمايتها، وضرورة اتخاذ العديد من التدابير اللازمة لتسهيل وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والسياسيات العامة في الدولة، وكذا وجوب تنويع الأساليب والوسائل التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في سبيل تعزيز مكانة المرأة.

3. كتانة نادية (2017)، اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ومعرفة أهم السبل التي يقترحها أفراد العينة لتحسين واقع ودورها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

واعتمدت على الاستبانة كأداة للدراسة تكونت في هيئتها النهائية من (50) فقرة متوزعة على (6) مجالات وكان مجتمع الدراسة كافة مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية للعام (2014/2015) والبالغ عددهن (97) مديرة وتوصلت لمجموعة من النتائج أبرزها: أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو هذه المؤسسات وواقعها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأداة الكلية الاتجاهات ككل، وكل مجال من مجالاتها هي ايجابية، باستثناء اتجاهاتهم نحو المجال القانوني.

وخلصت لمجموعة من المقترحات -التي اقترحها أفراد العينة- لتحسين واقع ودور المؤسسات النسوية قد تمثلت على التوالي بالآتي: ضرورة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية للمؤسسات النسوية، زيادة رزم المشاريع للمؤسسات النسوية، ضرورة توفير الدعم السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار، وأهمية تصحيح المفاهيم الخاطئة لبرامج ومشاريع المؤسسات النسوية، وتوفير الغطاء القانوني للمؤسسات النسوية، وضرورة وجود بدائل مادية لتغطية المشاريع المقدمة من قِبل هذه المؤسسات.

وبناء على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة توجه الجهات المسئولة بشقيها الرسمي، وغير الرسمي بالدفع نحو التركيز على سن القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة ومؤسساتها، وضرورة سعى السلطة الوطنية الفلسطينية لتشكيل هيئة وطنية عليا تشرف على المؤسسات النسوية، وترعى شؤون المرأة في المجالات المختلفة، وتشرف على البرامج التي تنفذها، وترعاها.

4. علي زهراء (2018) النسوية في العراق: بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية، ورقة بحثية منشورة في مجلة "عمران للعلوم الاجتماعية" تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 7، العدد 22، الصفحات: 7-27.

سعت هذه الورقة البحثية إلى استكشاف ودراسة النشاط السياسي للنساء العراقيات منذ عام 2003 اعتمادًا على الدراسة الإثنوغرافية المعمقة للمنظمات السياسية النسائية التي جرت في بغداد على نحو رئيس، إضافة إلى أربيل والسليمانية والكوفة وكربلاء والناصرية والنجف، وذلك عبر استكشاف بعض الجوانب التي تميز سياق ما بعد عام 2003 وتأثيرها الملموس في حياة النساء ونشاطهن. ثم النظر في مفهوم فرض نهج المنظمات غير الحكومية NGO-ization بصورة محدّدة، وفي علاقته بالنشاط من أجل حقوق النساء في العراق منذ عام 2003، وأخيرا، عرض مختلف الأشكال التي اتخذتها الحركة السياسية للنساء، بدءًا بالمنظمات غير الحكومية وصولا إلى المشاركة في حركة الاحتجاج الأخيرة التي انطلقت في صيف 2015.

5. Report issued by "UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE", Kathleen Kuehnast & Other, Lessons from Women's Programs in Afghanistan and Iraq, March 2012.

قام مركز النوع الاجتماعي وبناء السلام التابع لمعهد السلام الأمريكي(USIP) في جمع دراسة وجمع الدروس الأساسية المستفادة من برامج دعم المرأة في العراق وأفغانستان، 10 ويضم هذا المجتمع ممثلين عن الحكومة الأمريكية مثل الوكالات والإدارات وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وتلك المنظمات العاملة لدعم المرأة في أفغانستان والعراق. ويضم المجتمع أيضًا موظفي الكونجرس وممثلي السفارات المتحالفة وغيرهم. يعد النهوض بتمكين المرأة أولوية أساسية للتحولات في بلدان الصراع، لأنه يمكن أن يساهم بشكل مباشر في الاستقرار المستدام. ومن خلال جمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة، تهدف مجموعة العمل إلى تعزيز فعالية البرامج التي تدعم وتمكين المرأة في أفغانستان والعراق، ونقل هذه الدروس المستفادة إلى بيئات الصراع وما بعد الصراع الأخرى.

وللتوصل للنتائج المرجوة اعتمد التقرير على إجراء المقابلات مع العديد من مسؤولي حكومة الولايات المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية بشكل فردي، قام معهد الولايات المتحدة للسلام بعقد مجتمع الممارسة هذا من أجل جلب خبرة كل منظمة إلى إطار مشترك والسعي إلى إجماع عام حول أفضل الممارسات. وقد عُقدت لأجله سبع مناقشات مائدة مستديرة. وأيضاً باستخدام وسائل مثل الأفلام الوثائقية التي توفر آليات واستراتيجيات لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة في العراق.

أكد التقرير "بناءً على ما توصلت له المقابلات" على الدور المهم الذي تلعبه تلك المنظمات فيما يتعلق ببرامج المرأة في مناطق الصراع وما بعد الصراع، فإن مجرد وجود تلك منظمات مثل منظمتها يمكن أن يلفت انتباه الحكومة إلى الوعي بالقضايا المتعلقة بالمرأة ويخلق تأثيراً أكبر لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك من خلال التشريع أو تعديل القوانين التمييزية القائمة، بالإضافة لأنه ممارسة مثل هذا الضغط غالباً ما يكون ذا أهمية حيوية، حيث أن الإرادة السياسية لتحسين حقوق المرأة غير موجودة حالياً في العراق.

كما وأكد التقرير على أهمية تعليم وتدريب النساء باعتبارهن عنصرًا محوريًا في زيادة الاعتماد على الذات والوعي بالحقوق، ومن المهم بنفس القدر إشراك الرجال بنشاط على جميع المستويات في النضال، سواء في الحكومة أو الدينية أو في قطاعات المجتمع المدني. تدرك كلتا المرأتين - العراقية والأفغانية- أيضًا قيمة التواصل مع المنظمات الأخرى التي تعمل على قضايا مماثلة، لا سيما في تسريع تقديم الخدمات والجمع بين الموارد النادرة لتحقيق الأهداف المشتركة.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أنها تنوعت في عناوينها وموضوعاتها وفي مجتمعاتها وعيناتها وأدوات الدراسة المستخدمة. أما من حيث الموضوعات تشابهت معظمها مع هدف الدراسة الحالية فمنها ما تناول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة (قاسم، 2020) ومنها ما درس واقع مشاركتها السياسية (عبد الباري توتو، 2022) والنشاط السياسي لها (علي، 2018) واتجاهات مديرات مؤسساتها (كتانة، 2017)، وهناك من درس أهمية برامج دعمها -المرأة- والدروس المستفادة منها (Kathleen Kuehnast & Other, 2012).

أما من حيث المنهج وأداة الدراسة فهناك بعض الدراسات انتهجت المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة (كتانة، 2017) ودراسة (قاسم، 2020)، وبعضها استخدم المنهج الاستكشافي مثل دراسة (علي، 2018) ومنها من اتبع المنهج التحليلي كدراسة (عبد الباري توتو، 2022)، وبعضها ركز على الاستبانة كأداة لدراسته مثل (كتانة، 2017) و(قاسم، 2020)، ومنها من اعتمد المقابلات مثل (Kathleen Kuehnast & Other, 2012).

وفيما يتعلق بالحد المكاني -مجتمعات الدراسة- فهناك دراسات تناولت دولاً عربية كالعراق في دراسة (علي، 2018) والسودان كرداسة (عبد الباري توتو، 2022) ومنها من تناولت دولا غير عربية كدراسة (Kathleen Kuehnast & Other, 2012) التي تناولت أفغانستان، أما عن

المجتمع الفلسطيني فقد تناولت دراسة (قاسم، 2020) قطاع غزة، ودراسة (كتانة، 2017) تناولت محافظات الشمال في الضفة الغربية.

أما عن النتائج فقد خرجت بعض الدراسات بنتائج تؤكد على أهمية تعليم وتدريب النساء باعتبارهن عنصرًا محوريًا في رفع الاعتماد على النفس والوعي بالحقوق (Kathleen Kuehnast & Other, 2012)، وأن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في المحافظات الشمالية في الضفة الغربية نحو هذه المؤسسات وكل مجال من مجالاتها هي ايجابية باستثناء اتجاهاتهم نحو المجال القانوني (كتانة، 2017) وهو ما لم تتطرق له دراستنا.

وأخيرا فإن هذه الدراسات في مجملها لم تعالج موضوع الدراسة الحالية بل تطرقت لمناقشة بعض جوانبه بصورة تفصيلية كدراسة (كتانة، 2017) التي تناولت اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية. كما أن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت بشيء من التفصيل دور تلك المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني، كما تميزت عن الدراسات التي أجريت في فلسطين والعراق بأداة الدراسة المعتمدة، فقط اعتمدت على المقابلات الوجاهية (الشخصية) والهاتفية لتحقيق أهداف الدراسة، تميزت كذلك بأنها ستقدم للدارسين والباحثين المهتمين تصوراً واضحاً عن علاقة الاتجاهات النسوية (النظريات) في التوجه النسوي الفلسطيني.

إشكالية الدراسة

في الآونة الأخير، أخذت منظمات النسوية في الازدياد بشكل ملحوظ وأخذت بالسير نحو الاهتمام في القضايا السياسية للمرأة وتمكينها في هذا الجانب، ويعود ذلك لواقع تدني مشاركة المرأة في المعترك السياسي فحين ننظر للسياسات والتشريعات الفلسطينية نجد أنها كفلت حق مشاركة المرأة السياسية، ولكن إذا أخرجنا ذلك الحق من إطاره التجريدي للواقع المعاش نجد أنه يحتاج جهوداً حثيثة لتطبيقه، إذ أن الأحزاب السياسية هي من تقرر آلية تجنيد المرشحين وطرق اختيارهم وهي أيضاً من تحدد جدول أعمال السياسيات في الدولة.

ومن اللافت للنظر أن هناك نزعه لتلك الأحزاب بميلها لتمثيل النساء على مستوى الأدوار الداعمة لكن أن بحثنا في مراكز صنع القرار نجد أنها من نصيب الرجال، وما هذا إلا نتيجة منطقية لانعدام توفر آليات حقيقية لتمكين المرأة على المستوى السياسي ومحدودية الدعم في معظم الأحيان حتى من الأسرة والمجتمع المحلي.

ومن هذا المنطلق، ومن اهتمامات الباحثة سيتم بحث وتحليل الدور المنوط بتلك المنظمات، في تمكين المرأة سياساً في المجتمع الفلسطيني؛ وذلك عبر الوقوف على حقيقة دور هذه المنظمات في استراتيجيات وخطط التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية لشريحة النساء في المجتمع الفلسطيني، لغايات تحقيق تمكين حقيقي للمرأة في الواقع الفلسطيني على المستوى السياسي.

إلى أي مدى استطاعت مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين لعب دور أساسي في تمكين المرأة الفلسطينية سياسياً؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة على الصعيدين العلمي (النظري)، والعملي (التطبيقي)، وذلك على النحو التالي:

بالنسبة للأهمية النظرية لهذه الدراسة، في كونها تعالج موضوعاً مهماً في المجتمع الفلسطيني، لاسيما إذا ما أخذنا بالحسبان كونه مجتمعاً يشهد نشاطاً كبيراً للمنظمات النسوية عموماً. وفي الموضوع الدقيق لهذه الدراسة، تتجلى الأهمية النظرية في كونها محاولة من الباحثة لتقديم إضافة نوعية في الدراسات والأبحاث التي تتناول تلك المنظمات لاسيما النسوية منها، ورصد دورها في تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضرورة تكثيف البحث العلمي والأبحاث المتخصصة في بحث وتحليل سبل تمكين المرأة الفلسطينية سياسياً، لاسيما في الدراسات العليا.

أما من الناحية العملية، فتستمد الدراسة أهميتها، من أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين، وأهمية البرامج والخطط التي تقدمها تلك المؤسسات والهادفة إلى تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع، باعتبارها مورداً بشرياً هاماً ويمتلك العديد من الطاقات المختلفة والاهتمامات التي من شأنها أن تسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وبالتالي الإسهام في النهوض بهذا المجتمع، عبر المشاركة السياسية والانتقال بالمجتمع من حال إلى حالٍ أفضل منه، وصولاً في الأخير إلى المساعدة والمساهمة في بناء دولة القانون والمؤسسات المبتغاه على الساحة الفلسطينية من جهة أولى، واستدامة هذه الدولة واستدامة عناصر التنمية فيها، في كافة مجالات الحياة: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية. يضاف إلى ذلك، أن هذه الدراسة تستمد أهميتها العملية من معالجة مدى إسهام تلك المنظمات النسوية الفلسطينية، في التأثير في واضعي التشريعات والقوانين الجاري

بها العمل في فلسطين، بحيث لا تتضمن أي مظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة، وتسهم في الحفاظ على حقوقها وحرياتها، لاسيما على الجانب السياسي.

أهداف الدراسة

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان ماهية تلك المنظمات بصفة عامة، ومؤسسات المجتمع المدني النسوية بصفة خاصة.
2. بيان دور تلك المنظمات النسائية في تعزيز حقوق المرأة ضمن الهيكل القانوني / السياسي الفلسطيني.
3. بيان دور تلك المنظمات النسائية في الضغط من أجل إصدار وتعديل القوانين المتعلقة بالمرأة.
4. التعرف على أبرز المعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في سعيها لتعزيز وتمكين دور المرأة سياسيا.
5. التعرف على أولويات مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين وكيف تغيرت على مدار العشرين سنة الماضية.

فرضيات الدراسة

على الرغم من نشاط المؤسسات النسوية الفلسطينية وتعددها إلا أن دورها في الدفع باتجاه تبني قرارات وتشريعات لتعزيز دورها في تحقيق التمكين السياسي للمرأة المجتمع الفلسطيني مازال ضعيفاً.

تساؤلات الدراسة:

اتساقاً وتماشياً مع الإشكالية الرئيسية للدراسة، سوف تجيب الدراسة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. إلى أي مدى تعمل تلك المنظمات النسائية على تعزيز حقوق المرأة ضمن الهيكل القانوني/ السياسي الفلسطيني؟

2. ما هو دور تلك المنظمات النسائية في الضغط من أجل إصدار وتعديل القوانين المتعلقة بالمرأة؟

3. ما هي الأنشطة التي قامت بها قيادات المجتمع المدني من أجل تعزيز مثل هذه القوانين؟

4. ما المعيقات المواجهة للمؤسسات النسوية الفلسطينية في سعيها لتعزيز وتمكين دور المرأة وسياسيا؟

5. ما أولويات المؤسسات النسوية في فلسطين وكيف تغيرت على مدار العشرين سنة الماضية؟

حدود الدراسة الزمانية والمكانية

الحدود المكانية: تتمثل بالضفة الغربية (جغرافيا)، وتم استثناء قطاع غزة بالنظر لصعوبة الوصول إلى تلك المنظمات النسوية في غزة، وصعوبة التواصل وإجراء المقابلات مع المسؤولين في تلك المنظمات.

الحدود الزمنية: 1994-2020، وتمثل ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن على عمل تلك المنظمات النسوية في فلسطين، حيث ستتمثل هذه الحدود الإطار الزمني الذي سيتم فيه رصد أداء تلك المنظمات، والإنجازات التي حققتها، والصعوبات التي تواجه عملها.

ويعود اختيار الحد الزمني لهذه الدراسة لغاية صب التركيز على النشاط الفعلي للمنظمات النسوية الفلسطينية في الحياة السياسية في الفترة التي تلت مجيء السلطة الفلسطينية، حيث أن كافة الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والحكومي في تلك الآونة كانت تتركز على سبل وآليات بناء الدولة وهيكلة مؤسساتها وإدارتها.

ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات التشريعية الأولى لعام 1996 شهدت تمثيلاً نسوياً يكاد لا يذكر، الأمر الذي شكّل دافعاً قوياً للمنظمات النسوية لتكثيف الجهود لزيادة وجود العنصر النسوي في المراحل المقبلة من الانتخابات الفلسطينية، وهو ما تحقق نسبياً في الانتخابات الثانية لعام 2006.

أدوات الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المقابلات الشخصية والهاتفية مع المسؤولين وأعضاء الإدارة القائمين على مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين، إضافة إلى بعض الشخصيات الفاعلة بالمؤسسات الحكومية التي تهتم بشؤون المرأة، من أجل الوقوف على واقع عمل تلك المؤسسات وإنجازاتها، والعقبات التي تواجهها، وبحث سبل وآليات تطوير عملها.

وتهدف الباحثة من خلال إجراء هذه المقابلات، إلى الدمج بين الجانب النظري والعملي، في بحث طبيعة الدور الذي تقوم به تلك المنظمات النسوي في تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني، لاسيما على المستوى السياسي.

منهج الدراسة:

ستعتمد الطالبة الباحثة في هذه الدراسة على عدة مناهج، نظراً لطبيعة هذه الدراسة، والتي لا يمكن فيها الاكتفاء بمنهج واحد، وقد اختارت الباحثة لدراستها، المناهج التالية:

المنهج التاريخي: لبيان نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني النسوية في فلسطين، والوقوف على الأحداث التي ساهمت في نشأت تلك المنظمات، وتتبع أداء هذه المنظمات على المستوى السياسي المحلي في فلسطين، عبر محطات تاريخية مختلفة.

المنهج التحليلي: انطلاقاً من طبيعة الدراسة كونها ترصد ظاهرة مجتمعية سيتم اعتماد المنهج التحليلي لدور وأداء تلك المنظمات ومدى تأثيره في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني، وبيان أوجه القصور والضعف وجملة المعيقات التي تقف في سبيل المشاركة الفاعلة للمرأة سياسياً، كما وستعمل الباحثة على دراسة واقع تلك المنظمات في ضوء الاتجاهات الفكرية النسوية.

المنهج النقدي: والذي سيتم الاستعانة به لغايات تحليل الآراء المختلفة التي تم تناولها في الفصل الرابع من الدراسة، حول القضايا المختلفة المتعلقة بدور المنظمات النسوية الفلسطينية في تحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة في المجتمع الفلسطيني، وبيان نقاط القوة والضعف في تلك الآراء، وترجيح أو تبني إحداها.

تقسيم الدراسة:

لغايات الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، ومجموعة الأسئلة الفرعية التابعة لها، وفقاً للمناهج المحددة لهذه الدراسة، ستعمل الباحثة على تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**
- **الفصل الثاني: الإطار النظري لدور مؤسسات المجتمع المدني النسوية في تمكين المرأة سياسياً**
- **الفصل الثالث: الإطار القانوني الناظم لحقوق المرأة السياسية في التشريع الفلسطيني**
- **الفصل الرابع: دور تلك المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات والحقوقيين الفلسطينيين**
- **الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج**

الفصل الثاني: المفاهيم العامة والإطار النظري

تتعلق هذه الدراسة ببحث وتحليل دور المنظمات النسوية في فلسطين في تمكين المرأة سياسياً، وستعمل الباحثة خلال هذا الفصل من فصول الدراسة على بيان الإطار النظري لها؛ وذلك من خلال تناول مفهوم تلك المنظمات وإطارها القانوني على مستوى القانون الدولي، وذلك في (المبحث الأول) من هذا الفصل، ثم ننتقل للحديث عن تطور تلك المنظمات النسوية في فلسطين، وذلك في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية تلك المنظمات وتأطيرها في ضوء نظرية النسوية

يساهم المجتمع المدني يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، ومهما اختلفت تسميتهم: المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، النقابات أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز، فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني -بصفة عامة- تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية.

والمجتمع المدني الحيوي والمتنوع والمستقل، والقادر على العمل بحرية، والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان في كافة مجالات الحياة.

وتماشياً مع موضوع الدراسة، فقد شكلت المنظمات النسوية أحد أهم أشكال تلك المنظمات التي سعت ومازالت لحماية حقوق المرأة والدفاع عنها، وقد شكلت قضية المرأة أحد الأمور الهامة في قضايا النسيج المجتمعي العربي عموماً والنسيج المجتمعي الفلسطيني خصوصاً؛ فموضوع تمكينها من صناعة القرار وتواجدها في المناصب القيادية لاقى الكثير من ردود الأفعال المؤيدة والمعارضة.

وقد شهد القرن التاسع عشر البدايات الأولى للحركة النسوية، لاسيما عندما تشكل وعي المرأة الكامل بذاتها وضرورة محاربة الظلم الذي يقع عليها، وفي ذلك الوقت بدأت الأصوات بالمطالبة بالمساواة بين الجنسين، وإلغاء التمييز بشتى أشكاله وصوره، ولكن التغيير الذي كان فاعلاً ظهرت جدواه في الثلث الأخير من القرن العشرين، حينما بدأت الحركات النسوية بالتكوين وتمّ تشكيلها وفق رؤىً جديدة وأفكار واضحة تضمن حقوق النساء، والخروج من نطاق الأدوار التقليدية التي كانت تمثلها المرأة والتطلع إلى مبدأ الحقوق المتساوية لكل البشر، من ضمنها حق المشاركة السياسية (متعب شذى، 2022).

وفي ضوء ذلك كله، ستعمل الباحثة خلال هذا المبحث على بيان ماهية تلك المنظمات وأساسها القانوني في ضوء الاتفاقيات والمواثيق الدولية (المبحث الأول)، على أن تخصص الحديث عن النظرية النسوية وتأثيرها في توجهات المنظمات النسوية، وذلك في (المبحث الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وإطاره القانوني على الصعيد الدولي

تساهم قوة المجتمع المدني في تصحيح وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية، حيث أن تلك المنظمات تلعب دورا مهما في تشكيل السياسات والقوانين التي تروج لتطلعات المواطنين، وتعكس حقيقة حاجات المجتمع بطريقة تثريها الخبرات، فمن حق المواطنين مشاركة الحكومة في إدارة الشأن العام، واحد من المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يضمن تمكن الناس من التعامل مع المشاكل التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر.

وقد عرفت الجهات غير الحكومية تطورا ونموا هائلا أصبحت معه قادرة على التأثير في المجتمع وبالتالي المشاركة في رسم سياسات الدولة. وهو ما يتضح من خلال دورها في المساهمة في الناتج المحلي لبعض البلدان ودورها في ترسيخ قواعد العدالة والحرية والديمقراطية وكذلك دورها في تقديم الخدمات في القضايا الأساسية مثل الصحة والتعليم (ملاوي أحمد، 2008).

وعلى قدر نجاح تلك المنظمات في تمثيل الرأي العام، يمكن لتلك المنظمات أن تحدث تغيرا وتأثيرا في سياسات الدول، وعليه، فما هو المقصود بالمجتمع المدني؟ وما هي المنظمات التي تشكل مفهوم المجتمع المدني؟ ثم كيف ساهمت القوانين والأعراف الدولية في تحديد الإطار القانوني لتلك المنظمات؟ وفي هذا المطلب سنتحدث حول مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) (الفقرة الأولى)، ثم نتطرق إلى المجتمع المدني من خلال الاتفاقيات الدولية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم المجتمع المدني (Civil Society)

كانت الفكرة الأصلية للمجتمعات المدنية في العصر القديم هي فكرة مرادفة في المعنى للمجتمع السياسي، وربما بدأ معناها المجتمع المدني يتغير بالابتعاد عن المعنى المرادف للمجتمع السياسي، نحو الفكرة الحديثة للمجتمع المدني على أنه متميز عن الدولة في القرن الثامن عشر، حيث كانت فكرة المجتمع كشعب شرطًا أساسيًا لمفهوم المجتمع المدني كونه كيان فريد بعيدًا عن الدولة (Boris Dewiel, 1997).

ولا بد من التنويه إلى أنه وعلى الرغم من أن مصطلح المجتمع المدني هو الأكثر ذيوعاً في العالم؛ بيد انه ليس المصطلح الوحيد الذي يُعبر عن نوع معين من المؤسسات، حيث يوجد مصطلحات وتعبيرات أخرى تستخدم للإشارة إلى هذا النوع من المؤسسات من قبيل، المنظمات غير الربحية، ويستخدم هذا المصطلح كثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية، وكذلك مصطلح المنظمات الأهلية، الذي يستخدم كثيرا في الدول العربية، ثم مصطلح المنظمات التطوعية، الذي يستخدم من قبل المنظمات الدولية الحكومية. ويعود السبب في عدم الاتفاق حول مصطلح واحد؛ إلى اختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية والسياسية بين المجتمعات (الجماوي أديب، 2012).

ومصطلح تلك المنظمات هو تعبير ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تم اعتماد المصطلح بشكل متزايد على نطاق أوسع من قبل الأكاديميين، وكذلك من النشطاء على وجه الخصوص خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وتم الاعتراف بتلك المنظمات باعتبارها تلعب دورا في الشؤون العالمية من منظور العلاقات الدولية. (Kerstin Martens, 2002)

وقد استُخدم مصطلح المجتمع المدني عند العديد من الفقهاء الغربيين، لاسيما مفكري العقد الاجتماعي، أمثال كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو-، للتعبير عن تلك المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة، والتي تأسست على عقد اجتماعي وحّد بين الأفراد وأفرز الدولة، بحيث كانت تشير عبارة المجتمع المدني إلى المجتمع والدولة معاً، في حين أن الفقه الغربي في العصر الحديث– أي عند كل من هيجل، وماركس، وانطونيو غرامشي-، ورغم الاختلاف فيما بينهم، إلا أنه عبر عن مجموعة من العناصر المشتركة التي يتفق عليها أغلب من تحدث عن مفهوم المجتمع المدني في الإطار الفقهي الغربي تمثلت في أن تلك المنظمات رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ثم أن الدولة أو المجتمع السياسي ضروريان لاستقرار تلك المنظمات وذلك لأنهما مترابطـان عن طريق الدستور والتقاليد التي تؤكد التزامات وحقوق كل منها تجاه الآخر (الجماوي أديب، 2012).

عادة ما يحتضن المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المساحات والممثلين والأشكال المؤسسية تكون متفاوتة في درجة شكلهم واستقلالهم وسلطتهم. مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، والمنظمات غير الحكومية الإنمائية، والمجموعات المجتمعية، والمنظمات النسائية، والمنظمات الدينية، والجمعيات المهنية، والنقابات المهنية، وجماعات المساعدة الذاتية، والحركات الاجتماعية، وجمعيات الأعمال، والائتلافات، وجماعات المناصرة.

ويُعبر الفقه العربي عن مصطلح المجتمع المدني في كونه "منظمات سياسية واجتماعية وثقافية، تعمل في ميادين مختلفة، مستقلة عن إدارة الدولة، لتحقيق أهداف متعددة، منها ما هو سياسي كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، وتعبر عنها الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي، كالدفاع عن مصالح الأعضاء التابعين لها، ومنها ما هو ثقافي بهدف نشر الوعي الثقافي، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، ومنها ما هو لتحقيق أغراض اجتماعية تساهم في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (الجماوي أديب، 2012).

وقد تبنى مركز دراسات الوحدة العربية هذا المفهوم عام 1992، وجاء الحديث عن هذا المجتمع في هذا السياق، حيث عُرف على أنه "مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية" (حرب علي، 2007).

ويمكن رصد تصورين رئيسيين للمجتمع المدني هما: المفهوم الواسع: ويستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا؛ فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى. والمفهوم الضيق: الذي يحصر المجتمعات المدنية في المؤسسات الحديثة فقط؛ فهو مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن التجمعات التقليدية من ناحية (الأسرة، القبيلة، العشيرة)، وعن دولة المؤسسات الحديثة من ناحية ثانية (المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية، المؤسسة القضائية)، (الأنصاري عبد الحميد، 2001).

ويرى البعض أن المجتمعات المدنية تعبر عن نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي تستدعي محاسبتها (الحذيفي فيصل، 2015).

وتعتبر المجتمعات المدنية كما تراه الأمم المتحدة، القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال، ويتكون قطاع المجتمع المدني من تلك المنظمات والمنظمات غير الحكومية، فالمجتمع المدني من هذا المنطلق يعني " رابطات المواطنين (خارج نطاق أسرهم وأصدقائهم وأعمالهم) التي ينضمون إليها طوعا لطرح مصالحهم وأفكارهم وأيديولوجياتهم. وهو لا

يشمل النشاط الذي يحقق ربحا (القطاع الخاص) أو الحكم (القطاع العام)، (وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004).

وبعد أن تنامت قدرة المجتمع المدني وتأثيره على الرأي العام المحلي والدولي، واعترافا بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها تلك منظمات في كافة المجالات والصعد، تعزز دور تلك المنظمات بالتنمية المستدامة من خلال ما فرضته الاتفاقيات والمواثيق الدولية من نصوص القانونية تنظم عمل المجتمع المدني وترفعه إلى مصاف قطاعات المجتمع.

الفقرة الثانية: المجتمع المدني من خلال الاتفاقيات الدولية

عززت منظمة الأمم المتحدة من الدور الذي تقوم به تلك المنظمات وذلك في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، وكذلك أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على دور الجمعيات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، وذلك بنص المادة 20.

وقد ركزت الاتفاقيات الإقليمية على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، وذلك بالنظر إلى المادة 11 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950، وكذلك نوّه الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان لعام 1981 من دور المنظمات غير الحكومية، وذلك في المادة 10 و11 منه. كذلك فإن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 نصت على دور المنظمات غير الحكومية، وذلك من خلال المواد 15 و16 من الاتفاقية.

وعملا بالمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أُنشأ مكتب الأمم المتحدة في فيينا عام ١٩٧٩ وظيفة التواصل مع المنظمات غير الحكومية بغية تسجيل المنظمات غير الحكومية، وتيسير مشاركة هذه المنظمات في الاجتماعات التي تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، لكونها تسهم في طرح أفكار وشواغل المجتمع المدني ومعالجتها في المداولات الحكومية في الأمم المتحدة وقراراتها. وهو ما أكده الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان حينما قال" لقد تعاملت الأمم المتحدة في وقت ما مع الحكومات فقط. ولكننا أصبحنا نُدرك الآن أنَّ السلام والرخاء لا يمكن تحقيقهما بدون شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الدولية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني. ففي عالم اليوم، يعتمد بعضنا على بعض". (مكتب الأمم المتحدة في فيينا، 2018)

وقد افرزت التحولات في بنية النظام الدولي، من حيث تراجع دور الدولة لصالح تلك المنظمات، إعادة طرح موضوعات مغايرة تتماشى مع التغيرات الحاصلة في المنظومة العالمية كموضوع حقوق الإنسان، وهو ما جعل دور تلك المنظمات ذات فاعلية من حيث إصدارها للتوصيات والدفاع

عن حقوق الإنسان في شتى المجالات، مما مكنها من إحراز التقدم في مجالات عجزت الدول والحكومات عن إنجازها.

وهكذا، فإن منظمات المجتمع المدني لها أن تلعب دورا محوريا ورئيسيا في نهج السياسات المحلية والدولية، بحيث تستطيع أن تمتلك مكاتب ضغط في أي مكان فاعل في العالم، كمنظمة أوكسفام الدولية التي لا تكتفي بالضغط فقط على الحكومة الأمريكية؛ بل تمتلك مكاتب ضغط تابعة لها في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF)، والأمم المتحدة.

خلاصة القول، إن القضية الرئيسية هي فهم كيف وفي أي سياق ثقافي واقتصادي ومؤسسي، يتطور قطاع المجتمع المدني في مختلف البلدان وما هو منظور تطور تلك المنظمات في كل بلد أو منطقة. وما مدى قدرة تلك المنظمات على المستوى الوطني في المستقبل على توسيع مواردها المالية والبشرية والحفاظ عليها، والتعاون مع الدول دون فقدان استقلالها.

المطلب الثاني: النظرية النسوية وتأثيرها في توجهات المنظمات النسوية

يستند المفهوم العام للنسوية إلى أن المرأة لا تعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شئونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته، وتعد النسوية حركة متعددة الجوانب ثقافياً وتاريخياً، وقد نالت أهدافها تأييد في شتى أنحاء العالم ويمكن تقييم مدى فعالية النسوية من خلال الخطاب النسوي ومدى تفعيله في التفكير على مستوى الحياة اليومية.

ومن التحديات الصعبة التي واجهت الباحثات النسويات، تعريف النسوية داخل النطاق الأكاديمي وتحديد مفاهيمه المستخدمة، ومنه يتضمن التعريف البسيط للنسوية دراسة النساء والحركة النسائية ليس بوصفها موضوعا من موضوعات المعرفة ولكن بوصفها ذات قادرة على المعرفة، كما يعرفها معجم أوكسفورد على أنها **"**الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص مساوية للرجل" أما معجم وبيستر فيعرفها على أنه "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وعلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة (كمال، 2018).

وبشكل عام فإنه مصطلح يدل على التفرقة بين الجنسين وفق الدور الاجتماعي لكل منهما متأثراً في القيم السائدة، وفي هذا الجانب، يتطلب منا التمييز بين النوع الاجتماعي وبين مفهوم النوع البيولوجي، فبينما يقتصر النوع البيولوجي على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة ويتسم بالتالي بالجبرية كون الفروق الجسدية بين الرجل والمرأة فروق ثابتة وأزلية، نجد أن مصطلح النوع

الاجتماعي مفهوم دينامي حيث تتفاوت الأدوار التي يلعها الرجال والنساء تفاوتاً كبيراً بين ثقافة وأخرى ومن جماعة لأخرى في إطار ذات الثقافة، ولذا فإن طرح مفهوم النوع الاجتماعي كبديل لمفهوم النوع البيولوجي يهدف إلى التأكيد على أن جميع ما يفعله الرجال والنساء وكل ما هو متوقع منهم، فيما عدا وظائفهم الجسدية المتمايزة جنسية يمكن أن يتغير بمرور الزمن وتبعا للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة (بحري، 2014).

تكونت المساواة بين الجنسين من عدة نظريات اجتماعية متنوعة وتحركات فلسفية وسياسية تتبنى موقف نقدي تجاه العلاقات وخاصة علاقات النوع الاجتماعي، وأهمها النظرية النسوية، وفى ضوء ذلك فإن هذا المطلب يهدف للتعرف على أهم الاتجاهات النسوية المتناولة أشكال التفاوتات الاجتماعية بين الرجل والمرأة في ظل المحددات النظرية التي تنطوي عليها، وذلك عبر تناول النظريات النسوية الإصلاحية في (الفقرة الأولى)، والنظريات النسوية المقاومة في (الفقرة الثانية)، وستعمل الباحثة على التعقيب على هذه النظريات في (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: النظريات النسوية الإصلاحية

شأنها شأن كل النظريات ذات الاتجاه الاجتماعي تنشأ بدايةً للإصلاح والتغيير الذي يصب في صالح وخدمة فئة محددة من المجتمع، فالنظرية في الغالب تنطلق من سياقات واقعية تحاول من خلالها فهم الواقع والعمل على تغييره للأفضل.

ومن هذا المنطلق سنتناول تالياً اتجاهين نظريين ينتميان لهذا النوع من النظريات، وهما: النظرية النسوية الماركسية والاشتراكية والليبرالية (الفردية).

أولاً: النسوية الماركسية والاشتراكية

تنطلق النسوية الماركسية والاشتراكية من فلسفة كارل ماركس للوجود والحياة والصراع، وتعتبر أن قهر المرأة وقمعها بدأ وظهور الملكية الخاصة التي تسببت بقيام علاقات غير متوازنة تصنف الأدوار والأنشطة وفقاً لأسس جنسية، تعد الماركسية الوعاء العام الذي انطلق منه هذا التيار ووفقا له أسس الكثير من الافتراضات القائمة على التمييز ضد المرأة.

تركز الماركسية والاشتراكية على أشكال الظلم التى تواجهها النساء بالنظر لأمرين هامين: أولهما اعتماد النساء على الرجال، وثانيهما استغلال النساء كمصدر رخيص ضمن القوة الرأسمالية، تناقش هذه النظرية الظلم الذي تعانيه المرأة بسبب تعرضها لأشكال عديدة من الاستغلال سواء فى منزل

أسرتها كإبنة فى مرحلة ما قبل الزواج أو فيما بعد فى بيت زوجها، أو في حصولها على وظائف متدنية فى سوق العمل لا توفر لها سوى دخلا متدنيا مثلها فى ذلك مثل العديد من الرجال الفقراء الذي لا يحصلون على دخل لا يتناسب وما يقومون به من عمل (سليمان، 2013).

وقد انتقد الماركسيون النسوية بصفتها برجوازية الطابع في النظرية كما في الممارسة، بمعنى أنها تعمل لمصلحة الطبقة السائدة، وجادلوا بأن تحليل المجتمع على أساس جنسي يعني تجاهل الانقسامات الطبقية بين النساء، وتقسيم البروليتاريا. وحاججوا بإمكانية إرضاء مطالب النساء بشكل كامل من خلال الرأسمالية، ولذلك فإن مساعيهن تُضعف الجهود من أجل تغيير جذري وتَحرف المساعي لتذليل العقبات في وجه ذاتية المرأة، أي المرافعة عن حقّ المساواة في فرص الحياة بغضّ النظر عن الجنس، والتي تبدو لهؤلاء ذات طابع فرداني وليبرالي (كاثرين ماكينن، 2019).

ما يجمع بين النساء يأتي من الطبيعة وليس من المجتمع، فيما يتم التعامل مع التحليلات العابرة للثقافات التي تنظر إلى أوضاع النساء الاجتماعية وكأنها غير تاريخية وغير عابئة بالخصوصيات الثقافية، كما أن تركيز النسويات على المشاعر والمواقف بوصفها أجزاء مهمة من الواقع الاجتماعي يعتبر مثالياً، أما بيئة النسويّة، المتشكلة بشكل أساسي من نساء الطبقة الوسطى المتعلمات، فيجري تقديمه كشرحٍ وافٍ للطابع الانتهازي لهذه الحركة (كاثرين ماكينن، 2019)، وعليه يمكن القول أنّ النسوية الماركسية لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة الانقسامات الداخلية بين النساء بسبب الفروق الطبقية.

وجاءت ملامح هذه النظرية فلسطينياً عبر انخراط المرأة الفلسطينية في الأعمال الاقتصادية ومشاركتها على المستويين الحكومي والخاص، فالكثير منهن أخذ على عاتقه مسؤولية تأمين مصدر رزق لعائلاتهن والمساهمة فب بناء الاقتصاد الوطني، وتمثل هذا الدور في إدارة المشاريع الصغيرة المقدمة لهن من قبل المانحين (عقدة، 2011).

ثانياً: النسوية الليبرالية (الفردية)

تنتمي النسوية الليبرالية للمفكرين الليبراليين الأوائل أمثال روسو ولوك وهوبز المدافعين عن الحريات الشخصية واستقلالية الأفراد وتطور المجتمعات على أسس عقلانية تستند إلى السببية وبعيدة عن الهيمنة الدينية (سليمان، 2013، ص5). وتمتد جذور المبادئ الليبرالية إلى الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر والتي عرفت بحركة التنوير، فقد ظهرت من خلال تعاون john stuart mill و herbertj taylor حيث ترتكز النسوية الليبرالية على المعتقدات التي جاء بها

عصر التنوير والتي تدعو للإيمان بالعقلانية وبأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة وأن التعليم أداة لتغيير وتحويل المجتمع (بحري، 2014).

وبالرغم من ذلك فإن إحدى مشكلات هذا التوجه أنه ميز بين الجنسين بالنظر للحقوق السياسية والإرادة الشخصية؛ فلم يمتلك هذا الفكر في بداياته النظرة الإنسانية الشاملة التي تحتوي تحت مظلتها كافة أفراد المجتمع، فقد كان الفكر محاصراً بالمشروع الرأسمالي الذي نظر للرجال باعتبارهم القوة الاقتصادية الصاعدة، ونظر للنساء باعتبارهن جيش الاحتياط الذي يمكن استغلاله وفق قوانين هذا المشروع (سليمان، 2013).

وبناءً على هذا الأساس، نجد أن فكرة الحرية لدى الليبراليين المؤسسين تعنى حرية الرجال دون غيرهم، وفى هذا السياق، حاول بعض المفكرين الليبراليين المحدثين أمثال (جون ستيورات ميل) اعتماد مفهوم الحرية لتطوير وضعية المساواة بين الرجل والمرأة، خاصة فيما يتعلق بالقدرات المرتبطة بالتملك والوصول إلى السوق؛ فقد بقيت الملكية عاملاً هاماً في تقييم حالة المساواة القائمة بين المرأة والرجل وفقا للمحدثين (بحري، 2014).

ومنه نجد أن حقوق الرجال يجب أن تمتد لتشمل النساء أيضاً لأنهما متماثلان من حيث طبيعة الوجود، وبصفة عامة يمكن القول إن النسويات الليبراليات تسعين لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد في توظيف إمكانياته وطاقاته، وترشدنا القراءة المتأنية للاتجاه النسوي الليبرالي إلى أنه أقدم الاتجاهات النسوية تاريخيا، حيث تضمن مساحة كبيرة لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة أو في تحررها منها تماماً وقد تمثل هذا الاتجاه في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيدا من الديمقراطية والحرية وحقق هذا الاتجاه تقدماً ملموساً خلال القرن التاسع عشر في هذا النطاق، وخاصة في المسائل المتعلقة بحق التعليم وقوانين الطلاق وحق رعاية الأطفال في العديد من مجتمعات أوروبا وأميركا (سليمان، 2013).

وبناءً على ما سبق، وبالتطبيق على الواقع الفلسطيني ترى الباحثـة أن النظرية الليبرالية كانت سلاحا فعالاً في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة الفلسطينية في إطار مجتمعات قائمة على منح الذكور جميع الحقوق وحرمان الإناث من الكثير منها، ونلمس ذلك في الحق في الانتخاب وأيضاً في الترشح حيث تم تخصيص كوتا نسائية وفق قانون الانتخابات المحلية رقم 10 لسنة 2005.

الفقرة الثانية: النظريات النسوية المقاومة

تكشف نظريات النسوية المقاومة أن قهر المرأة والحط من وضعيتها يمثل جانباً مهم من الايدولوجيات والقيم الخاصة بالحضارة الغربية، وتمثل هذه قاسماً مشتركاً في العديد من مجالات الحياة اليومية، في الدين، والإعلام الجماهيري، والمنتجات الثقافية وغيرها. وتولي النسوية المقاومة اهتماماً أكبر للاستغلال الجنسي والعنف المرتبط به، وبشكل خاص الاغتصاب والمواد الإباحية بوصفها وسيلة من وسائل السيطرة على النساء. وتؤكد النظريات النسوية المقاومة أن ما سبق ذكره يحدث بسبب تأثير البنية الأبوية على العلاقة بين الرجل والمرأة، وهذا ما أيدته الكاتبة لوربير (Lorber ،1998).

أولاً: الاتجاه النسوي الراديكالي

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال، ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوي الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد يطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتالي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال جميعا من عالم النساء وكان من نتائج هذا ظهور الحركة النسائية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهن عن سوق العمل (متعب، 2022)

كما قامت الاتجاهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمراً موجوداً في المجتمع الأبوي ويمكن التمييز بين خطين فكريين في إطار النسوية الراديكالية، يرى الخط الأول أن تبعية دور المرأة وموقفها الضعيف ينتج من السلطة الأبوية وعن طريق التقسيم الأول للعمل الذي يحتكر رعاية الأطفال والأعمال المنزلية على المرأة وأنها سوف تستمر في أداء هذا الدور ما دامت مستمرة بإنجاب الأطفال، ومن ثم تؤكد النسويات الراديكاليات أن المرأة تستطيع التمتع بالمساواة مع الرجل إما عن طريق الثورة التكنولوجية التي تفصل الولادة عن اجساد النساء عبر الأرحام الصناعية أما الخط الثاني والذي حظي بقبول واسع النطاق عند كل من الاشتراكيين والليبراليين فهو يَعتبر التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيباً في حد ذاته وإنما بقدر ما تضيفه الثقافة والتقاليد والمجتمعات عليه (متعب، 2013).

قامت الحركة النسائية الراديكالية بتصميم فكرتها العالمية حول خبرة النساء ولكنها تجاهلت خصوصيات الجنس والطبقة والثقافة وتوصلت إلى مفهوم نسائي وهو أن كل النساء في العالم أيا كانت جنسيتهن أو ديانتهن أو طبقتين فلديهن شيء مشترك بسبب عضويتهن في جماعة النساء يفوق كل اختلافاتهن الأخرى وبمعنى آخر إن تماثل وتشابه موقفين كنساء كان أكثر أهمية من فروقين الاقتصادية والثقافية، وقد نشأت فكرة "العالمية الزائفة من الحاجة إلى وضع النوع كعنصر فكري شرعي ضروري إلى حد معين (أحمد، 2001).

وبالنظر للواقع الفلسطيني استقطبت هذه النظرية الكثير من المنظمات المدنية والحركات النسوية التي اتخذت من الاتجاه الراديكالي جسراً لتطوير الاتجاه النسوي الفلسطيني، حيث خاضت الفلسطينيات معترك الحياة السياسية والاجتماعية بشكل لافت، وخير مثال على ذلك انخراطهن في مؤسسات حركة القوميين العرب (المصري، 2014).

ثانياً: وجهة النظر النسوية

يرى هذا الاتجاه أن المعرفة يجب تُنتج من قِبل وجهات نظر المرأة مثلما تُنتج من قبل وجهات نظر الرجل، وذلك لتجنب التفريق الصارم بين الرجال والنساء، ويعتمد هذا المدخل على خبرات النساء في كل مجالات الحياة اليومية بالإضافة لخبراتها في العلوم الطبيعية والاجتماعية، كما ضرورة وجود الصياغات الفكرية الخاصة بالمرأة والتي تمكنها من طرح الرؤى الخاصة بها تجاه ما تم تأسيسه اجتماعيا والذي يعمل بشكل أو بآخر على تجذر البنى التي تؤدي لاستغلالها والسيطرة عليها، فالقوى المسيطرة للأبنية الاجتماعية والفكرية يجب تحديها من قبل وجهات نظر المرأة، الأمر الذي يؤدي لا محالة لتغيير واقعها، كما يؤدي لوضعها في الاعتبار بالنظر لأية تغيرات مجتمعية محتملة (Lorber، 1998).

وأشارت شافيتز (Chafetz، 1997) مثلاً إلى فضل علم الاجتماع بشكل عام والنظرية السوسيولوجية بشكل خاص في دمج الرؤى النسوية بوصفها مكونات أساسية من أعمالهما، فإن الدراسة النسوي الذي يتبنى وجهات النظر النسوية معتمدا على المناهج الكمية والكيفية، يحاول اشراك النساء المشاركات في البحوث في التعرف منهن على الكيفية التي تتشكل خبراتهن منها في العالم الاجتماعي مثل وأعراقهن والطبقات الاجتماعية اللاتي ينتمين إليها.

ويتحدى هذا المدخل ما يبدو أنه حقائق ثابتة ومقبولة، وبشكل خاص الافتراضات الكونية عن النساء، والتي تؤطر عالمها وتحدد لها سلوكياتها، وهذا التحدي سوف يساعد في نقد الغرب أو وفقا لسمير

أمين سوف يساعد في نقد الرؤى النسوية المركزية الأوروبية، التي حاولت أن تفرض رؤاها في كل مكان في العالم بعض النظر عن الاختلافات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Chafetz، 1997)

ولقد أكدت باكازين واخرون أن كل الأفراد متميزون ومختلفون كلياً، ما يعنى ضرورة مراعاة الفروق بين السياقات الاجتماعية المختلفة والفروق بين وضعية المرأة وظروفها في كل بلد على حدة، وهو أمر يساعد بشكل كبير على تفهم المرأة في ضوء الأوضاع التي تنتمي لها الأمر الذي يساعد على وضع وجهات النظر الخاصة بها في الاعتبار بدون أية إملاءات فكرية أو أيديولوجية عليها أو على واقعها الاجتماعي والسياسي المحيط.

وفي هذا السياق يمكننا أن نشير للتحليل الخاطئ الذى قدمته فالنتين عن النوع والاقتصاد الكوني والذى حاولت من خلاله أن تعرض التحليل النسوي الغربي، وبشكل رئيس على النساء في الشرق الأوسط وتستخدم باكازين وآخرون ما تطلق عليه منظور الاختلاف لكي توضح مدخلها المعنى بتطوير منظور سوسيولوجي عن علاقات النوع المعاصرة، ويساعد هذا المنظور في استيعاب الأنواع المختلفة من النساء وفهمهم في ضوء السياقات المختلفة التي يوجدون فيها، ما يؤدى للتعرف على الكيفية التي ينتظم بها النوع ويتم فهمه بشكل مختلف يتوافق مع السياق الاجتماعي الذي تتواجد فيه النساء (سليمان، 2013).

ويساعد هذا المنظور توضيح الجوانب المختلفة المؤثرة في فهم الاختلافات العديدة المحيطة بالمرأة مثل الاختلافات العرقية والإثنية والطبقات الاجتماعية والقدرات المادية والعمر والمواطنة، ويكمن الهدف الرئيس منه الاستفادة من التنوع الكبير بين أنواع النساء المختلفة، وعدم قصر الرؤى على نوع واحد منهن ينتمي إلى سياق اجتماعي محدد، وهو أمر يعمق من فهم النساء في اختلافهن وليس في فرض بعض الرؤى التي يختارها المنظرون والمفكرون عليهن، وينبع الجانب المقاوم في هذا المنظور من كونه يرفض فرض توجه معين وواحد على النساء بمعزل عن التصورات الخاصة بهن والسياقات التي يعشن بينها (احمد، 2001).

ومن هذا المنطلق، وبالتطبيق على واقع المرأة الفلسطينية وجدت الباحثة أن الكثير من السياسيّات والأكاديميات والناشطات الفلسطينيات شددن على ضرورة تحديث الفكر النسوي وتطويره في السياق الفلسطيني الذي يعاني من آثار الاحتلال والانقسام، والعمل بشكل منظّم ومؤثر من أجل تعزيز دور المرأة في النظام الفلسطيني بمختلف مجالاته مع الآخذ بعين الاعتبار خصوصيات وظروف كل

تجمع فلسطيني، ولا يتم ذلك إلا عبر رفع الوعي والتثقيف في المجتمع الفلسطيني وفي أوساط صانعي القرار.

الفقرة الثالثة: التعقيب على النظريات النسوية

ووفقا لقول Wasco and Cambell فإن النسوية الليبرالية تدافع عن حقوق المرأة من داخل النظام ذاته فمن خلال دعواتها المختلفة مثل التشريع للمساواة بين الجنسين، والمساواة في الأجور وفرص العمل المتاحة، سعت إلى تغيير البنية القانونية للمجتمع مع البقاء عليه والحرص على مؤسساته؛ فالنسوية الليبرالية لا تتحدى بشكل مباشر الهياكل المؤسسة للأنظمة السياسية والاقتصادية والتشريعية القائمة بما يساعد على تغييرها وإحلالها، فلم تكن تلك النظرية راديكالية في الذهاب بعيدا نحو تقويض الأسس التي يقوم عليها المجتمع الرأسمالي بإحلال أطر اقتصادية وسياسية محله. فالهدف النهائي للنظرية تمثل في تحسين ظروف المرأة وتحقيق تكاملها ضمن بنى المجتمع المختلفة دون التمرد عليها أو الخروج على أسسها، وهو ما حاولته النسوية الماركسية والاشتراكي.

وفي ذات السياق لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة إلا أنها اعترضت على تطبيق مفاهيم المكانة والقيمة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفرادا مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية، وتتمثل الفكرة الأساسية في تلك الاشتراكية في الافتراض بأن الزواج البرجوازي يعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازي الأكبر، فالزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة أو حتى العبيد بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور أصحاب الأعمال أو الملاك. ويشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للمرأة وأن صراعهم بعد انعكاسا لصراع أكبر حيث تشتغل النساء في سباق الرأسمالية (بحري، 2014).

ومن هذا المنطلق فإن الرجال النظام الاستغلالي وهم بدورهم مضطهدون، فالمساواة بالرجال التي يطالب بها الليبراليون ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية حيث تعني مساواة مع جماعة مضطهدة بالفعل في إطار نظام اجتماعي مليء بالفساد. سلم هذا الاتجاه أيضا بأن حل التناقضات الطبقية هو أمر حتمي في إلغاء أشكال التميز كافة في المجتمع، وهذا عبر تبني فكرة تنمية الوعي ويقصد بها ضرورة وجود نظرية للمرأة تسير مع الدعوة إلى الثورة الاشتراكية، وتساعد النساء على فهم خصوصية الاضطهاد والعكس ذلك في صورة قيم ومفاهيم وأفكار طبعت العلاقة بين المرأة والرجل

بطابع تقليدي صعب التغيير، إلا بوجود وعي نسوي يحرر طرق العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد المتوارثة (متعب، 2022).

وعلى النقيض من النسوية الليبرالية تحاول النسوية الماركسية والاشتراكية تغيير الظروف المجحفة التي تواجه المرأة من خلال تغيير أسس الاستغلال الذي تتعرض له؛ ويشير ذلك أن النسوية الماركسية والاشتراكية لا تسعى لتحسين الظروف التي تعيشها المرأة فقط، بل أيضا للتخلص من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تكرس أسباب استغلالها؛ والتخلص من النظام الرأسمالي ذاته الذي تراه أساس الاستغلال وداعمه الرئيس. ولعل ذلك هو ما يجعلنا نرى أن النسوية الماركسية والاشتراكية يمكن أن تنتمي إلى النسوية الإصلاحية من ناحية محاولتها تحسين وتطوير أوضاع المرأة، كما يمكن أيضا أن تنتمي إلى النسوية الراديكالية من حيث دعوتها إلى التغيير الجذري للنظام الرأسمالي واستبداله بنظام اشتراكي آخر يرتكز على العدل والمساواة (بيبرس، 2002).

ووفق تلك الرؤية انتقد الراديكاليون دعاة الاتجاه النسوي الماركسي بقولهم إن سلطة الرجل وهيمنته ترجع إلى النظام الرأسمالي وأكدوا أن هذا الشكل من علاقات الهيمنة سابقة على الرأسمالية، بل وربما يكون مصدر جميع انساق الهيمنة كالطبقة والعرف وبصفة عامة فإنه على الرغم من تباين الاتجاهات النسوية فيما يتعلق بتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع، ودرجة تسليط الضوء على علاقات وقضايا النوع إلا أن تلك الاتجاهات تشترك جميعها في الاهتمام بقضايا عدم المساواة في القوة فيما يتعلق بعلاقات النوع، وأن هذا التميز يرجع إلى البناء الاجتماعي والمؤسسي والثقافي الأكبر الذي يمنح الرجال السلطة والقوة والمكانة في حين تحرم المرأة كثير من الحقوق.

اهتم دعاة الاتجاه النسوي الراديكالي بقضايا ونظريات النوع والطبقة وفي إطار مناقشة العمل المنزلي، يرى دعاه هذا الاتجاه للنسوة بالمفهوم الاقتصادي والسياسي على اعتبارهن يشكلن طبقة محكومة بالعنف الواقع عليهن بالفعل أو مهددات بالعنف وقد التمس عدد قليل من الراديكاليين موضع قهر المرأة في عدم التكافؤ البيولوجي كالاشتراكيين، بينما يراه معظمهم في البنية الاجتماعية سابقا على وجود الرأسمالية (بيبرس، 2002).

ظهرت تيارات كثيرة تدور حول أوضاع المرأة في ظل النظام البرجوازي، حيث حاولت جوليت ميتشيل في كتابها سلطة المرأة (1971) أن تمزج بين الفروع الأساسية للتيارات النسوية تحت مظلة مفهوم واحد جامع وهو النوع. وتبيّن أن قمع المرأة ينحدر في صيانتها في ظل المجتمع الطبقي

وعليه يجب تغيير وظيفة المرأة في المجالات العامة والخاصة كي تتحقق لها الحرية الكاملة. حيث تذهب الكاتبة إلى أن النوع لا يتوقف على الجوانب البيولوجية، فالنوع البيولوجي ينبع من الخصائص أما النوع الاجتماعي فمكتسب من خلال عمليات التأثير والتأثير الثقافي أي أنه منتج من منتجات الثقافة (بحري، 2014، ص74).

المبحث الثاني: نشأة وتطور تلك المنظمات النسوية في فلسطين

تشكل المنظمات النسوية أهمية استثنائية للمرأة في المجتمع الفلسطيني كونها الإطار الرئيسي الذي عن طريقه تنشط وتناضل لنيل حقوقها، وتحسين وضعها في المجتمع الذي يعاني من أزمات متنوعة ومتعددة تمس مختلف نواحي الحياة، ونجاح هذه المؤسسات سيشكل إسهاماً مباشراً وحيويًا في تقدم المرأة (وزوز، 2019).

ويعتبر التطور التاريخي الذي مرت به المنظمات النسوية حافلاً بالمحطات والأحداث التي اسهمت في صقلها وإبرازها أكثر فأكثر وتعدد مهامها وأدوارها، ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث تناول الخلفية التاريخية للمنظمات النسوية الفلسطينية (المطلب الأول)، وأنواعها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة تلك المنظمات النسوية في فلسطين

انطلقت الحركة النسوية في فلسطين منذ بداية القرن العِشرين عبر منظمات أهلية وجمعيات نسائية لتكون بذلك واحدة من أقوى الحركات النسائية على صعيد الوطن العربي قاطبةً، وعملت الجمعيات والاتحادات النسائية في الستينيات ولغاية بداية الثمانينات على تأدية خدمات ماسة في غالبية المجالات، فاستطاعت حمل عبء تربوي وذلك باقامة المدارس العامة والخاصة ومراكز لمحو الامية وتأهيلها لعشرات الآلاف من النساء وتعليمهن مهناً وأشغال يدوية، بحيث توفر لهن الاساسيات المنزلية (لبادة، 2016).

وجدير بالذكر أن نشاط المرأة الفلسطينية في منتصف الستينيات غلب عليه السرية لغاية هزيمة حزيران (يونيو) 1967، وبدأ مع تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 كهيئة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي شكل مظلة لمنظمات المرأة غير الحكومية في فلسطين ويسعى لتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية؛ حيث استهدف زرع الفكرة بين أوسع قدر من الجماهير النسوية عبر منظماتها وأطرها النسوية عبر تنظيم بعض الندوات النسائية المحدودة؛ فحتى عام 1967 كان هناك ما يقارب من (68) جمعية نسائية تعمل في الحقل الخيري متحاشية القضايا السياسية والاجتماعية بالفعل المباشر (مركز معلومات وإعلام المرأة، 2006).

وقد اتسعت مجالات نضال المنظمات والاتحادات واللجان النسوية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، فأخذت تُشارك في العمل الوطني بكافة أشكاله، مثل مشاركة النساء المنتسبات فيها في المؤتمر العالمي المنعقد في عام المرأة الدولي والذي انعقد عام 1975، حيث نوقش فيه الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من سلطات الاحتلال الإسرائيلي (دراغمة، 1991).

في مطلع عام 1978، توصلت مجموعة من الشابات الطليعيات الفلسطينيات لضرورة تشكيل حركة نسائية قوية والتي ضمت في صفوفها نخبة من الكوادر النسائية النشيطة من جميع الفصائل والانتماءات السياسية، ذلك عبر إعلانهم عن تشكيل لجنة العمل النسائي في الضفة الغربية -آذار 1978- والتي كانت نتاجاً لتصاعد الحركة القومية النضالية، وقد ربطت المجموعة بين التحرر السياسي والاجتماعي، ورفعت الشعار لتطبيقه في مختلف الانشطة السياسية - النضالية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك زيادة منهم في العمل التطوعي المقدم للمجتمع الفلسطيني ككل، وتعبئة المرأة سياسياً وثقافياً وفكرياً واجتماعياً لخدمة مجتمعها وأسرتها (وفاء، 2008).

وفي العام 1981 تأسست جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، حيث يتركز عمل الجمعية على خلق التوازن ما بين الجانب الوطني والاجتماعي، وعلى تقوية عنصر النساء وتوعيتهم بحقوقهم القانونية والاجتماعية، وتم تسجيلها في عام 1991 كمؤسسة مجتمعية غير حكومية، وذلك بهدف تعزيز دور المرأة الفلسطينية على المستوى الجماهيري في صفوف الشعب الفلسطيني ليشمل جميع بقاع الوطن (جمعية المرأة العاملة، 2000).

وفي عام 1987 مع انفجار الانتفاضة الأولى عادت الأطر النسوية للطابع الخدماتي في ظل غياب الدولة لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة وذلك لازدياد الحاجة للخدمات، فزادت أعمال الإغاثة وخدمات رعاية الأطفال، ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما عملت الأطر النسوية التابعة للفصائل السياسية على مقاومتها للممارسات الإسرائيلية المتكررة (الملتقى الفكري العربي، 1988).

في عام 1988 عملت هذه الأطر سوياً على التنسيق فيما بينها لتؤدي الى تشكيل المجلس النسوي الذي أصبح يضم بالاضافة للأطر السابقة إتحاد لجان كفاح المرأة، وقامت هذه الأطر بطرح برامجها النسوية التي تربط بين النضال الوطني والاجتماعي من أجل تعزيز دور الحركة النسائية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية (عواد، 2008)، وأسست المرأة الفلسطينية عام 1989 مركز الدراسات

النسوية في القدس الذي يحوي العديد من العضوات الفلسطينيات اللواتي تعذَّبن وأسرن فيما سبق، وفي عام 1990 عقد مؤتمر الانتفاضة وبعض القضايا الاجتماعية للمرأة"، برعاية مركز بيسان وشاركت فيه العديد من الناشطات الفلسطينيات (اللبدي، 1994).

استمر نشاط المنظمات والأطر النسوية حتى التوقيع على إتفاقية أوسلو عام 1993، وفي 2 كانون الثاني عام 1994 أرسلت اللجنة الفنية لشؤون المرأة مذكرة للرئيس الراحل ياسر عرفات بشأن اغفال أي نص صريح بشأن مساواة المرأة بالرجل في المشروع المقترح للسلطة الوطنية الفلسطينية والذي أدرج سابقاً في إعلان الاستقلال الذي صدر في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني عام 1988 المساواة بين الجنسين، حيث تشكلت عضويتها من النساء في المجلس التشريعي 5.6% من حجم المجلس وفي عضوية المجلس الوطني الفلسطيني تدرجت مابين 2% عام 1964 الى 7.5% في آخر دورة عقدت في غزة عام 1996 (كمال، 1997).

وفي عام 1994 رفعت ممثلات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمنظمات الأهلية التي تعنى في المرأة صحياً واجتماعياً وقانونياً مذكرة حقوق المرأة إلى السلطة الفلسطينية، تبنين فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما شددت على الحاجة للعدالة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في هيكلية الدولة الفلسطينية الوليدة (عبد الناصر، 2008)، وهنا ننوه أن تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية شكّل نقلة نوعية في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية، ومن أبرز ما رافق هذه المرحلة من تطورات هو بروز المؤسسات النسوية المهنية المتخصصة "التي ركزت جل اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يمكن اعتباره تتويجاً للتوجه النسوي في الحركة النسائية الفلسطينية، كما تم في حينه التركيز على مفاهيم نسوية منها ماذكرناه مسبقاً كالتقوية والتمكين ومنها ماله علاقة بمفهوم السياسة على اعتبار أن بعض المؤسسات تنكر صفة السياسي عما يدور داخل أو حول المجال الخاص" (عواد، 2008).

وفي أيار لعام 1999 انتهت المرحلة الانتقالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الاتفاقات الموقعة، وانتهى الأمر بقيام انتفاضة الأقصى في العام 2000 وإعادة الاحتلال الاسرائيلي لجميع أراضي الضفة الغربية وجزء كبير من قطاع غزة، وكان لهذه المستجدات آثار خطيرة على حقوق الانسان الفلسطيني وعلى المرأة بشكل خاص، ففي تقرير من قبل لجنة الامم المتحدة الخاصة بوضع المرأة أقرت أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل العائق الرئيسي أمام تطور المرأة الفلسطينية واستقلاليتها، وانخراطها في عملية تطور المجتمع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2003).

شكلت المنظمات النسائية غير الحكومية عام 2002 المنتدى الأهلي لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو شبكة تضم 13 منظمة غير حكومية تتعاون على محاربة العنف المستند إلى النوع الاجتماعي، ومن الإنجازات الأخرى للحركة النسائية الفلسطينية استحداث وزارة شؤون المرأة عام 2003 والتي تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية للدفاع عن النساء وتعزيز حقوقهم والعمل على المساواة بين الذكور والإناث في كافة مجالات الحياة، إضافة إلى إقامة مكاتب خاصة بقضايا النوع الاجتماعي في وزارات كثيرة (عواد، 2008).

وفي أوائل 2005 أنشأت شبكة من خمس منظمات نسائية في لبنان ومصر والأردن والضفة الغربية وغزة مجموعة أطلق عليها "سلمى" تهدف إلى إطلاق حملة لتجريم العنف الأسري، بحيث صاغت هذه المجموعة مشروع قانون حماية الأسرة وبدأت أعمال التدريب والتثقيف الاجتماعي حول قضايا العنف في الأسرة.

وفي عام 2008 أقر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات السلطة المتعددة وتحديد مهامها كآليات مساندة لوزارة شؤون المرأة في إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وقرارات الوزارات والمؤسسات العامة والحكومية (لبادة، 2016).

حصدت المرأة الفلسطينية 5 حقائب وزارية في حكومة 2012، وفازت بـ 17 مقعدا في المجلس التشريعي، كما وصلت إلى المحاكم بواقع 20 قاضية، وترأست بلديتين واحدة منهن من أهم البلديات، إضافة إلى تعيين أول محافظة على مستوى الوطن (القطب، 2012)، وفي عام 2018 بلغت نسبة النساء في المجلس المركزي 5.4% مقابل 94.6% للرجال، وتعد هذه النسبة متدنية مع العلم أن نسبة النساء الأعضاء في المجلس التشريعي بلغت 11.3% وهي نسبة متدنية أيضاً، وهذا تأكيد آخر على أن السياسة الداعمة للنساء هو القرار المتفق عليه بين جميع الاعضاء في المنظمة، وكافة الشركاء على الكوتا بنسبة 30.0% في كافة المواقع القيادية، وبلغت نسبة الأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني من النساء 10.6% مقابل 89.4 % للرجال. بلغت نسبة الألعضاء في اللجنة التنفيذية من النساء 6.7% مقابل 93.3% للرجال، و قد يعود ذلك إلى ضعف تواجد النساء في مواقع صنع القرار، حيث أن المرأة غير ممثلة على قدم المساواة مع الرجل، إذ ال يزال الرجل يسيطر على معظم مواقع صنع القرار. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

المطلب الثاني: أنواع المنظمات " المؤسسات" النسوية

هناك العديد من أنواع المؤسسات الأهلية النسوية في فلسطين، والتي تندرج تحت مسميات مختلفة من جمعيات طوعية خيرية، أطر نسوية جماهيرية، ومراكز نسوية.

الجمعيات الخيرية الطوعية: هي نواة العمل النسوي على المستوى الوطني والخيري الخدماتي في فلسطين، لكن الجمعيات الخيرية لم تنظم النساء على مستوى خلق وعي بقضاياهن الاجتماعية، بل اقتصر دورها على خدمة المجتمع من خلال النساء. وهي أكثر أصناف الجمعيات رواجا وعراقة، وهي تارة جمعيات خيرية مختلطة تساهم فيها النساء مع الرجال، وتارة أخرى جمعيات خيرية صرفة لا تعمل فيها إلا نساء (عواد، 2008).

الأطر النسوية الجماهيرية: هي نواة الحركة النسوية الفلسطينية من خلال تأطيرها لأعداد كبيرة من المستويين الوطني والاجتماعي، وبالرغم من أن الغلبة كانت للمستوى الوطني إلا أنها ساهمت بشكل فعال في إبراز أهمية قضايا المرأة الاجتماعية الأطر النسوية لها امتداد جماهيري في جميع المناطق الجغرافية الفلسطينية في المدن والقرى والمخيمات، نشأت الأطر النسائية الجماهيرية بتوجه سياسي من المنظمات السياسية خلال الفترة ما بين (1978) - (1984) وهي جمعيات واتحادات نسائية مرتبطة بأحزاب في السلطة أو خارجها (وزوز، 2019).

المراكز النسوية: مؤسسات أهلية نسوية مهنية تعمل على الاهتمام والتفعيل لقضايا اجتماعية مختلفة في المجال النسوي. إن تمويل النسبة الأعلى من المؤسسات النسوية تأتي من منظمات غير حكومية أجنبية، فالمراكز تحوز على نسبة 91,7%% من التمويل من المنظمات الأجنبية، في حين أن الجمعيات التطوعية الخيرية نسبة حصولها أقل من 33.33%، وتتوسط نسبة الأطر % 50% ما بين المراكز والجمعيات (هندية، 2009).

<u>تقسيم المنظمات وفق رؤية الباحثة</u>، يمكن تقسيم المنظمات النسوية بناء على حجمها ونطاق عملها إلى ثلاثة مستويات رئيسة كما يلي:

أ. **منظمات نسوية محلية "قاعدية":** وهي تتشابه إلى حد كبير مع المؤسسات ذات المستوى الأول وفق تصنيف الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل النسبة الأكبر من المنظمات النسوية على مستوى فلسطين، وتنتشر في الغالب في التجمعات القروية والمخيمات والمناطق البعيدة عن مَراكز المدن، ولها مجالس إدارة منتخبة ونظام داخلي ومُسجلة بشكل رسمي في وزارة الداخلية وتتبع إحدى وزارات الإختصاص (غالباً) وزارة شؤون المرأة أو وزارة التنمية الاجتماعية وفقا لأهدافها التي اعتمدت عند التسجيل.

والجدير بالذكر أنه يغلب عليها الطابع التطوعي والعمل بشكل موسِمي أو وفق المشاريع ولا تنتهج التخطِيط الاستراتيجي كَأسلوب إداري، ومُعظمها لا يوجد لديها كادر وظيفي، وبَعضها يَمتلك سكرتاريا أو منسقة على أبعد تقدير، مثل : كفر عقب النسوية، نسوي بيت سوريك ... الخ.

ب. **منظمات نسوية تعمل في إطار المدينة أو المحافظة:** وهي تتشابه إلى حد كبير مع المؤسسات ذات المستوى الثاني وفق تصنيف الاتحاد الأُوروبي، وتَنتشر غالباً في المدن ومراكز المحافظات، وتتبع وِزارات اختصاص مُختلفة أَهمها شُؤون المرأة والتنمية الإجتماعية وبعضها يتبع وزارات أُخرى مثل الصحة والثقافة وغيرها.

وتحاول هذه المنظمات جاهدة لتطوير ذاتها ونطاق عملها وتنتهج التخطيط الاستراتيجي بشكل رَسمي أو تُحاول عمل إطار استراتيجي لِبرامجها، ويعمل لدى هذه المنظمات 5 موظفين/ات على الأقل ويصل العدد إلى 20 في بعض المنظمات التي تقوم بمشاريع وبرامج واسعة وشبه دائمة ولها مجالس إدارة منتخبة ونظام داخلي ومسجلة بشكل رسمي في وزارة الداخلية، وينتسب لهذه المنظمات شريحة واسعة من المهتمينات ضمن عضوية هيئتها العامة. مثل جمعية سيدات الخليل جمعية سيدات محافظة جنين .... الخ.

ت. **منظمات نسوية تعمل في إطار وطني** : تتشابه إلى حد كبير مع المؤسسات ذات المستوى الثالث وفق تصنيف الاتحاد الأوروبي. وهي مُنظمات تتمتع بِامتداد جغرافي كبير ولها مقر مَركزي غالباً ما يكون في رام الله أو القدس، ومكاتب فرعية في شمال وجنوب الضفة الغربية وكذلك في قطاع غزة. يقوم على إدارتها مجلس إدارة (بورد) منتخب وَيضم في عضويته كافة القطاعات والنخب من الأكاديميينات والقيادات السياسية والحزبية والنسوية وأحياناً رجال وسيدات أعمال وشخصيات اعتبارية و نواب ووزراء سابقين. تمتلك غالبية هذه المنظمات خطة استراتيجية وخطط تنفيذية ومراجعات وسياسات وبرامج وتكون عضواً في شبكات ومنظمات أَهلية ونسوية وحقوقية على المستوى الوطني والعربي والدولي. وتشكل هذه المنظمات لوبي ضَاغط على صُناع القرار وترسم ملامح الرؤية الوَطنية الشاملة فيها، مثل مركز الدراسات النسوية، مؤسسة (مفتاح)، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

الفصل الثالث: الإطار القانوني الناظم لحقوق المرأة السياسية في التشريع الفلسطيني

بداية وجبت الإشارة إلى أن الحديث عن حقوق المرأة من الناحية السياسية قد حظي باهتمام متأخر على مختلف المستويات؛ الدولية والإقليمية والمحلية، إذ أنه لم يعد من المنصف بتاتاً تجاهل مركز المرأة ومكانتها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تكوين أي مجتمع من المجتمعات، بل وتكاد تتقاسم الأدوار مع الرجل في بناء الدول والمجتمعات.

وفي ضوء ذلك، بات من المؤكد ضرورة الإقرار بحق المرأة في التمتع بكل الحقوق الإنسانية المعترف بها لجميع البشر؛ فهي تمنح للإنسان انطلاقاً من كونه إنساناً دون تمييز أو مفاضلة على أساس الجنس، وهو ما أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، من خلال ما أشارت إليه المادة الأولى من الإعلان والتي أقرت أن "جميع الناس يولدون أحراراً متساوون في الكرامة والحقوق".

وقد اتّخِذَ هذا الإعلان ركيزة أساسية ومصدر إلهام للجهود الوطنية والدولية في مجال تعزيز وصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فجاءت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة عام 1952 لتؤكد مبدأ تساوي النساء والرجال في الحقوق التي أوردها الميثاق، وهو ما أكدته المادة الأولى منها، حيث جاء فيها " للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشروط تساوي بينها وبين الرجال دون تمييز"، وكذلك المواد الثانية والثالثة من ذات الاتفاقية.

وتضافرت كافة الجهود على مستوى الاتفاقيات الخاصة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فجاءت: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، والتي وصفت بكونها وثيقة حقوق دولية للنساء، ثم تلتها اتفاقية بكين لحقوق المرأة عام 1995.

أما على المستوى المحلي الوطني -أي الفلسطيني- فقد جاء المشرع الفلسطيني بجملة من التشريعات والقوانين العامة منها والخاصة، في سبيل التأكيد على تساوي المواطن الفلسطيني رجلاً كان أو امرأة بالحقوق والواجبات، وذلك تماشياً مع التوجه الدولي والعالمي في سبيل الحفاظ على حقوق المرأة في كافة مجالات الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، يهمنا منها بالدرجة الأوبى وتماشياً مع موضوع الدراسة: الحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، ستعمل الباحثة خلال هذا الفصل على تحليل الإطار القانوني الناظم لحقوق المرأة من الناحية السياسية في فلسطين، من خلال تناول: الحماية الدستورية والقانونية للحقوق السياسية للمرأة (المبحث الأول)، على أن يتم بيان دور المراسيم والقرارات الرئاسية الفلسطينية في الحفاظ

على دور المرأة سياسياً، وكيف ساهمت في تكريس حقوق ودور المرأة على المستوى السياسي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الحماية الدستورية والقانونية للحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية

جاء التأكيد على إقرار حقوق المرأة سياسياً في وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 في الدورة التاسعة عشر في الجزائر، والتي اعتبرت بمثابة الأساس القانوني المركزي في إقرار مبدأ التساوي بين الفلسطينيين في الحقوق والواجبات دون أدنى تمييز بينهم.

حيث أنه واستناداً إلى النضال المرير الذي نخوضه نساء فلسطين جيلاً بعد جيل، وعلى قدم المساواة في العطاء والتضحيات مع الرجل، وكجزء لا يتجزأ من نضال الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال؛ دفاعاً عن حقوق الشعب الثابتة في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة (وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، 2008).

وتقديراً للمساهمة الحيوية للنساء الفلسطينيات في الوطن والشتات في الحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطيني، من خلال تصديها لكافة محاولات تذويب الهوية الفلسطينية وتدمير بنية المجتمع الفلسطيني، حيث تتطلع نساء فلسطين إينما وجدن إلى تحمل المسؤولية جنباص إلى جنب مع الرجل كشريك متمكافئ في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي (وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، 2008).

هذا التوجه هو ما انعكس بشكل واضح في ضرورة تكريس عدم التمييز بين الرجل والمرأة في وثيقة الاستقلال الفلسطينية لعام 1988، حيث جاء في هذه الوثيقة " ***إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل***". (وثيقة الاستقلال الفلسطينية، 1988).

وجاء أيضاً في وثيقة الاستقلال أنه "***وانطلاقاً مما يواجه شعبنا من تحديات مصيرية تتطلب حشد كافة قواه الحية رجالاً ونساءً في معركة التحرر والاستقلال والبناء بكل ما تستلزم من نهوض بجميع أطراف المجتمع لتأخذ دورها في بناء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتحقيق التنمية المجتمعية، التي لا يمكن لها أن تنجز وتنجح دون إشراك كافة عناصر المجتمع المنتجة، نساء***

ورجالاص على قدم المساواة في جميع مراحلها وميادينها ..." (وثيقة الاستقلال الفلسطينية، 1988).

وتشير هاتين الفقرتين أعلاه من وثيقة الاستقلال الفلسطينية، نجد أنها قد أكدت على ضرورة ضمان حقوق الإنسان الفلسطيني بغض النظر عن جنسه أو لونه أو ديانته أو غيرها من مقاييس المفاضلة بين بني البشر، وهو ما يقودنا إلى أن المرأة الفلسطينية تتساوى مع الرجل في الحقوق والواجبات، وذلك كله في ظل نظام ديمقراطي تعددي. ناهيك عن كونها قد أكدت على هذه المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، وذلك كله تماشياً مع التوجه العام المقرر في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بشرعية حقوق الإنسان، فهي بالتالي تمثل أساساً شرعياً لحقوق الإنسان الفلسطيني مهما كان جنسه أو انتماؤه الديني أو السياسي أو الثقافي أو العقائدي.

وهذا التوجه العام الذي أقرته وثيقة الاستقلال الفلسطينية تمّ تكريسه في مختلف القوانين الوطنية بدءاً من القانون الأساسي الفلسطيني وانتهاءً بمختلف القوانين العامة بالحقوق السياسية للمواطن الفلسطيني، وفي ضوء ذلك ستتناول الباحثة الحماية الدستورية المقررة للمرأة في القانون الأساسي الفلسطيني (المطلب الأول)، على أن يتم بيان حقوق المرأة السياسية في ضوء قانون الانتخابات الفلسطيني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الحماية الدستورية للحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية

يعتبر القانون الأساسي الفلسطيني بمثابة الدستور، وقد تمّ إقراره للمرحلة الانتقالية التي تمر فيها الدولة الفلسطينية المنشودة، وكما هو معلوم لدى الجميع: فالدستور لدى أية دولة من الدول هو بمثابة القانون الأسمى للبلاد، ينظم علاقة السلطات المسؤولة مع بعضها البعض ويحدد الصلاحيات المخولة لكل منها، كما أنه المصدر الرئيس الذي تستمد منه الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والمواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويعيشون على الإقليم التابع لها.

وقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني في أكثر من مادة منه، حق المرأة في المساواة والمشاركة، وهذا ما يمكن استخلاصه من أكثر من مادة تضمنها هذا القانون، وهي المواد (9، 10، 26) منه.

حيث نصت المادة التاسعة من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003، على أن " الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة".

وبتحليل هذه المادة، نجدها أنها تضمنت تعابير عامة تشير إلى معايير المساواة بين المواطنين الفلسطينيين بصفة عامة؛ إذ لم تخص بالذكر قاعدة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية ولم تُشرْ إليها بنص صريح ومباشر، لكن القراءة العامة لهذا النص يمكن من خلالها استخلاص قاعدة أو مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون والقضاء، وكذلك يمكن القول بمفهوم المخالفة أنّ هذه المساواة تمتد إلى الحقوق والواجبات، والتي من ضمنها: الحقوق السياسية لكلا الجنسين.

والمقصود بالمساواة أمام القانون والقضاء أن يتمتع الجميع بحماية القانون على قدم المساواة دون تمييز في المعاملة، أو في تطبيق أحكام القانون عليهم، ويجمع فقهاء القانون أن هذه المساواة تتضمن المساواة العامة في الحقوق والالتزامات، ومن ذلك الحق في الحياة والحق في الأمن الشخصي وغيرها من الحقوق، فمثل هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها الناس بصورة متساوية دون تمييز أو مفاضلة (النجار، 2016).

أما فيما يتعلق بالمادة العاشرة من القانون الأساسي الفلسطيني، فنجدها قد أشارت إلى حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتي تعتبر إلتزاماً يقع على عاتق السلطات المسؤولة داخل الدولة، كما وأشارت ذات المادة في الفقرة الثانية منها على واجب السلطة الوطنية الفلسطينية المتعلق بضرورة الانضمام إلى كافة الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تتضمن حماية حقوق الإنسان.

ومن خلال هذه المادة، يمكن استخلاص أن حقوق وحريات المرأة تعتبر ملزمة ويجب احترامها، والتي من ضمنها الحقوق السياسية، كما أن انضمام السلطة الوطنية الفلسطينية للاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان تلقي على عاتقها واجب الالتزام بحماية حقوق المواطن الفلسطيني دون تمييز بسبب الجنس.

غير أن القانون الأساسي وفي المادة (26) منه، والتي تتعلق بحق المشاركة في الحياة السياسية، جاء ليؤكد بصريح النصّ على حق المشاركة السياسية لكافة الفلسطينيين تبعاً لحق المساواة، حيث جاء في هذه المادة أنه "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: حق تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون، والحق في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون. والحق في التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون. والحق في تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص. والحق في عقد

الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون". (المادة 26 من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003).

وبتحليل هذه المادة، نجدها قد نصت بشكل مباشر وصريح على حقوق المواطن الفلسطيني السياسية، إذ ابتدأ نص المادة بكلمة "للفلسطينيين" وهو ما يشير دون أدنى شك إلى الرجل والمرأة على قدم المساواة؛ إذ لهم الحق في التمتع بالحقوق المشار إليها: سواء تعلق الأمر بتشكيل الأحزاب السياسية أو النقابات والجمعيات والاتحادات، والانضمام إلى هذه المؤسسات والتكتلات.

كما وأشارت الفقرة الثالثة من المادة آنفة الذكر، إلى حق الفلسطينيين في الترشح والانتخاب على قدم المساواة، وكذلك الحق في تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

وعليه، يمكن القول أن القانون الأساسي الفلسطيني الذي يعتبر بمثابة دستور ويعتبر القانون الأسمى في فلسطين، قد أكدت بطريقة غير مباشرة (المادتان: 9، 10) وبطريقة مباشرة (المادة (26)، على أن للمرأة الفلسطينية حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية وتنفيذ كافة الالتزامات المقررة بموجب هذا القانون وغيره من التشريعات والقوانين الأخرى الساري نفاذها في فلسطين، وذلك كله على قدم المساواة مع الرجل، والتي يأتي من ضمنها: الحقوق السياسية، كالترشح والانتخاب وتشكيل الأحزاب والانضمام إليها.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن أصل قيام الدولة القانونية يقوم على أركان وضمانات، فإن تطبيقات المساواة وعدم التمييز هي من أسس قيام الدولة القانونية نفسها، فمع تنوع الحقوق يجب أن يتساوى جميع الأفراد في الدولة القانونية، وتطبيق المساواة أمام القانون هو اللبنة الأولى في التطبيقات الأخرى والمختلفة، لمبدأ المساواة في الدولة القانونية، إن بانعدام هذه المساواة تتحول الحقوق إلى مساواة نظرية بعيدة عن التطبيق العملي لها ، فممارسة هذه الحقوق تكتسب أهمية كبرى من حيث الطبيعة القانونية وقيمتها من الناحية القانونية بحثا عن أصل هذه الحقوق المنشأة، وكذلك تحدد أساساً طبيعة النظام السياسي على ضوء طبيعة هذه الحقوق المعلن لها اعترافاً واحتراماً وكفالة للأفراد (الدليمي، 2013).

وعليه، يتضح لنا أن القانون الأساسي الفلسطيني والذي يعد بمثابة دستور، هو من القوانين التي تتسم بالحداثة لتضمنه النص على حقوق المرأة ومكانتها داخل المجتمع الفلسطيني في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني ككل، والمرأة الفلسطينية بوجه خاص (عواد، 2017).

ولكن ترى الباحثة، أنه ومما يؤخذ على هذا القانون -القانون الأساسي- ذكره لحقوق المرأة بشكل عام وفضفاض، إذ لم يتضمن نصوصاً ومواد تشير بشكل صريح إلى ضرورة الحفاظ على حقوق المرأة وحرياتها الأساسية، ولو عن طريق تضمين مادة أو نصّ واحد يؤكد على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة وكذلك قاعدة تكافؤ الفرص بشكل مستقل، لتنساق وتطبق بالتالي على كافة الحقوق التي تضمنها هذا القانون. والعلّة في ذلك أن هذا القانون يطبق في مجتمع تسوده العقلية الذكورية وتنتشر فيه ثقافة وعادات تحارب وجود المرأة في مختلف المناصب والوظائف القيادية، إذ كان لا بدّ من الاعتراف بذاتية المرأة بشكل مستقل بدءاً من القانون الأساسي وصولاً إلى مختلف القوانين والتشريعات الأخرى.

المطلب الثاني: حقوق المرأة السياسية في ضوء القوانين الخاصة بالانتخابات

يعتبر قانون الانتخابات الأساس الديمقراطي الذي يؤسس لقاعدة التمثيل الشعبي للمواطن الفلسطيني، والذي يمكنه من ممارسة الحكم وإصدار القوانين التي تتعلق بمصيره وبناء مستقبله على أسس ومبادئ الديمقراطية الحديثة، من خلال اللجوء إلى الانتخابات العامة باعتبارها الوسيلة الأكثر فاعلية التي يمكن من خلالها إشراك المواطن في الحكم، ورسم السياسات العامة للدولة ككل.

وقانون الانتخابات يعتبر من أهم القوانين التي منحت المرأة الفلسطينية حق المشاركة في الترشح والانتخاب؛ حيث كفلت المادة السادسة من هذا القانون حق الانتخاب لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف، ممن تتوافر فيه شروط الانتخابات التي تخوله ممارسة هذا الحق دون تمييز، بغض النظر عن الدين والرأي السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية (قانون رقم 13 لسنة 1995 بشأن الانتخابات).

ولم يكن قانون الانتخابات لعام 1995، القانون الوحيد الذي أشار إلى حق المرأة في المشاركة السياسية بل رافقته العديد من القوانين الأخرى التي أشارت إلى التنظيم القانوني لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني، حيث أشار القانون رقم (10) لعام 2005 بشأن الانتخابات المحلية، إلى حق العامة في المشاركة في الانتخابات دون أي تمييز إذا توافرت الشروط القانونية المتطلبة قانوناً في المتشرح أو المنتخب.

ولكن وبالعودة إلى المادة (17) من القانون المذكور والتي تتعلق بتمثيل المرأة، نجدها قد نصت على نسبة معينة تعتبر الحد الأدنى لتمثيل المرأة في مجالس الهيئات المحلية، والتي باتت تعرف بـ "الكوتا النسائية"، حيث أشارت هذه المادة إلى الحد الأدنى لتمثيل المرأة القوائم الانتخابية المترشحة

لانتخابات مجالس الهيئات المحلية، وذلك ضمن "حصة نسائية/كوتا نسائية" تتمّ وفق الترتيب التالي: امرأة واحدة على الأقل من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة واحدة على الأقل من بين الأسماء الأربعة التي يتم تضمينها في القائمة الانتخابية، وامرأة واحدة على الأقل من بين الأسماء الخمسة التي تلي ذلك (المادة 17 من القانون رقم (10) لعام 2005 بشأن الانتخابات المحلية).

وقد جرى تعديل مضمون هذه المادة بموجب القانون رقم (12) لسنة 2005، حيث نصت المادة الأولى منه على تعديل نص المادة (17) من القانون السابق، ليصبح تمثيل المرأة في الهيئات المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن (13) مقعداً، بحيث يجب ألاّ يقل تمثيل المرأة فيها عن مقعدين، وتفصيل ذلك على النحو التالي: أ) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة. ب) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك.

بينما نصت ذات المادة، على أن تمثيل المرأة في الهيئات المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعداً يخصص مقعد للمرأة من بين الخمسة أسماء التي تلي البند (ب) المشار إليه أعلاه.

وهو ذات الأمر الذي تناوله القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، في المادة الخامسة منه والتي تتعلق بتمثيل المرأة، حيث تضمنت بدوها حداً أدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات؛ حيث أشارت المادة الخامسة المذكورة إلى أن القوائم الانتخابية التي يُقْبل ترشحها للانتخابات العامة يجب أن تتضمن كل قائمة منها حداً أدنى لنسبة النساء في المرشحون في تلك القوائم، وذلك على النحو التالي: كل قائمة يجب أن تتضمن على الأقل امرأة واحدة في ترتيب الأسماء المرشحة، بحيث تتضمن الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة امرأة واحدة، ثم تتضمن الأسماء الأربعة التي تليها أيضاً امرأة واحدة، وفي كل خمس أسماء تلي ذلك يجب أيضاً أن تتضمن امرأة واحدة على الأقل (المادة 5 من القرار بقانون رقم (1) لعام 2007 بشأن الانتخابات العامة).

ويُفهم من هذا الترتيب أنه وعلى سبيل المثال، وفي حال تضمنت القائمة اثني عشر مرشحاً، فإنه يجب أن تتوافر امرأة واحدة على الأقل ضمن الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة واحدة على الأقل ضمن الأسماء الأربعة التي تليها، وامرأة واحدة على الأقل ضمن الخمس أسماء المتبقية من تلك القائمة، وهكذا دواليك.

وباستقرائنا لنص المواد المشار إليها أعلاه، نجد أن القانون المتعلق بتنظيم الانتخابات العامة وكذلك القانون المتعلق بتنظيم الانتخابات المحلية قد أشارا إلى حدّ أدنى لتمثيل المرأة على المستوى السياسي الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية أو انتخابات الهيئات المحلية.

فالانتخاب في فلسطين هو حق دستوري مقرر بموجب القانون الأساسي بناءً على قاعدة تكافؤ الفرص والمساواة التامة بين الجنسين، إلا أن هذا الحق جاء منقوصاً بعض الشيء في ظل القوانين الخاصة بتنظيم الانتخابات في فلسطين، مما يخلق تناقضاً بائناً في نصوص المواد القانونية.

فقوانين الانتخابات نصت على مبدأ المساواة في الانتخاب والترشح، إلا أننا نواجه نصوصاً قانونية تلزمنا بنظام (الكوتا)، فكلمة كوتا (quota) هي مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة، ارتبط هذا المصطلح تاريخيًا بما يسمى بـ "التمييز الإيجابي"، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، حيث تم تطبيق نظام حصص نسبية "كوتا" ، ألزمت بموجبه المؤسسات التعليمية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للأقليات الإثنية (السوداء)، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة لكن الحديث عن الكوتا النسائية كمطلب حقوقي بدأ يستمد قوته ومشروعيته منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في (بيجين) عام 1995 ، والذي أقر وجوب اعتماد مبدأ الكوتا كتمييز إيجابي يسهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، وصولاً إلى تحقيق نسبة لا تقل عن 30 في المئة (المحطوري، 2013).

في حدود السنة 2005 قامت المؤسسات والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بمحاولة لضمان دور أكبر وأكثر فعالية للمرأة في الانتخابات التي تم عقدها خلال العام 2005م ، وطالبت تلك المؤسسات بكوتا خاصة للنساء بحيث يكون للمرأة 20% من العدد الكلي لأعضاء البرلمان و 30% من قوائم الأحزاب والقوى السياسية إضافة إلى إطلاق حملة توعية في صفوف النساء من خلال تعريفهم بالأنظمة الانتخابية المختلفة (المحطوري، 2013).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ طرح الأمر على المجلس التشريعي الفلسطيني لتعديل قانون الانتخابات بحيث يتضمن تخصيص 20% من مجالس الهيئات المحلية للمرأة، إلا أن لجنة الأمن والداخلية في جلستها بتاريخ 7/7/2004، قدمت ملاحظات على هذا الأمر وأشارت إلى أن نظام الكوتا يتعارض مع أساس الانتخابات، القائم على أن الترشيح لمجلس الهيئة المحلية حق يتساوى فيه الجميع ذكوراً وإناثاً، وأن تخصيص كوتا للمرأة يتعارض مع هذا المفهوم ويوحي بالمحاباة (السوسي، 2006).

واعتبرت اللجنة المذكورة في تقريرها أن تخصيص كوتا للمرأة في المجالس المحلية أسهل الوسائل للوصول إلى مقعد في مجلس الهيئة المحلية بغض النظر عن قدرتها وإمكاناتها، الشيء الذي قد يؤدي إلى تقاعس المرأة ويثبط من همتها في تطوير ذاتها والتنافس الحر، وأن هذا النظام قد يفتح

المجال أمام شرائح أخرى من المواطنين للمطالبة بتخصيص مقاعد لها في مجالس الهيئات المحلية مثل الفلاحين والعمال والشباب والمعاقين وغيرهم (السوسي، 2006).

ووفقاً للتقاري الصادرة عن مجلس الإحصاء الفلسطيني، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في انتخابات الهيئات المحلية 21.1% مقارنة مع الرجال 78.9% للأعوام 2021-2022، ونسبة ترأس النساء للهيئات المحلية 1% مقارنة مع 99% من الرجال لنفس الأعوام، وفي المجلس الوطني بلغت نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني الفلسطيني 11% مقابل 89% لعام 2020. ولا يوجد أية امرأة تترأس حزب أو فصيل سياسي حتى عام 2022، وتبلغ نسبة تمثيل النساء في السلك الدبلوماسي الفلسطيني 11% مقابل 89% من الرجال لغاية عام 2020، (التقرير الإحصائي، 2023).

وعلى الرغم من ذلك، فقد أوصت اللجنة بتخصيص مقعد واحد للمرأة التي تحصل على أعلى أصوات في حالة عدم تمكن أي من المرشحات من الفوز بمقعد في المجلس، حيث تم إعادة التصويت على القرار السابق المتعلق بشطب الكوتا النسائية، وأيد المجلس الاقتراح المقدم آنذاك والذي يعطي المرأة أكثر من 20%، وكانت المادة التي وافق المجلس على إضافتها تنص على أنه يجب ألا يقل حجم مشاركة المرأة في المجالس المحلية أو البلدية عن مقعدين كحد أدنى. وقد لاقى هذا الأمر ترحيباً لدى كافة المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية، ورأت فيه عودة للتمييز الإيجابي لصالح المرأة في قانون الانتخابات البلدية والمحلية، واعتبرته خطوة على طريق إفساح المجال أمام تعزيز دورة المرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية (السوسي، 2006).

وترى الباحثة، أنه وعلى الرغم من المساوئ التي تترتب على فرض نظام الكوتا باعتباره نظاماً يتعارض بشكل صريح مع مبدأ المساواة في الحقوق السياسية بين الرجل المرأة، إلاّ أنه وبنظرة واقعية تعالج واقع المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي الفلسطيني وانطلاقاً من المعطيات الاجتماعية والثقافية التي تسود هذا المجتمع، فهو يعتبر وسيلة أو بتعبير آخر إجراءً مؤقت وضروري في أيّ نظام وقانون انتخابي يجري تطبيقه، وذلك لغايات الانتقال التدريجي بالتمثيل السياسي للمرأة من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في المساواة التامة بين الرجل والمرأة على مستوى الحياة السياسية الفلسطينية، لكن شريطة استمرار العمل والمطالبة برفع نسبة الكوتا المخصصة للنساء وتكريس ذلك في القوانين المحلية الناظمة لإجراء الانتخابات على كافة المستويات: رئاسية وتشريعية ولدى هيئات وإدارات الحكم المحلي.

المبحث الثاني: دور المراسيم والقرارات الرئاسية الفلسطينية في حماية حقوق المرأة سياسياً

بداية نشير إلى أن وزارة شؤون المرأة قد استحدثت لغايات وضع السياسات والخطط والبرامج التي تؤدي إلى تمكين النساء على المستوى المحلي الفلسطيني، إضافة إلى الرقابة على أداء الحكومة والوزارات المختلفة في مجال قضية المرأة، ناهيك عن مراجعة القوانين المختلفة وكيفية تعاطيها مع حقوق وحريات المرأة، وبحث السبل والآليات التي يمكن من خلالها تعديل هذه القوانين بالشكل الذي يعتبر أكثر إنصافاً للمرأة، وذلك كله تكريساً وإحقاقاً لما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال، وكل الاتفاقيات الدولية المبرمة (مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس، 2010).

وقد ساهمت وزارة المرأة في إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في سائر الوزارات والهيئات الرسمية التابعة للدولة، والتي بدورها تقوم بنفس الدور المنوط بالوزارة أو ما شابه بهدف إدخال المرأة في الخطة العامة للحكومة، من أجل تطبيق ما يأتي بالخطة ويسهم هذا كله في عملية التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وكذلك تمكينها على كافة مستويات ومجالات الحياة (مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس، 2010).

وفي هذا الصدد صدرت مجموعة من القرارات الرئاسية التي ساهمت ومازال تسهم في تمكين حقيقي وفعال للمرأة الفلسطينية، على المستوى السياسي ولدى مراكز صنع القرار، في محاولات متتالية وجادة للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية بشكل تدريجي وايجابي، نذكر منها ما يتعلق بموضوع الدراسة على النحو التالي:

- **أولاً: القرار الرئاسي رقم (3) لسنة 1994**

جاء هذا القرار بشكل خاص من أجل تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية للتحضير للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عُقد في بكين جمهورية الصين الشعبية في أيلول سبتمبر 1995، (المادة الثانية من القرار رقم 3 لسنة 1994).

وهذا يوضح مدى اهتمام السلطة الفلسطينية ممثلة في رأس هرمها (الرئيس) بشؤون المرأة منذ نشأت السلطة الفلسطينية، دعماً لها والتزاماً من السلطة الفلسطينية بتعهداتها، وتطبيقاً للمبادئ العامة في القانون؛ لتبين بوضوح اتجاه السلطة ومنطوق تفكيرها فيما يخص المرأة (عواد، 2017).

والجدير بالذكر أنّ التوجه العام للحفاظ على حقوق المرأة وحرياتها الأساسية قد حظي باهتمام ومتابعة ومؤازرة على مستوى القيادة الفلسطينية، أي أنّ ذلك لم يكن نتاج جهد المنظمات النسوية

فقط بل ومن طرف الرجل الفلسطيني أيضاً، وهو ما تكرس في العديد من القرارات الرئاسية الأخرى.

❖ ثانياً: القرار الرئاسي رقم (219) لعام 2004

بموجب هذا القرار الرئاسي تمّ إقرار الثامن من آذار من كل عام عيداً وطنياً، وذلك بمناسبة يوم المرأة العالمي، حيث يتضمن هذا اليوم احتفالات تكرّم فيها المرأة الفلسطينية على كافة المستويات ولدى القطاعين العام والخاص، وهذا القرار جاء نتاج عملٍ مشترك بين الجنسين لاسيما من يؤمنون بحقوق المرأة ودورها في بناء المجتمعات، وضرورة إنصافها عبر إفراد قرارات وقوانين تتحدث بشكل خاص ومباشر عن حقوق المرأة. حيث أشارت المادة الأولى من القرار إلى أنه "إعلان يوم الثامن من آذار عطلة للنساء مدفوعة الأجر في جميع المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية والمؤسسات الخاصة بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة العالمي".

وترى الباحثة أن المشرع الفلسطيني حسناً فعل حينما خصّ المرأة بيوم خاص بمثابة عيد وطني يحتفى بها في كافة أنحاء الوطن، لاسيما وأنه تماشى مع التوجه العالمي في هذا الإطار، إلاّ أنّ الباحثة ترى أنه كان حريٌّ بالمشرع الفلسطيني أن يُفرد يوماً خاصاً في السنة للمرأة الفلسطينية؛ والسبب في ذلك أنها تختلف وتمتاز عن كلّ نساء العالم لما تعانيه كجزء لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني جرّاء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث هناك الأسيرات وأمهات الجرحى والشهداء، والمعاناة العامة للمرأة الفلسطينية أمام ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

حيث ترى الباحثة، أنّ هذا الأمر سيسهم بشكل كبير في زيادة معرفة الرأي العام العالمي والإقليمي من المهتمين بحقوق المرأة وحرياتها الأساسية والمدافعون عنها ضدّ أي اضطهاد وعنف تتعرض له سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، بأحوال المرأة الفلسطينية ومعاناتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وما تتعرض له من انتهاكات جسيمة تخالف كافة الأعراف والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان عموماً، وحقوق المرأة على وجه الخصوص.

❖ ثالثاً: القرار الرئاسي رقم (24) لعام 2005

جاء هذا القرار الرئاسي في سبيل تأكيد ودعم إشراك المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية سواء على المستوى السياسي الداخلي أو الخارجي، حيث أسهم هذا القرار في إتاحة الفرصة أمام المرأة الفلسطينية لتسهم بشكل مباشر في صنع القرار السياسي المتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالرجوع إلى هذا القرار، نجد أن المادة الثانية منه قد نصّت على أنه " تدعم السلطة الوطنية

مشاركة المرأة الفلسطينية في الهيئة الدولية للنساء، للقيام بالمساعي الحميدة في إطار الأمم المتحدة والمشاركة في المفاوضات وصنع السلام الحقيقي العادل والدائم في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي".

وترى الباحثة أن هذا القرار الرئاسي يعتبر من الأهمية بمكان في سبيل إشراك المرأة الفلسطينية بشكل مباشر وصريح في تمثيل الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي لاسيما أمام هيئة الأمم المتحدة ومختلف المحافل الدولية، وهو بهذا المنحى يقرّ بشكل صريح ومباشر إيمانه بقدرات المرأة الفلسطينية ودورها البنّاء والحتمي، وضرورة إشراكها في تقرير مصير الشعب الفلسطيني الذي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، لاسيما وأنها لعبت عبر التاريخ دوراً هاماً وبارزاً في نضال الشعب الفلسطيني ضدّ المحتلّ الإسرائيلي. وهذا ما تعكسه المادة الأولى من ذات القرار، والتي جاء فيها "تدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وتعمل على تطبيقها".

❖ رابعاً: القرار الرئاسي رقم (13) لعام 2005

تضمن هذا القرار النص على ضرورة إشراك وزيرة شؤون المرأة إلى عضوية لجنة القدس الوزارية الدائمة، والتي يقع ضمن اختصاصاتها المساهمة الإيجابية في متابعة مفاوضات الوضع النهائي بشأن مدينة القدس، وفي إطار الثوابت الوطنية وبما يضمن الحقوق الوطنية الثابتة في المدينة (عواد، 2017). وقد جاءت أهمية مشاركة المرأة في لجنة القدس الوزارية من أهمية قضية القدس بحدّ ذاتها، إذ تعتبر من الثوابت الرئيسية والمركزية في القضية الفلسطينية، ويدلّ إشراك المرأة في هذه اللجنة على إيمان السلطات المسؤولة في فلسطين بالمرأة ودورها في نضال الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

❖ خامساً: القرار الرئاسي رقم (19) لعام 2009

جاء هذا القرار بشأن المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة "سيداو"، بما ينسجم وأحكام القانون الأساسي الفلسطيني (المادة 1 من القرار).

ومما يمكن ملاحظته على كامل القرارات الرئاسية التي تمت الإشارة إليها أعلاه، أنها وفي جلّها قد جاءت في سبيل دعم حقوق ومكانة المرأة الفلسطينية والاعتراف بدورها الفعّال في المجتمع الفلسطيني لاسيما على المستوى السياسي ومشاركتها في اتخاذ القرار على مستوى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ حيث لعبت مختلف هذه القرارات دوراً رئيسياً تثبيت وإقرار حقوق المرأة

في الحياة السياسية، وذلك كله لغايات الوصول إلى خلق مجتمع سياسي يؤمن بقاعدة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وأهمية المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية والمشاركة السياسية.

الفصل الرابع: دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات والحقوقيين الفلسطينيين

تسعى الباحثة خلال هذا الفصل من الدراسة إلى عرض ومناقشة وتحليل مجموعة من آراء عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية "منظمات مجتمع مدني نسوية"، حول واقع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وهو ما وقفت عليه الباحثة من خلال إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع الجهات المذكورة، وطرح ونقاش مجموعة من التساؤلات حول حدود وأبعاد ومعيقات التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وربط ذلك كله بالعديد من الجوانب الحياتيه التي تعيشها المرأة الفلسطينية، سواء على الجانب الاجتماعي و السياسي والاقتصادي والثقافي، أضف إلى ذلك الجانب القانوني.

واتبعت الباحثة في هذا الفصل المنهج التحليلي والنقدي لمجموعة الآراء تلك، من خلال عرض قضايا للنقاش ذات علاقة مباشرة بالتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وربط وجهات النظر المتشابهة وبيان نقاط الخلاف والتعارض مع وجهات نظر أخرى حول قضية معينة كما سيأتي بيان ذلك في هذا الفصل، وذلك عبر الخطوات التالية:

- أولاً: عرض التساؤل أو قضية النقاش ذات العلاقة بالتمكين السياسي للمرأة.
- ثانياً: عرض وجهات نظر الجهات المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية حول القضية أو التساؤل المطروح.
- ثالثاً: بيان وجهة نظر الباحثة تعقيباً على الآراء المطروحة، من خلال النقد البناء، وترجيح كفة أحد الطرفين على الآخر، وفي حالة معارضة الرأيين ستقوم الباحثة بإبداء وجهة نظرها التوفيقية بين الآراء تلك.

وقبل الخوض في تحليل ومناقشة هذه الآراء، وجب التنويه إلى ما يلي:

- أن الباحثة ستكتفي بذكر الإسم العائلي لكل من الشخصيات التي قامت بإجراء المقابلة معهم، على أن ترفق جدولاً في ملاحق هذه الدراسة يوضح مكان عمل كل من تلك الشخصيات، ومنصبه الوظيفي.
- كما وسترفق الباحثة في ملحق ثانٍ، مجموعة التساؤلات وقضايا النقاش التي تناولتها خلال إجرائها المقابلات الشخصية مع الجهات ذات العلاقة.

وبناء على ذلك، فإن القضايا الرئيسية التي عملت الباحثة على طرحها للنقاش على الجهات ذات العلاقة، تتمحور حول القضايا التالية:

- **القضية الأولى: العلاقة بين مستوى الوعي والتعليم لدى المرأة الفلسطينية بتمكينها على المستوى السياسي.**

بداية نشير إلى أن الهدف الرئيس من طرح هذا التساؤل كان لغاية الوقوف على مدى العلاقة القائمة بين مستوى تعليم المرأة ووعيها، ومساهمة ذلك في تمكينها سياسياً على المستوى الفلسطيني، حيث أنه من الأهمية بمكان التأكيد على أهمية التعليم للمجتمع بصفة عامة وليس المرأة على وجه الخصوص. ولكن فيما يتعلق بهذه الدراسة، يلعب مستوى التعليم دوراً هاماً في تحقيق تمكين فعال للمرأة الفلسطينية على المستوى السياسي، كما ويُسهم في رفع مستوى وعيها في فهم تطورات ومسارات الحياة السياسية على المستوى الفلسطيني، وكذلك ضرورة مشاركتها في رسم أبعاد الواقع السياسي الفلسطيني والمشاركة في الحياة السياسية، والوصول إلى مراكز صنع القرار في الدولة.

وفي الغالبية العظمى من المقابلات التي أجرتها الباحثة، ذهبت الأغلبية إلى أهمية التعليم في تحقيق تمكين سياسي للمرأة، إذ ترى الدكتورة ليلى غنام أن العلاقة بين التعليم والوعي علاقة طردية، وترى بأنّ المرأة الفلسطينية تختلف عن كل نساء العالم كونها كانت شريكة في النضال ضد الاحتلال على مدار سنوات طويلة، ولذات بات من طموحاتها بل وحقها أن تصبح شريكة في صنع القرار كمان كانت شريكة في النضال.

ومن وجهة نظر (غنام) كلما زاد التعليم المراه زاد وعيها لحقوقها الاجتماعيه والسياسيه وزادت الدافعية لديها المشاركه في صياغه الاطار السياسي العام وتحديد الاوليات الاجتماعيه والاقتصاديه، بمعنى عندما تخوض المرأة غمار العمل السياسي تزداد قدرتها ووعيها على فهم كل تفاصيل الحياه السياسيه. وهي تختلف عن تلك المرأة التي جاءت من خلفيه اكاديميه ولم يكن لها اي دور ولم تخض غمار العمل السياسي على ارض الواقع التي تمكنها من ان تقارع العديد من القضايا التي تواجه المسؤول بشكل عام، وهذا هو بالضبط المقصود بالوعي السياسي.

وترى (سامي)، أن التعليم غير كافٍ لتحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة التعليم لدى شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني هي نسبة عالية، وبالتالي فالمرأة الفلسطينية تتلقى التعليم حالها حال الرجل، ولكن التعليم دون توافر وعي كافٍ بالواقع السياسي الفلسطيني لا يحقق تمكيناً حقيقياً لها على الجانب السياسي.

ومن وجهة نظر (السيد) ترى أن الدور المنوط بتلك المنظمات النسوية إنما يتمثل في رفع مستوى الوعي لدى المرأة الفلسطينية خصوصاً في المناطق الريفية، بأهمية دورها في الجانب السياسي، وبضرورة إيمانها بحقها في المشاركة السياسية على المستوى المحلي، وهو ما أشارت إليه (الغول) أيضاً من خلال نشاط المنظمة التي تعمل لديها، مثل: استضافة نساء ناجحات على المستوى السياسي، وعقد دورات توعية.

ومن وجهة نظر (حويل)، يرى بأن "التعليم والوعي والثقافة له دور كبير في تمكين المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي، ويدلل من وجهة نظره أن النساء اللواتي يكن لهن دور في القرار السياسي يكن من حملة الشهادات العليا، ويعتقد بأن المشكلة تكمن بأنّ المرأة ذاتها لم تستطع إلى الآن إقناع شريحة النساء باختيارها كقائد سياسي وهو ما يعود من وجهة نظره إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يميل إلى النزعة القبلية والعائلية والعشائرية، لذلك فالمجتمع الفلسطيني مازال بحاجة إلى زيادة توعيته بأهمية دور المرأة في العمل السياسي ولكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب، وهو ما يتطلب جهود كبيرة من طرف المجتمع والمنظمات النسوية ككل".

وفي ذات الاتجاه ترى (الأزرق)، أن الإشكال الحقيقي ليس في تعليم المرأة إنما في مستوى وعيها السياسي، فهناك جزء من النساء يؤمن بدوره السياسي وأهمية وجوده في مراكز صنع القرار، فالتعليم هنا حاجة وليس ركناً، نظراً لكون أن طبيعة الحياة الفلسطينية تفرض بشكل مباشر وغير مباشر على المرأة الفلسطينية أن تكون جزءاً من الحياة السياسية ولو كانت ربة منزل.

ويرى (طه)، أنه ليس العائق أمام تمكين المرأة السياسي يتمثل في مستوى تحصيلها العلمي ويدلل على ذلك بنسبة تواجد عنصر الإناث في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، والتي تتجاوز نسبة الذكور بشكل كبير. وبالتالي، ومن وجهة نظره لا علاقة لمستوى تعليم المرأة ونسب التعليم لدى العنصر النسوي في تمكينها السياسي، ولكن الإشكال الحقيقي يكمن في مدى انعكاس نسب التعليم المرتفعة على تمكين المرأة في الحياة السياسية، وهو ما لا وجود له في مجتمعنا السياسي الفلسطيني، وإنما الأمر يتعلق بمستوى المشاركة المباشرة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية بغض النظر عن مستوى تعليمها.

ومن وجهة نظر (سمودي)، يرى بأنه "يجب التركيز على الدور المحوري الذي تقوم به المرأة في بناء الدولة والنهوض بها، وهذا في المجتمع الفلسطيني يكتسب دور المرأة فيه خصوصية كبيرة، حيث أن هناك فترة زمنية طويلة غيبت فيه المرأة عن لعب دورها في بناء المؤسسات الفلسطينية

والدولة الفلسطينية، لكن ما فتئ أن عادت المرأة لتؤدي دورها في بناء الدولة على المستوى السياسي، ويرى بأن المنظومة القانونية لها دور كبير في زيادة إتاحة المجال أمام المرأة، وبالتالي يرى بأن هناك ترابط هام جداً بين الوعي والتعليم للقيام بهذا الدور، فبالنظر لمؤسسات التعليم العالي فنرى حضور نسبة عالية جداً للعنصر النسوي مقابل الرجال، وهو ما سينعكس مستقبلاً على وجود المرأة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمع وتقلد المنصاب التي كانت حكراً على الرجل في السابق، وبالتالي: للتعليم والوعي دور هام في تطوير وجود المرأة على كافة المستويات ومنها السياسي".

ومن وجهة نظر (بدوية) يرى بأن هناك علاقة وثيقة بين وعي المرأة وتمكينها سياسياً، إذ بزيادة وعيها بالعمل السياسي وكيفية إدارة الشأن العام، كلما زادت مشاركتها في العمل السياسي. ولكن هناك معيق آخر، يتمثل في كون أن فلسطين تمر بمرحلة تحرر وطني ومعظم الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، مرتبطة في فكرة التحرر الوطني وهو ما يعني نضالا ضد الاحتلال بأكال مختلفة منها النضال العسكري المسلح، وهو ما قد يشكل عائقاً أمام قدرة المرأة على هذا النوع من النضال، وهو ما قد يقلل فرصتها في الوجود في الأحزاب السياسية، ولكن قد تنشط المرأة بشكل أكبر في الأحزاب التي يكون مجال عملها يتعلق بالشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني، كالأحزاب التي تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر من الجانب المقاوم العسكري.

إذ يجمع الأغلبية، على كون أنّ بعض النساء قد تكون متعلمة ولكن ليس لديها وعي بدورها في الحياة السياسية، إذ أنه ولتحقيق تمكين سياسي للمرأة يجب أن تزاوج بين التعليم والوعي تكاملاً، فبدون وعي حقيقي لأهمية دور المرأة سياسياً، لا يمكن تحقيق تمكين حقيقي لها.

وتضيف (القناوي)، أن هذا الوعي يزداد مع عمليات إنخراط المرأة في الأطر والأحزاب السياسية المحلية وكذلك العمل النقابي، مما يرفع مستوى وعيها في القضايا العامة والخاصة في المجتمع، إذ صحيح أن المرأة تتواجد بنسبة شبه متساوية مع الرجل في الوظائف الحكومية، وكذلك تتواجد في قطاعات الأمن. وترى (عويضة) أنّ وصول المرأة لمراكز صنع القرار والمناصب العليا في الوظائف الحكومية يمثل نسبة ضئيلة، وهو ما يعود إلى غياب الوعي لدى المرأة بأهمية تواجدها في مراكز صنع القرار من جهة، وكذلك تأثيرات المجتمع الذكوري على قدرتها على الوصول لتلك المناصب.

وترى (شديد) أيضاً، أن الأهم من التعليم والوعي، هو إيمان المرأة ذاتها بذاتها وأهمية دورها في تحقيق تمكين سياسي لها، إذ لا بدّ لها من الإيمان بقدراتها وإمكاناتها للوصول إلى مراكز صنع القرار، واستغلال الطاقات الإيجابية الكبيرة لديها، للتعبير عن ذاتها على المستوى السياسي.

وتضيف (شريم) أن الوعي يعني لفت الانتباه إلى قضايا عديدة تواجهها النساء وبالتالي كيفية التعامل مع هذه القضايا، وفيما يخص التمكين السياسي تحديداً فنحن نعي بأن هناك تربية سائدة في مجتمعاتنا تعتبر بأن الفضاء السياسي خاص بالرجال، وهنا يكمن دور التوعية (توعية النساء والرجال) حول أهمية الاستثمار الأفضل في كافة الموارد البشرية دون استثناء، والاستثمار يعني التوعية والتعليم.

ومن وجهة نظر (حنا)، يرى أنه كلما زادت نسبة التعليم لدى المرأة كلما انخفضت فرصتها في المشاركة السياسية وهذا ما يعود لخلل موجود في الدولة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، وبالتالي التعليم ليس شرطاً جوهريا، حيث أن الجانب العشاري والعائلي يغلب على وصول المرأة لمناصب سياسية ومراكز صنع القرار، كما يرى أن تمكين المرأة اقتصادياً أهم من التعليم، لتحقيق تمكين سياسي فعال وأكبر للمرأة، ويدلل على ذلك بتغليب الجانب الذكوري على الجانب النسوي في الانتخابات الطلابية في الجامعات، وكذلك تغييب المرأة عن المشاركة الفعلية في المجالس البلدية والقروية، وانحسار عملها بالعمل الشكلي والصوري وعدم مشاركتها الفعلية في صنع القرار على المستوى المحلي، فالارتباط إذن علاقة عكسية لا يتعدى كونه مجرد شعارات.

وترى (عبد الهادي) بأن التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية هو الذي يلعب دوراً أكثر مركزية في إيصال المرأة لمراكز صنع القرار السياسي في فلسطين، وبالتالي فالتعليم عامل مساعد للاستمرارية في الوجود في مراكز صنع القرار، وإنما العامل الأساس يعتمد على شخصية المرأة وتاريخها النضالي والخبرة السياسية، وهو ما يساعد في وصولها لمراكز صنع القرار، وتحظى بالشعبية الاجتماعية بشكل أكبر.

ولعبت مؤسسات المجتمع المدني -من وجهة نظره- دوراً سلبياً في تمكين المرأة سياسياً، من خلال آليات العمل في الظل والكواليس والحرص على إيصال نساء بالمحسوبية والواسطة للمراكز السياسية وليس وفقاً للمؤهلات والقدرات، وهذا ما يجب التغلب عليه من خلال عدم تبعية تلك المنظمات للحكومة الفلسطينية، ويجب التركيز على المناطق الريفية والمهمشة وليس المناطق التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن أهم سلبية تتمثل في تركيز عمل هذه المنظمات على المناطق التابعة للسلطة.

ووفقاً لمخرجات الندوة بعنوان "المرأة والتعليم العالي في فلسطين"، فقد أشار المشاركون إلى ضرورة توفير الفرص المتساوية للجنسين من أجل الوصول إلى التعليم العالي في بيئة تعليمية جيدة، ووثيقة الصلة، وآمنة، باعتبارها مرتكزات أساسية لقياس وفاء الدولة بالتزاماتها اتجاه حقوق الإنسان (ندوة بعنوان "المرأة والتعليم العالي في فلسطين" والمنعقدة بتاريخ 30-08-2023، بالشراكة بين وزارة شؤون المرأة مع المجلس الأكاديمي الفلسطيني).

وكان من أهم التوصيات التي تضمنتها الندوة فيما يتعلق بأهمية التعليم ودوره في تحقيق تمكين سياسي أفضل للمرأة:اهمية توفير بيئة داعمة لمشاركة في عضوية مجالس الطلبة سواء من خلال الاقتراع والتمثيل، وتوجيه المجث العلمي لوضح حلول للمشاكل التي تواجه النساء وتعزيز اداورها في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضرورة تغيير نظرة المجتمع الدونية التي تحول دون حصول المرأة على المراكز العيا في كافة المجالات. وكذلك استحداث تخصصات في كليات الدراسات العليا تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي والمراة .

وترى الباحثة، أنه وإن كان التعليم يعتبر ذو أهمية كبيرة لتحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية؛ إذ بدون التعليم لا يمكن للمرأة أن تنخرط في مجالات الحياة بمختلف مشاربها، ولكن في الجانب السياسي أرى أن الوعي ذو أهمية أكبر من التعليم، وأتفق مع الآراء التي تنادي بضرورة العمل على نشر الوعي بين النساء بأهمية دورهن في الحياة السياسية الفلسطينية، وليس فقط الاقتصار على التعليم، لأن الوعي يسهم في انخراط فعلي وحقيقي للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، ومعرفة كواليس الحياة السياسية، والمشاركة الفاعلة في الأحزاب السياسية تمهيداً لغاية الوصول إلى مراكز صنع القرار، وعليه: فالوعي أهم من التعليم في تمكين المرأة سياسياً.

ومن هنا، ترى الباحثة أنّ زيادة وعي المرأة بحقها في المشاركة السياسية، إنما يقع على كاهل تلك المنظمات النسوية، عبر تكثيف الدورات والندوات والفعاليات التي تنشر الوعي السياسي بين النساء الفلسطينيات، ووضع استراتيجيات وبرامج تسهم في زيادة انخراط المرأة في الأحزاب السياسية الفلسطينية، وليس الاقتصار على دور الاقتراع والتصويت، وإنما تفعيل حق الترشح أيضاً.

❖ القضية الثانية: الأولويات الرئيسية لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني النسوية الفلسطينية، لاسيما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

تهدف الباحثة من خلال طرح هذه القضية للنقاش والتساؤل إلى بيان مكانة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية على سلّم أولويات عمل وبرامج تلك المنظمات النسوية في فلسطين، حيث أنه ولغايات

الوصول إلى تمكين حقيقي للمرأة على المستوى السياسي لا بدّ من وجود برامج وخطط واستراتيجيات عمل موحدة بين كافة المنظمات النسوية والجهات الحكومية والأحزاب السياسية، فالتمكين الحقيقي يحتاج إلى تضافر الجهود من جهات مختلفة بالتعاون والتكامل لتحقيق التمكين الصحيح للمرأة على المستوى السياسي، وليس العمل بشكل منفرد أو دون تخطيط ممنهج.

وبناء على المقابلات التي أجرتها الباحثة، فقد تبين بالمجمل أن تلك المنظمات النسوية الفلسطينية لا تعمل جميعها ضمن استراتيجية عمل موحدة وخطط وبرامج ذات منطلقات وأسس موحدة، حيث يرى (حنا) أن مشاركة المرأة سياسياً تتواجد على أجندة وبرامج وخطط المنظمات النسوية كـَ "بروتوكول" يفرض من طرف المؤسسات المانحة والداعمة للمنظمات النسوية، ويوضع كشرط لتنفيذ بعض المشاريع، وإن كان -من وجهة نظرها- لا يمكن أن يعتبر حكماً عاماً على جميع المنظمات إلاّ أنه، واقعاً ينطبق على السواد الأعظم من تلك المنظمات النسوية، وهو ما أكدته أيضاً (شريم).

وفي ذات المجال ترى (الأزرق)، أن هناك تحرك إيجابي نحو تعزيز وجود النساء الفلسطينيات في مراكز صنع القرار، وهناك عمل وتحركات عديدة من قبل المنظمات النسوية لتثبيت ذلك سواء لدى النساء أنفسهن أو لدى المجتمع بشكل عام، وقد أثمر ذلك عن زيادة ملحوظة في تواجد النساء في مراكز صنع القرار، من خلال: عقد برامج توعوية حول أهمية مشاركة المرأة سياساً، وتطير قدرات النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار، وكذلك برامج تأهيل في المدارس والجامعات حول أهمية الاستثمار الأفضل في الموارد البشرية من كلا الجنسين. وتعزيز ذلك كله عبر التواجد في الميدان السياسي والمشاركة في الفعاليات والأنشطة السياسية، والعملية الانتخابية.

وترى (فراج) أن من أهم الأولويات التي يجب العمل عليها لتحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية، هو الجانب القانوني والتشريعي من أجل مساعدة المرأة ودعمها للوصول إلى مراكز صنع القرار، وهو ما يقودنا لضرورة تفعيل الكوتا بنسبة (30%) وليس إبقائها على نسبة (20%)، وهو المقتضى الذي يجب العمل عليه، أي بالمجمل تعديل مقتضيات قانون الانتخابات الفلسطيني بالشكل الذي يزيد من حصة النساء في الانتخابات بمختلف أنواعها، وكذلك التركيز على مسألة الوعي بدور المرأة السياسي، والتخلص من الموروثات الشعبية فيما يتعلق بالتقليل من أهمية دور المرأة سياسياً.

وفي ضوء ذلك، ترى الباحثة أن من أهم الأولويات التي يجب العمل عليها من طرف تلك المنظمات النسوية لتمكين المرأة سياسياً، هو الضغط لأجل إجراء تعديلات على قانون الانتخابات بالشكل الذي يزيد من حصة المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية، ورفع هذه الحصة من (20%) إلى (30%)، وهو ما يحتاج إلى استراتيجية عمل موحدة بين جميع المنظمات النسوية، لتشكيل جماعة ضغط على الجهات المسؤولة في سبيل زيادة الحصة النسوية في التمثيل السياسي في مراكز صنع القرار على المستوى المحلي، وتكثيف الجهود للتعاون مع الجهات الرسمية داخل الدولة الفلسطينية.

- **القضية الثالثة: البرامج والاستراتيجيات المعتمدة من طرف المنظمات النسوية الفلسطينية لتفعيل دور المرأة سياسياً، والجهات التي تعمل معها في سبيل تحقيق تمكين سياسي أكثر فاعلية للمرأة الفلسطينية.**

تهدف الباحثة من وراء طرح هذه القضية للنقاش والتساؤل مع الأطراف ذات العلاقة، إلى الوقوف على طبيعة البرامج والخطط والاستراتيجيات المعتمدة من طرف المنظمات النسوية الفلسطينية، لتحقيق تمكين سياسي أكثر فاعلية للمرأة الفلسطينية.

حيث أنه ووفقاً للمقابلات التي أجرتها الباحثة، ترى (غنام) كرؤية عامة، أن تمكين المرأة سياسياً يجب العمل عليه في إطار عام عبر برامج تمكين على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وفقاً لما أقره القانون الأساسي الفلسطيني والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من طرف الدولة الفلسطينية، لاسيما قرارات الأمم المتحدة الداعمة لتمكين المرأة في لعب دور أساسي في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، خاصة القرار رقم (1325) والمشاركة في تحقيق السلم العالمي.

وترى (الأزرق) أن الوقفات الاحتجاجية لأجل المطالبة بتغيير واقع المرأة السياسي يعتبر أبرز تلك البرامج والاستراتيجيات، ولا أدل على ذلك من قدرة المنظمات على انتزاع قرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 2015، عندما أقرّ المجلس ضرورة تواجد المرأة في جميع البنى الهياكل السياسية الفلسطينية، وهو ما اعتمدته الكثير من الأحزاب السياسية في فلسطين، وهو ما تتماشى معه كذلك (القناوي) من ضرورة التركيز على الانخراط في الأحزاب السياسية والعمل النضالي ضد الاحتلال، على الرغم مما قد يكلفه هاد الأمر من خطر على حياة المرأة وحريتها الشخصية، كحالات الاعتقال للفلسطينيات. وكذلك ضرورة بدء العمل على انخراط المرأة الفلسطينية في مجال الحوار، سواء المحلية بين فتح وحماس، أو بالنسبة للمفاوضات التي تعقد مع ممثلي الطرف الإسرائيلي. وتشير (فراج) إلأى أنّ العمل تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

في تنظيم الحملات أو الوقفات الاحتجاجية أو توجيه العوارض والرسائل والمذكرات، كان له أثر بارز في تحقيق مطلب زيادرة الحصة النسائية في الانتخابات المحلية، وبالتالي تؤكد أهمية العمل الجماعي.

وترى (شريم) أن أبرز تلك البرامج هي البرامج التوعوية لأهمية ودور المرأة في المشاركة السياسية، لتفعيل دور المرأة سياسياً وذلك بشكل تدريجي يتلاءم ومستوى وعي المرأة الفلسطينية، والتركيز بشكل كبير على شريحة الطالبات الجامعيات، وهو ما يتم تطبيقه من طرف المؤسسة العاملة لديها، من خلال برنامج: القيادات الشابة، لخلق جيل واعٍ ملم بالسياسات والواقع السياسي الفلسطيني، ويكون قادراً على تمثيل الدولة والقضية الفلسطينية في كافة المحافل المحلية والدولية.

ومن وجهة نظر (الأزرق) ترى أن المبادرات التوعوية والفعاليات وحملات الضغط والمذكرات للجهات المسؤولة، تعتبر أبرز الاستراتيجيات المتبعة لزيادة تمكين المرأة سياسياً، لغايات وصولها لمراكز صنع القرار.

ولكن أجمعت أغلب الجهات التي أجرت الباحثة معها مقابلات، بأنّ أهم نقطة ضعف تعاني منها المنظمات النسوية في فلسطين، إنما تتمثل في عدم وجود خطط واستراتيجيات عمل موحدة لدى جميع هذه المنظمات النسوية لتحقيق مطالبها على كافة الأصعدة، لاسيما السياسي منها.

وقد أشار (المصري) إلى أنه ومن ضمن الجهات التي يتم العمل للتعاون معها في سبيل زيادة تمكين المرأة سياسياً، تتمثل في دوائر النوع الاجتماعي في المحافظات، ومكاتب التنمية الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى. فيما أكدت (الأزرق) على أنه يتم العمل مع اللجان الدولية ذات العلاقة، مثل لجنة حقوق المرأة في الأمم المتحدة لتفعيل مقتضيات القرار رقم (13/20) المتعلق بالمشاركة السياسية للنساء، وضرورة إشراك المرأة في عمليات إحلال السلام في مناطق الصراع، ورفع تقارير دورية للجنة سيداو حول واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. وعلى المستوى المحلي، يتم التعاون مع وزارة الداخلية في صنع القرار على مستوى قطاعات الأمن والمشاركة في مراجعة قانون الخدمة العسكرية ومعايير منح الرتب العسكرية والترقيات للنساء العاملات في قطاع الأمن، للإسهام شيئاً فشيئاً في الوصول لمراكز صنع القرار. ووزارة الحكم المحلي من خلال ضرورة التركيز على وجود العنصر النسوي في البلديات.

وفي هذا الصدد، تتفق الباحثة اتفاقاً تاماً مع الجهات التي ترى وجوب وضع خطط واستراتيجيات عمل موحدة بين جميع المنظمات النسوية في كل مدن ومحافظات الوطن وكذلك القرى والمناطق

الريفية، من أجل السير ضمن خط واحد ومتواز يراعي مستوى الوعي والإدراك لدى المرأة في مختلف المناطق، وليس العمل على حدة، نظراً لكون العمل الأحادي الجانب من طرف أية منظمة من المنظمات لا يجدي نفعاً ولا يسهم في خلق رأي عام نسوي حول قضية معينة، وبالتطبيق على الجانب السياسي، لا يسهم في خلق رأي عام نسوي موحد حول تحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية.

- **القضية الرابعة: محددات عمل المنظمات النسوية الفلسطينية على المستوى القانوني، لغايات تحقيق تمكين سياسي أكبر للمرأة الفلسطينية من حيث التمثيل والمشاركة السياسية.**

تهدف الباحثة من خلال هذا التساؤل والنقاش إلى الوقوف على محددات عمل المنظمات النسوية على الصعيد القانوني والاجتماعي والثقافي والسياسي المؤطرة من طرف المنظمات النسوية في فلسطين، لغايات بيان مدى فاعلية تلك المحددات للدفع قدماً بواقع المرأة السياسي وتحقيق تمكين أكثر فاعلية على أرض الواقع، وكذلك لكشف أوجه الضعف والقصور الواردة في تلك المحددات من وجهة نظر الجهات ذات العلاقة.

وبهذا الخصوص ترى (دويكات) أن هذه المحددات تتمثل في: المشاركة في الأحزاب السياسية، والمساهمة في تشكيل اللوائح والقوائم الانتخابية، والإشراف على الانتخابات. وهذه المحددات ترجع بصورة أساسية إلى القوانين الناظمة للانتخابات وطبيعة التدخل والمشاركة في العملية السياسية، وهو ما تراه يشوبه الكثير من القصور العائد بالدرجة الأولى إلى التمييز المتواجد في نصوص هذه القوانين، عبر ما يسمى بالحصص النسوية أو ما اصطلح عليه "الكوتا النسائية".

ويتفق في ذات الطرح كل من (حنا، المصري)، حيث غياب الدور الواضح لمشاركة المرأة في تشكيل اللوائح والقوائم الانتخابية، وكذلك تكرر ذات الوجوه النسوية خلال الجولات الانتخابية، كما أنّ هناك غياب للمعايير المعتمدة في اختيار النساء الممثلات لدى الأحزاب السياسية، حيث لا منهج في الاختيار والانتقاء، واقتصار الدور الفاعل غالباً في مسألة الإشراف على الانتخابات، وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلى غياب نظام العمل الموحد لدى المنظمات النسوية، ولا استراتيجية موحدة تؤطر عملها وتمثيلها السياسي، واتباع نهج العمل الأحادي الجانب من طرف معظم المنظمات دون مرجعية موحدة.

ويرى (سمودي) أنه وبالنسبة لمحددات عمل المنظمات النسوية "فإن المنظمات الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء، يجب أن يكون لها دور فعال في تمكين المرأة، لأن هذه المنظمات وعند قيامها بدورها بطريقة صحيحة فإنها تعتبر رافعة وقاعدة أساسية للنهوض بواقع المرأة، وهو ما يجب أن ينعكس في أنظمة وقوانين ولوائح والأساليب التنفيذية لتلك المنظمات، ومن وجهة نظره يجب على تلك المنظمات أن تتخذ من معيار القدرات والكفاءات أساساً لعملها وتنفيذها لخططها وبرامجها، فيجب ألاّ يكون وصول المرأة لمراكز صنع القرار دون الأخذ بعين الاعتبار لقدرات هذه المرأة ومدى أحقيتها في الوصول لتلك المناصب، فأساس الاستحقاق يجب أن يكون أساس مهم جداً للاختيار والمفاضلة، لغايات الارتقاء بعمل الدولة بشكل عام".

ومن وجهة نظر (الأزرق) لا وجود لمحددات عمل تنظم عمل المنظمات النسوية في عملها لغايات زيادة التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، حيث تسود ثقافة العمل الغير ممنهج لدى المنظمات النسوية، وغياب المعايير الناظمة لاختيار وانتقاء النساء ذوات الكفاءة والخبرة العملية للمشاركة في العمل السياسي المحلي، وإن وجد هذا التمثيل فلا يتعدى كونه تمثيلاً شكلياً أو صورياً لاستكمال القوائم من حيث العدد فقط، وتشير أيضاً إلى عدم فعالية الدورات التدريبية للنساء بهدف زيادة الوعي وتوضيح الخطط الواجب اتباعها للوصول إلى الهدف المحدد: تمكين سياسي حقيقي وفعال، ناهيك عن كون المشاركة النسوية في العملية السياسية عبر الانخراط في الأحزاب السياسية تكتسب طابعاً متذبذباً وغير منتظم بالشكل الكافي، إذ ليس كل الأحزاب لديها ذات النسق في انضمام العنصر النسوي إلى صفوفها.

ويرى (حويل) أن "المرأة الفلسطينية لم يكن لها دور في تشكيل الأحزاب السياسية، وأكبر دليل على ذلك أنه لا يوجد حزب فلسطيني تقوده امرأة إلاّ حزب (فدا) الذي تقوده زهيرة كمال، وغير ذلك لا يوجد على الساحة السياسية الفلسطينية دور للمرأة دور فاعل في التنظيمات السياسية ومراكز صنع القرار السياسي الفلسطيني، وبالتالي دورها ضعيف جداً يكاد لا يذكر على مستوى المشاركة في تشكيل الأحزاب السياسية، ولكن يتم إلحاقها عادة فقط من أجل إيصال رسالة للنساء بأن لهن صوت انتخابي وهو ما يكون في الغالب الأعم وجوداً شكليا وغير حقيقي أو فاعل".

ويضيف (حويل) أنه "على مستوى المشاركة في تشكيل اللوائح والقوائم الانتخابية فدور المرأة غير موجود وإن وجد فهو محدود بنسبة التمثيل النسوي المحددة قانوناً ب 20%، مما أعطى زيادة طفيفة في نسبة مشاركة المرأة في تلك القوائم، ويعتبر أن هذا التمييز إيجابي لصالح المرأة من أجل الانتقال التدريجي بالمشاركة السياسية للمرأة في الميدان السياسي الفلسطيني".

وعلى مستوى المشاركة في الإشراف على الانتخابات، يقول (حويل) بأن "المشاركة النسوية في هذا الصدد وإن كانت موجودة إلاّ أنها محدودة؛ إذ أن من يرأس لجنة الإراف على الانتخابات دائماً ما يكون رجلاً ونسبة المشرفين الرجال أعلى بكثير من نسبة النساء، وهذا يعكس النظرة غير المكتملة لأهمية دور المرأة في المشاركة السياسية، وعليه لا بدّ من أن تبدأ المشاركة الحقيقية للمرأة على مستوى اللوائح والقوائم الانتخابية وكذلك تطوير سلوك الأحزاب السياسية المحلية الفلسطينية في تمثيل المرأة لديها، وضرورة سنّ قوانين تكون داعمة لمشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات والأحزاب السياسية ورفع الكوتا النسوية شيئاً فشيئاً لتعزيز التمكين السياسي للمرأة سواء على مستوى الترشح والانتخاب، أو على مستوى التمثيل السياسي، وكذلك على مستوى الإشراف، حسب دورها النضالي والكفاحي".

وترى (غنام)، أن على المنظمات النسوية أن تجعل محددات عملها ومرجعياتها تتمثل بوثيقة الاستقلال والقانون الأساسي والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة، ومن ثم بدء العمل ضمن خطة عمل موحدة على رفع الحصة النسائية "الكوتا" بشكل تدريجي للوصول إلى قاعدة التساوي في التمثيل السياسي بين الجنسين.

وفي ضوء ذلك كله، ترى الباحثة أنّ أهم محددات عمل المنظمات النسوية لتحقيق التمكين السياسي يجب أن ترتكز على مسألتين هامتين: الأولى، تتمثل في الإطار القانوني الدولي والمحلي الناظم لحقوق المرأة السياسية وضرورة العمل على تعديل أوجه القصور في القانون المحلي بما يتواءم مع مضامين القانون الدولي ذات العلاقة. والثانية: تتعلق بضرورة العمل على خلق وإيجاد استراتيجية عمل موحدة وتوفير مرجعية واحدة تنظم عمل كافة المنظمات النسوية المحلية، شريطة أن تعمل جميعها بما يتناسب وهذه الاستراتيجية، إذ أن العمل والنشاط الأحادي الجانب من طرف كل منظمة على حدة، لن يجدي نفعاً. وبالتالي، استراتيجية موحدة ومرجعية واحدة، بالتنسيق مع الأحزاب السياسية وجهات صنع القرار في الدولة، لتحقيق المطالب النسوية على الجانب السياسي.

- **القضية الخامسة: الدور الذي تؤديه تلك المنظمات النسوية في الضغط لغايات إصدار وتعديل القوانين ذات العلاقة بالتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، ومدى الاستجابة للمطالب النسوية ذات الطابع القانوني المتعلق بالحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية.**

تهدف الباحثة من وراء طرح هذا التساؤل والنقاش إلى بيان المساعي المبذولة من تلك المنظمات النسوية الفلسطينية في سبيل الضغط على الجهات التشريعية الفاعلة من أجل تعديل وتغيير منظومة

القوانين والتشريعات الناظمة لحقوق المرأة السياسية في فلسطين، ومن خلال عرض وجهات نظر الجهات المسؤولة في هذه المنظمات، سيتم بيان مدى الاستجابة لتلك الضغوط والمطالبات لتغيير الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية على المستوى السياسي.

ترى (عويضة) أن غياب المجلس التشريعي الفلسطيني شكل معضلة حقيقية أمام دعم الواقع القانوني للمرأة الفلسطينية على المستوى السياسي، حيث أنه وباعتبار المجلس التشريعي الجهة المخولة قانوناً بسن وتعديل التشريعات والقوانين، وحلول السلطة التنفيذية مكانه في هذا الصدد عبر إصدار القرارات بقانون والمراسيم الرئاسية، فقد شكل ذلك عائقاً جوهرياً أمام المنظمات النسوية في الضغط لغايات تعديل وتغيرر القوانين المحلية. ولكن وللتغلب على هذه المعضلة، فقد مارست المنظمات النسوية عبر إئتلاف (25/13) الذي يضم أكثر من أربعين مؤسسة بقيادة الاتحاد العام للمرأة، ضغوطات كثيرة لغايات تعديل القوانين الناظمة للحصة النسوية، والتي جرى رفعها إلى 30% بعد مخاض طويل استغرق قرابة العشرون عاماً، وبالتالي نجحت الخطط البديلة ووسائل الضغط والحملات الإعلامية في تحقيق بعض هذه المطالب.

ويرى (حويل) أن "تلك المنظمات النسوية بحد ذاتها تحتاج إلى إعادة تنظيم وتوجيه سواء على المستوى الإداري أو التمثيلي، لأن معظم تلك المنظمات تعاني من إشكالية تكرار ذات القيادات النسوية لفترة زمنية طويلة، وعدم إفساح المجال للقيادات الشابة والعمل الدوري على مستوى من يمثلن تلك المنظمات، وبالتالي هناك إشكالية بنيوية وتوعوية داخل هذه المنظمات، وعلى الرغم من مشاركة هذه المنظمات باتخاذ القرارات على المستوى البرلماني ومراكز صنع القرار، ولكنه لم يصل للحد المطلوب، وهو ما يتطلب التغيير في سياسة هذه المنظمات وآليات عملها لاسيما المستوى التوعوي والقيادي داخل تلك المنظمات، بأهمية اختيار ومشاركة المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية".

ويرى (عوض) بأنه بشكل عام هناك انسجام وتعاون بين المنظمات النسوية كالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالإضافة للمؤسسات النسوية الأخرى، مع الجهات الحكومية مثل وزارة شؤون المرأة، ولكن يجب أن يتم وضع استراتيجية وطنية يشارك فيها الجميع من منظمات نسوية وأحزاب سياسية وهيئات حقوقية فاعلة وليست مقتصرة على الحكومة، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية لتنسجم مع التوجه الدولي، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب التركيز في هذه الاستراتيجية على الأجيال الشابة من العنصر النسوي لتحقيق نهوض أكبر بواقع المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي.

في حين يرى (طه)، بأنه ليس هناك توافق وتكامل كامل بين تلك المنظمات النسوية والجهات التشريعية الرسمية، فأحياناً يتم استشارة تلك المنظمات عند إجراء تعديلات تشريعية على قضايا المرأة وحقوقها، وفي بعض الأحيان لا تتم استشارتها. ولا يمكن القول بأن كل توجهات المنظمات النسوية فيما يتعلق بقضايا المرأة قد انعكست في التشريعات الفلسطينية المحلية، فهناك الكثير من مطالب المؤسسات النسوية تكون مبالغ فيها بشكل لا يتناسب مع ظروف المجتمع الفلسطيني وخصوصياته، والنظام القيمي في المجتمع الفلسطيني.

وتفيد (غنام) إلى أن المؤسسات حسناً فعلت من خلال تقديم المقترحات للجهات المسؤولة بشأن تعديل القوانين، انطلاقاً من تقييم تلك المؤسسات لاحتياجات المرأة الفلسطينية. وأكدت (عويضة) في ذات الموضوع، على أن المنظمات تتعاون مع الأحزاب السياسية في هذا الموضوع لتطبيق التطور الذي حصل على الحصة النسائية، عبر ورش عمل تنتهي بتوصيات ومذكرات ضغط على الحكومة لإحداث المزيد من التغييرات على القوانين السارية في فلسطين. وتؤكد (شديد) بدورها على أهمية تعديل هذه القوانين لما تمثله من تحيز وتمييز ضدّ المرأة، ولكن (محسن) ترى أنّ هناك كسل وتقاعس كبير من طرف المؤسسات النسوية بل وبتعبير أدق هناك حالة من التخبط الدائم، وغياب الأجندة المحددة لآليات عمل المنظمات النسوية لإحداث تغيير قانوني الوضع القانوني للمرأة على مستوى التمثيل السياسي.

ووفقاً لما أشارت إليه (دويكات)، فإنه على الرغم من نشاط المنظمات النسوية للمشاركة في عمليات صياغة القوانين واقرارها الا ان هذا الدور يعتبر غير كافي بسبب تعطيل المجلس التشريعي ورفض صناع القرار والحكومة على تعديل القوانين التي تحتاج لتعديل واصدار القوانين الضروري اصدارها كقانون حماية الاسرة وغيرها وبسبب تعطيل المجلس التشريعي لم يتم اقراره.

وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه، ترى الباحثة أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف المنظمات النسوية في سبيل تعديل وتغيير القوانين الناظمة لحقوق المرأة سياسياً، إلاّ أنّ هذه الجهود يغلب عليها طابع عدم التنظيم وتوحيد الأهداف ووجود حالة من التخبط والتيه في آليات تنفيذ الأجندة المتعلقة بضرورة تغيير وتبديل القوانين. كما أنّ الباحثة، ومن جهة أخرى ترى أنّ مستوى التعاون الحكومي والجهات المسؤولة عن تعديل القوانين، يعتبر مستوى متدنياً مقارنة مع قيمة وأهمية الهدف المطلوب والمتعلق بتغيرر القوانين، لذلك فالمسؤولية لا تقع على عاتق المنظمات النسوية وحدها، إنما تتحمل الجهات الحكومية ومراكز صنع القرار جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية.

❖ **القضية السادسة: مدى فاعلية نظام الحصص النسائية (الكوتا) في تمكين المرأة سياسياً، لاسيما في ظل خصوصية الدولة الفلسطينية كونها دولة خاضعة للاحتلال، ومدى اعتباره تمييزاً إيجابياً أو تأطيراً قانونياً يرسخ التمييز بين الجنسين.**

تهدف الباحثة من خلال هذا الطرح والنقاش إلى الوقوف على وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بمسألة الحصة النسوية "الكوتا"، لبيان هل هي تمييز حقيقي بين الرجل والمرأة في الجانب السياسي، مدعوماً بتأطير قانوني وتشريعي لهذا التمييز، أم يمكن اعتباره تمييزاً إيجابياً في طريق السعي لتمكين حقيقي للمرأة على المستوى السياسي عبر التدرج شيئاً فشيئاً للوصول إلى المساواة في الفرصة والحقوق السياسية بين الرجل والمرأة.

ويرى (حنا) في هذا الصدد، أن نظام الكوتا لا يتناسب ومبادئ الديمقراطية وأنه لا يجب من حيث الأساس وجود نظام كوتا، ولكن يجب الوقوف هنا على مسألة المجتمعات المتحضرة والمجتمعات النامية فيما يتعلق بالأخذ بنظام الكوتا من عدمه. ففي المجتمع الفلسطيني، وانطلاقاً من كون أن فلسطين تصنف على أنها من الدول النامية، فإن نظام الكوتا يأتي كإجراء احترازي تدبيري للحفاظ على حقوق المرأة وإعطاء فرصة للمرأة لإظهار قدراتها وطاقاتها الإيجابية في الميدان السياسي، ولكن السلبية الكبرى أن نظام الكوتا في العمل السياسي الفلسطيني يتم فيه استغلال المرأة كوكيلة عن حزب معين أو عائلة معينة أو عشيرة معينة، وليس إظهاراً حقيقياً وسعياً فاعلاً لمنح المرأة حقها في المشاركة السياسية بطريقة واقعية وفاعلة، وبالتالي لا ضمان في نظام الكوتا لوصول عدد كافي من النساء إلى مراكز صنع القرار.

وتعارض (شريم) أن الكوتا لا يصب في صالح التمكين السياسي الحقيقي للمرأة، وهو ما يكرس التمييز بين الرجل والمرأة على المستوى السياسي وتمثل تحايلاً على موضوع الجندرية، وأحياناً كثيرة يتم استثمارها للتحايل على قضية المساواة بين الرجل والمرأة، وبهدف الحصول على التمويل من الجهات المانحة.

في حين يرى (حويل) أن نظام الكوتا النسوية " يعتبر تمييزاً إيجابياً ويمثل خطوة هامة نحو زيادة الوجود النسوي في المؤسسة التشريعية وغيرها من مراكز صنع القرار، لأنه في حال غياب نظام الكوتا فإن طبيعة المجتمع الفلسطيني وسلوك الأحزاب السياسية الفلسطينية كان سيؤدي إلى تغييب المرأة بشكل كامل عن الساحة السياسية الفلسطينية، فهي كوتا إيجابية في طريق وصول المرأة لمشاركة كاملة للمرأة في العمل السياسي الفلسطيني، ويدلل على ذلك بأنه مثلاً بعض التنظيمات

السياسية الفلسطينية كحركة فتح أقرت بأن يكون نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات المختلفة للحركة يجب أن تكون 30%، وهو ما سيتم تطبيقه في المرحلة القادمة وهو ما يمثل تطوراً إيجابياً، ومع مرور الوقت سيؤدي ذلك لزيادة وجود المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية".

ويؤيد (سمودي) نظام الكوتا ويعتبره نظاماً جيداً ويعتقد "بأنّ الكوتا لها وجهان، فالوجه الأول إيجابي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات النامية، إذ يشكل الكوتا ضماناً قوياً لمشاركة المرأة ووجودها السياسي، إذ بدون الكوتا كان لا يمكن أن يكون للمرأة دور في الجانب السياسي. ولكنه في ذات الوقت له وجه آخر، فهو لا يعطي الهامش للناخبين عند نهوض المجتمع والإيمان بالمرأة، بإحداث التوازن بين الرجل والمرأة في التمثيل السياسي ويعكس رؤية المجتمع في من يمثله سياسياً، وبالتالي فهو مع وجود هذا النظام، ولكن هذا النظام يجب أن يتلاشى يتماشى مع تغير وجهة نظر المجتمع تجاه التمثيل السياسي للمرأة، وفي اعتقاده فقد وصل المجتمع الفلسطيني لهذه المرحلة التي يجب أن يتلاشى فيها نظام الكوتا شيئاً فشيئاً".

ويرى (بدويه) بأن نظام الكوتا يمثل "تمييزاً ايجابياً ورافعة وداعم قانوني إلى حين تحقيق نوع إتاحة الفرصة والمجال في الوصول إلى اتخاذ القرار، لاسيما أن وضع المرأة منذ القدم وحتى في الوقت الحالي عانت من التمييز ضدها، وهو ما جعل محيطها الاجتماعي غير مساعد على منافسة المرأة في الانتخابات، ولذلك لتمكينها من المنافسة على الوصول لمراكز صنع القرار فنظام الكوتا يمثل أداة داعمة ومساعدة للوصول إلى مراكز صنع القرار، وهي تمثل ضماناً كونها تمثل الحد الأدنى للتمثيل السياسي النسوي والمشاركة في اتخاذ القرار في الشؤون العامة".

ويرى (عوض) بأن نظام الكوتا "يعتبر أساس للممارسة الديمقراطية، وبدونه لا تستطيع النساء الفلسطينيات الفوز بالانتخابات، وإذا ما عدنا للتجربة الفلسطينية لانتخابات 2006، فقد شكلت الكوتا ضماناً حقيقياً لمشاركة المرأة سياسياً، فهو يرى بأن نظام الكوتا يعتبر تمييزاً ايجابياً حيث كشفت الانتخابات التي أجريت عام 2006 والتي اتبع فيها النظام المختلط، بأن النساء التي خاضت الانتخابات بنظام الدوائر وبغياب الكوتا، فقد كانت نسبة نجاحهم بتلك الانتخابات 0%، والنساء التي شاركت بالانتخابات على نظام التمثيل النسبي فقد كان عددهم (17) امرأة، وهو ما يعني أنه بدون وجود نظام الكوتا في نظام التمثيل النسبي فقد كان يمكن ألاّ تصل النساء إلى هذا العدد في المجلس التشريعي، وبالتالي الكوتا مثلت الضمان الحقيقي لمشاركة المرأة سياسياً".

ويرى (عوض) أنّ التعديل الذي جرى على قانون الانتخابات في عام 2021 بحيث أصبح نظام التمثيل النسبي هو المعتمد وتمّ إلغاء نظام الدوائر الانتخابية، يشكل ضماناً أكثر فاعلية لزيادة مشاركة المرأة في الهيئات المحلية والتشريعية في فلسطين، وبالتالي لو أجريت هذه الانتخابات لكانت نسبة النساء قد زادت حسب توقعاته إلى (33) امرأة ممكن أن يصلوا إلى المجلس التشريعي لو أجريت الانتخابات التشريعية على أساس نظام التمثيل النسبي. ومن هنا يمكن القول، أن نظام الكوتا يشكل ضماناً أكثر لضمان مشاركة أكبر للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية الفلسطينية، كونها تمثل الحدّ الأدنى لمشاركة المرأة وهو ما يفتح المجال أمام المرأة للوصول إلى أكبر نسبة للمشاركة في الهيئات المحلية والتشريعية في فلسطين.

ومن وجهة نظر (الطالب)، أن ما يجب العمل عليه هو تطوير نظام الكوتا على المستوى المحلي، من خلال الضغط عبر المنظمات النسوية والمؤسسات المحلية بشكل عام، ووسائل الإعلام المحلية، وكذلك تكثيف الجهود من طرف كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع السياسي الفلسطيني لزيادة هذه الحصة شيئاً فشيئاً.

ويرى (طه) بأنّ نظام الحصة النسائية أو الكوتا، فهو صحيح أنّ القانون الأساسي قد أكد على قاعدة المساواة بين الجنسين وحظر التمييز، ولكن من ناحية أخرى المشرع الفلسطيني في العديد من التشريعات وضع قواعد معينة لمعاملة فئات محددة لاعتبارات خاصة يراها المشرع الفلسطيني، وهذا يطلق عليه (التمييز الإيجابي) وهذا لا يخالف القانون الأساسي؛ حيث أن هذا التمييز جاء لتلبية احتياجات معينة لمتطلبات معينة، فمثلاً قانون العمل أعطى المرأة إجازة الأمومة لتمييز خصوصيتها عن الرجل، والأمثلة كثيرة. وكل تمييز إيجابي جاء تلبية لاعتبارات معينة، والكوتا النسائية لم تكن مطبقة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، ونسبة نجاح النساء في تلك الانتخابات كان خمس نساء فقط، وكذلك الحال في انتخابات البلديات في ذلك الوقت وهو ما ساهم في تحجيم دور المرأة في تلك الانتخابات.

ويضيف (طه)، أن المجتمع الفلسطيني ونظرته النمطية لدور المرأة، جعلت المشرع الفلسطيني يعيد النظر لمحاولة تدارك تلك الفجوة بين النساء والرجال في التمثيل الانتخابي، حيث تمّ الأخذ بنظام الكوتا في الانتخابات التي أجريت عام 2006، مما زاد في حصة النساء في التمثيل السياسي في المجلس التشريعي الفلسطيني بمعدل (22) امرأة، وأجب على الأحزاب السياسية أن يتم تضمين العنصر النسوي في لوائحها وقوائمها الانتخابية، ونفس الأمر بالنسبة للهيئات المحلية. وبالتالي، يرى (طه) أن الكوتا تعتبر تمييزاً ايجابياً لصالح المرأة الفلسطينية وليس ضدها، بل هو ضمان

حقيقي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولا يعتبر خرقاً للقانون الأساسي، وهذا التمييز لم يأتِ من فراغ بل بناءً على معطيات فرضتها الانتخابات المحلية والتشريعية الفلسطينية، لاسيما في ظل مجتمع ذكوري لا يتقبل فكرة تولي المرأة الأدوار القيادية السياسية.

وترى (عبد الهادي) بأنّ نظام الكوتا النسوية، في ظل المجتمع الفلسطيني الذي نعيش فيه هي أمر ضروري نظراص للطبيعة الذكورية التي يمتاز بها المجتمع الفلسطيني، بل وحتى بالنسبة للنساء التي حققن نجاحات في الانتخابات، فإن الأخذ بآرائهن يكون بشكل صوري وشكلي، وبالتالي توافق (عبد الهادي) على نظام الكوتا تماشياً مع طبيعة المجتمع الفلسطيني والعقلية الذكورية، وتؤيد نظام الدوائر الانتخابية وليس العمل بالتبعية للأحزاب السياسية.

ومن وجهة نظر أخرى، ترى (أبو الهيجا) أن الكوتا وعلى الرغم مما تحتويه من تمييز ضدّ المرأة إلاّ أنها شكلت فرصة لإنصاف المرأة في مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية لاسيما في بدايات نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأسهمت في تقليل الفجوة بين الرجال والنساء، وساهمت في زيادة وعي النساء بأهمية دورهن في الحياة السياسية، وضرورة وجودهن في مراكز صنع القرار السياسي. وقد عارضت (غنام) نظام الكوتا بشكل كامل، حيث أنها تنبذ كل أشكال التمييز ضدّ المرأة وترى بأن نظام الكوتا يمثل تمييزاً ضدّ المرأة، وترى بأنّ المرأة الفلسطينية لن تستطيع أن تقدم أفضل ما لديها في ظل نظام يحدّ من قدراتها على المشاركة السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي (رأي آخر)، فإن الكوتا النسائية تعتبر حتمية وضرورية في ظل المجتمعات النامية أو التي تنتمي لدول العالم الثالث، كالمجتمع الفلسطيني؛ حيث أنه ووفقاً لهذا الرأي وبدون وجود الكوتا لن تكون هناك مشاركة فاعلة للنساء بأي شكل من الأشكال، وعليه فالكوتا ضرورية ولكنها تحتاج دائماً إلى العمل المستمر لأجل تطويرها، لزيادة مشاركة المرأة سياسياً بشكل فاعل وليس شكلياً. وبالتالي، فالكوتا تعتبر زسيلة للمشاركة الحقيقية للنساء وضامن كبير لتواجد أكبر عدد من النساء في الساحة السياسية الفلسطينية.

وفي الندوة بعنوان "المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية وأثر ذلك على تعزيز السلم الأهلي" . فقد انتهت الندوة إلى كون أن الكوتا تعتبر تدبيراً لضمان مشاركة النساء في الحياة العامة، وكذلك جرى توقيع اتفاق شرف مع المؤسسات النسوية يتضمن تمثيل النساء بما لا يقل عن 30% في مراكز صنع القرار من قبل الاحزاب السياسية الفلسطينية المنضوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية

(ندوة بعنوان: "المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية وأثر ذلك على تعزيز السلم الأهلي"، والمنعقدة بالشراكة بين وزارة شؤون المرأة والمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية).

وقد أوصت الدكتورة آمال حمد "وزيرة شؤون المرأة" في هذه الندوة، بضرورة توحيد جهود المنظمات النسوية وطاقاتها تحت مظلة نسوية تجمع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والعمل على تنظيم حملات توعية وتثقيف واسعة لتغيير نظرة المجتمع لدور المرأة وقدراتها. والاستناد إلى وثيقة الاستقلال الفلسطينية للمطالبة بإجراء تغيير في القوانين المحلية للقضاء على كل أشكال التمييز ضدّ المرأة، وإقامة مشاريع اقتصادية تنموية للنساء والمؤسسات النسوية، لغرض الاستغناء عن تمويل ودعم الجهات المانحة الخارجية، ولتفادي أية إملاءات أو أجندات تفرض على المنظمات النسوية من طرف المانحين (ندوة بعنوان: "المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية وأثر ذلك على تعزيز السلم الأهلي"، والمنعقدة بالشراكة بين وزارة شؤون المرأة والمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية).

وأفادت معالي الدكتورة آمال حمد، "أن الحكومة الفلسطينية حريصة على اشراك مؤسسات المجتمع المدني بعملية رسم السياسات وتطوير الاستراتيجات بحكم عضويتها بكافة اللجان الوطنية التي يتم تشكيلها، وأن شعار الحكومة هو : التمكين الاقتصادي بوابة للتمكين السياسي والاجتماعي، وعليه، فإن الجهد لتعزيز صمود المواطنات وتحسين واقعهن الاقتصادي ينعكس ايجابياً بانخراطهن بأي استحقاق مستقبلي للمشاركة بالحياة العامــة. ونأمل أن تتكاثف الجهود ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، للارتقاء بتصنيف دولة فلسطين عالمياً بما يتعلق بالمرأة، المال والأعمال و أجندة المرأة والأمن والسلام، بحكم توفر مؤشرات واضحة تعكس واقع النساء بالحياة العامة".

ومن وجهة نظر الباحثة، ترى أنها تؤيد الاتجاهات التي تتفق مع فكرة الكوتا النسائية باعتبار أنها وإن كانت تحتوي تمييزاً بين الرجل والمرأة في مضمونها، إلاّ أنها تمثل تمييزاً إيجابياً يتماشى وواقع المجتمع الفلسطيني الذي لا زال يتردد في الإيمان بقدرات المرأة على العمل السياسي.

وترى كذلك الباحثة، أنه يجب الاحتفاظ بهذه الكوتا والعمل على رفعها شيئاً فشيئاً بما يتماشى وتطور الحياة السياسية الفلسطينية، ومزامنة ذلك ببرامج توعية وتدريب توعوي للمرأة على وجه الخصوص والمجتمع على وجه العموم، لأهمية وأحقية المرأة في العمل السياسي جنباً إلى جنب مع الرجل،

فهي بالتالي تمييزاً إيجابياً وإجراءً احترازياً للحفاظ على حصة المرأة في المشاركة السياسية والتمثيل السياسي.

وفيما يتعلق بجدلية الأخذ بمقتضيات اتفاقية سيداو على المستوى المحلي الفلسطيني، ترى الباحثة أنه ليس بالضرورة إدماج مقتضيات هذه الاتفاقية بشكل كامل في القوانين المحلية الفلسطينية، وإنما يجب أخذ ما يتواءم ويتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني وتوجهاته الفكرية والاجتماعية والثقافية والدينية؛ وذلك حتى لا نصل إلى حالة من الفوضى القانونية نتيجة أخذ اتفاقية سيداو على مجملها، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ القانون الدولي يجيز للدول الراغبة في الانضمام للاتفاقيات الدولي أن تفعل بنود التحفظ على المقتضيات التي لا تتناسب مع النظام العام والآداب العامة ودين الدولة الراغبة في الانضمام، وعليه فالباحثة ترى أنه ليس بالضرورة الأخذ الكامل لمقتضيات الاتفاقية ولا الاحجام الكامل والابتعاد الكلي عن تطبيق مقتضياتها محلياً.

- **القضية السابعة: مدى فعالية آليات حماية حقوق المرأة المضمنة في الاتفاقيات الدولية، باعتبارها ضماناً قانونياً ومادياً لتحقيق حماية متكاملة للمرأة على المستوى السياسي، وانعكاساتها على المستوى الداخلي الفلسطيني.**

تهدف الباحثة من وراء طرح هذا التساؤل والنقاش إلى بيان دور الضمانات القانونية الدولية في حفظ حقوق المرأة الفلسطينية وتمكينها سياسياً.

ومن خلال استطلاع وجهات النظر المختلفة، فإن المنظومة القانونية المحلية بحاجة إلى إعادة تنظيم وهناك الكثير من المقتضيات القانونية واللوائح الداخلية للأحزاب السياسية المحلية، مازالت بحاجة إلى تعديل وتغيير بما يتوافق والمقتضيات الدولية ذات العلاقة بالحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية، وهو ما أكدته بدورها (غنام).

وترى (سامي) أنّ المشكلة أبعد من ذلك، فهي تكمن في كون أنه وعلى مستوى القوانين المحلية التي لا يتم تطبيقها حتى فيما يتعلق بالحصص النسوية المقررة فيها، وبالتالي نشهد مخالفة سواء على مستوى التطبيق لهذه القوانين، وكذلك كون أن هذه القوانين لا تتوافق أيضاً مع المعايير الدولية، من حيث المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية، وهو ما يخلق مشكلة كبيرة، بحاجة إلى تدخل عاجل على المستوى التشريعي والتطبيقي.

ويرى (بدويه) أن الآليات الدولية من حيث الأساس تعتبر غير كافية على الصعيد الفلسطيني فيما يتعلق بحقوق المرأة، بل تعتبر غير كافية على صعيد كافة الدول؛ حيث أن القانون الدولي يعتبر أداة

مساعدة للنظم القانونية الوطنية لحماية فئة مهمشة في مجتمع ما. والأصل أن حماية المرأة يجب أن يكون بالأساس في النظام القانوني الوطني بالدرجة الأولى وليس الدولي، فالأخير يعتبر مساعد ومراقب ويفرض نوع من التوعية والمراقبة على الدول في أدائها العام على مستوى حقوق الإنسان، ولكن الإلتزام الأصيل يقع على عاتق الدول في ضرورة تغيير منظومتها القانونية المحلية لحماية حقوق المرأة، ويجب مواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة مثل "اتفاقية سيداو"، وهذه المواءمة تستوجب تغيير القوانين المحلية. ولكن على مستوى فلسطين فهناك الكثير من القوانين المحلية التي يجب تغييرها بما يتواءم وتوجهات الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة وتمكينها السياسي، ويرجع بدوية ذلك لطبيعة المجتمع المحلي من الناحية الاجتماعية والدينية، وبالتالي يجب إجراء هذه المواءمة بشكل تدريجي".

ويرى (عوض)، أن على المستوى المحلي الفلسطيني فقد تمت المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية سيداو، فيجب نشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية الفلسطينية، والعمل على مواءمة القوانين المحلية مع مقتضيات هذه الاتفاقية، لاسيما بعد مرور حوالي عشر سنوات على المصادقة عليها من طرف دولة فلسطين.

وترى (الأعرج) أن هذه المعايير الدولية وضعت كقواعد عامة لمختلف الدول والمجتمعات، وهي بحاجة ماسة إلى مواءمتها مع الواقع المحلي الفلسطيني بما يتناسب والخصوصية المحلية في دولة فلسطين، وليس بالضرورة أن تؤخذ هذه المعايير نسخة طبق الأصل عما هو متوافر فيها، بل الواجب أن يتم الاستفادة من مقتضيات هذه الاتفاقية وتطويرها بما يتناسب ويتلاءم مع مجتمعنا الفلسطيني، وليس بالضرورة أن يتم أخذ كل صغيرة وكبيرة فيها، لاسيما التي تختلف منها مع تعاليم الدين أو العرف الدارج والنظام العام في فلسطين، من وجهة نظر (البرغوثي).

ومن وجهة نظر (عبد الهادي) فإن الضمانات التي جاءت بها الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة وانعكاساتها على القوانين الداخلية الوطنية، فإنها تعارض بشدة انضمام فلسطين لاتفاقية "سيداو" بشكل كامل دون إبداء أية تحفظات عليها، وبما يتناسب وخصوصية المجتمع الفلسطيني الدينية والاجتماعية والثقافية، والأمنية. وترى بأن السلبيات التي تتوافر عليها اتفاقية سيداو أكثر من الإيجابيات التي تحققها للمجتمع الفلسطيني، لأنها تضر بالعادات والتقاليد المحمودة ولا تحترم الدين الإسلامي، وخصوصية المجتمع الفلسطيني. وتضيف بأنّ منظمات المجتمع المدني النسوية لها دور كبير في التعامل مع مضامين هذه الاتفاقيات، بحيث تختار ما يصلح للمجتمع وتتحفظ على ما هو ضده، ويجب تغيير القوانين المحلية بما يتناسب وخصوصية المجتمع والعصر الحالي الذي يمر فيه.

وتختم بأنه يفترض البناء على أساس تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة والعدالة في اتخاذ القرار بالتشارك بينهما.

ومن وجهة نظر (طه)، فإن الاتفاقيات الدولية من حيث الأساس لا تعتبر ملزمة لأية دولة إلى حين انضمامها إليها، وبعد الانضمام والمصادقة فالقانون الأساسي "الدستور" لتلك الدولة، هو من يحدد مرتبة هذه الاتفاقية بالنسبة للتشريع الداخلي، وفي فلسطين لا يوجد نص داخلي يحدد مرتبة الاتفاقيات الدولية مقابل التشريعات المحلية، ولكن يوجد اجتهاد للمحكمة الدستورية العليا الفلسطينية تمّ فيه إقرار سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية، وهي ملزمة بمواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية، لكن الإشكالية التي تكمن في المصادقة على اتفاقية سيداو أنه تمت المصادقة عليها دون إبداء أية تحفظات على مواد الاتفاقية التي تتعارض مع قيم المجتمع الفلسطيني وخصوصيته ومبادئه، وهو ما خلق مشكلة كبيرة في ردود معارضة لمضامين اتفاقية سيداو على المستوى المحلي، وهو ما خلق معضلة حقيقية لدى مراكز صنع القرار الحكومي ووضع التشريعات والتي لم تستطع أن تعدل القوانين المحلية بما يتفق واتفاقية سيداو، لوجود معارضة مجتمعية شديدة لهذه المقتضيات.

وتتفق الباحثة في هذا الصدد مع الآراء التي تنادي بضرورة الاستفادة من المعايير والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة السياسية، وليس بالضرورة أن يتم تطبيق كافة المقتضيات التي تضمنتها اتفاقية سيداو في القانون المحلي الفلسطيني، حيث أنه عند تعديل القوانين يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني، إذ أن الاتجاهات التي تنادي بأخذ المقتضيات والمعايير الدولية بمجملها، غالباً ما ينجم عنها خلل في بعض المقتضيات التي تتواءم والحالة الخاصة بالبلد.

وبالتطبيق على الحالة الفلسطينية، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كون أن فلسطين دولة محتلة، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار الثقافة المجتمعية ووجهة نظر الرأي العام من وصول المرأة للمناصب القيادية، وهذا لا يعني الاستسلام لهذه المعطيات ولكن الانتقال التدريجي شيئاً فشيئاً في الواقع القانوني لحقوق المرأة السياسية، للوصول إلى تمكين شامل للمرأة على المستوى السياسي والصعود التدريجي بالواقع السياسي والقانوني للوصول إلى الهدف المنشود والمتعلق بتمكين سياسي كامل وشامل للمرأة على كافة المجالات السياسية.

وتدعّم الباحثة رأيها بهذا الخصوص، بأنّ محاولات الانتقال بالواقع السياسي للمرأة جملة واحدة، والتضمين الكامل لمقتضيات الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية، لن يؤدي بالتالي إلاّ إلى حالة من الفوضى التشريعية التي لامحالة لن تؤتِ ثمارها كما هو مطلوب، وهو ما يقع على عاتق الجهات الحكومية وغير الحكومية عبر البرامج التوعوية المجتمعية بشكل عام، وللنساء بشكل خاص وكذلك العمل عبر خطط موحدة وتنسيق مشترك مع الجهات الحكومية ومراكز صياغة التشريعات والقوانين في فلسطين.

- **القضية الثامنة: دور وفعالية أداء المنظمات النسوية الفلسطينية في تحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية، وطبيعة المعيقات السياسية والاجتماعية المحلية التي تواجه التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية.**

تهدف الباحثة من هذا التساؤل إلى الوصول إلى بدايات تقييم عمل وأدء المنظمات النسوية الفلسطينية، ومدى تناسب الخطط الموضوعة والاستراتيجيات المتبعة مع المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع المحلي الفلسطيني، وكذلك مدى تناسبها والخصوصية السياسية التي تمتاز بها الدولة الفلسطينية باعتبارها دولة في طور البناء والنمو وما زالت تخضع للاحتلال الإسرائيلي.

أجمعت الكثير من الجهات التي أجرت الباحثة مقابلات معها على وجود العديد من المعيقات القانونية والمجتمعية أمام تحقيق تمكين سياسي حقيقي وفعال للمرأة الفلسطينية، فترى (الجالودي) أن تنفيذ البرامج والخطط الموضوعة لتحقيق تمكين سياسي للمرأة يواجع معيقات جمة تكتسب طابعاً مختلفاً، فهناك معيقات اجتماعية تتمثل في عقلية المجتمع الذكوري التي سادت ومازال تسود في المجتمع الفلسطيني وإن كانت بحدة أخف من العقود الماضية، وعدم تقبل حقيقة تولي المرأة المناصب القيادية والسياسية.

وكذلك المعيقات السياسية من وجهة نظر (أبو الهيجا)، التي تتمثل في ضعف أداء الأحزاب السياسية المحلية في فلسطين، في تعزيز وجود المرأة ضمن قوائمها ولوائحها الانتخابية، على الرغم من تضمين تلك الأحزاب لقوانينها الداخلية مقتضيات عديدة تطالب بضرورة إشراك المرأة في العمل السياسي، إلاّ أنّ تنفيذ تلك المقتضيات ما زال حبراً على ورق، وعدم وضع هذه الأحزاب لمعايير واضحة في آلية الانتقاء والاختيار للسيدات اللواتي يتم تضمين أسمائهن ضمن العمل السياسي والبرامج الانتخابية.

ويرى (بدوية) أن المنظمات النسوية يجب أن تعمل بشكل متكامل وتعاوني وتنسيق الجهود الوطنية والمؤسسية من أجل الضغط على صناع القرار في الحكومة والرئاسة والتشريعي لتعديل القوانين بما يتناسب والاتفاقيات الدولية، ويرى بأن هذه المؤسسات النسوية الفلسطينية لا يوجد جسم مركزي ومرجعية موحدة توحد عملهم، ويغيب عنها الاستراتيجية العمل الموحدة، ولا يوجد تكامل في نشاطاتها، فمعظم المؤسسات تختلف في ايديولوجياتها وبرامجها في آليات التغيير الواجب اتباعها للنهوض بواقع المرأة، وبالتالي يجب عليها أن تنسق جهودها وتضع استراتيجية وتقسم العمل فيما بينها، وليس بالضرورة أن تركز عملها بما يتناسب مع التوجه الحكومي والمؤسسات الرسمية، إذ أن هذه المؤسسات عليها أن تستجيب لمطالب المؤسسات النسوية، ولكن الاستجابة كان يمكن أن تكون أفضل لو كان هناك تنسيق في جهود تلك المنظمات لتفعيل الضغط بشكل أكبر لإحداث التغييرات المطلوبة سواء على المستوى القانوني أو السياسات العامة".

ويرى (طه) بأنه على سبيل المثال، يكاد دور النساء على مستوى تشكيل القوائم الانتخابية يكون معدوماً، فلم نشهد عبر التجارب الانتخابية السابقة أنه قد تمّ تشكيل قوائم انتخابية من طرف النساء، وإنما يتم تشكيلها من طرف الرجال وتنضم إليها النساء، على الرغم من عدم وجود أية معيقات تمنع النساء من تشكيل قوائم انتخابية خاصة بهن، وهو ما يعني أنّ النساء يتقاعسن عن المبادرة لتشكيل قوائم انتخابية، وبالتالي فالدور في هذا الصدد يلقى على عاتق المرأة ذاتها.

وتضيف (الأعرج) أن وجود الاحتلال الإسرائيلي وما يشكله خطر الانضمام للعمل السياسي والأحزاب السياسية من خطورة كبيرة على حرية المرأة نتيجة الأسر والاعتقال، وقد يصل الحدّ إلى تشكيل خطر على حياتها عبر العنف الجسدي والمعنوي الذي قد يصل لحد القتل في بعض الأحيان، وكذلك التضييق على حريتها في السفر من خلال الحرمان من السفر، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الكثير من الأحزاب السياسية يقتصر دورها على العمل النضالي والثوري بالتزامن مع العمل السياسي، وهو ما يقود إلى تراجع إقدام المرأة على العمل السياسي خوفاً على حياتها وأسرتها في كثير من الأحيان.

وفي (رأي آخر)، فإن أكبر المعيقات أمام تحقيق تمكين سياسي للمرأة الفلسطينية تتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي، وما ينجم عن ذلك من خطر قد تتعرض له المرأة الفلسطينية عبر استهدافها في كثير من الأحيان سواء من خلال الأسر والاعتقال أو حتى عبر القتل والاستهداف المباشر بالشكل الذي يشكل خطراً على حياتها.

وتضيف (القناوي) إلى جملة المعيقات التي تعيق عمل المنظمات النسوية، تلك الأجندات الغربية التي تفرضها عليها الجهات المانحة، والتي قد تتعارض في بعضها مع المعايير الثقافية والدينية والمجتمعية التي تسود في المجتمع الفلسطيني. وكذلك من المعيقات، نجد العقلية الذكورية التي تسود المجتمع الفلسطيني في نظرته النمطية لدور المرأة في الحياة العامة، إذ لا يفضل انخراط المرأة في مجالات العمل السياسي، وعدم إيمان هذا المجتمع بقدرات المرأة على خوض غمار الحياة السياسية، ويرى بأنها غير كفء للقيادة السياسية بصفة عامة.

ومن وجهة نظر الباحثة، تتفق مع الآراء السابقة بأن المعيقات التي تواجه أداء عمل المنظمات النسوية إنما تتمثل بمعيقات مجتمعية؛ كالثقافة الشعبية والنظرة العامة للمجتمع حول أهمية دور المرأة السياسي، وهو ما يحتاج إلى عمل دؤوب ومستمر لتغيير هذه النظرة عبر البرامج التوعوية العامة لفئات وشرائح المجتمع والمرأة كذلك. وترى الباحثة أيضاً، أن المعيقات السياسية تعتبر أيضاً ذات دور كبير في تحجيم دور المرأة السياسي في الحياة السياسية الفلسطينية، نظراً للسلوك الغير مهني المتبع من طرف الأحزاب في تهميش مشاركة المرأة وكذلك اعتبار انضمام المرأة للأحزاب السياسية إنما يأتي بمثابة "بروتوكول سياسي" أكثر مما هو عمل سياسي واقعي وحقيقي.

وتشدد الباحثة على أن الاحتلال الإسرائيلي وما يتبعه من سياسات قمعية وانتهاكات جسيمة بحق النشطاء السياسيين في فلسطين، لعب دوراً كبير في إحجام المرأة عن خوض غمار العمل السياسي المحلي، خوفاً على حياتها وأسرتها، وهو ما خلق شيئاً فشيئاً ظاهرة العزوف لدى النساء عن المشاركة السياسية خوفاً من التنكيل بها من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المرأة تفاضل دائما بين دورها الأسري وانخراطها في العمل السياسي، وترجح كفة الدور الأول على الدور الثاني. وهو ما يستلزم العمل جاهداً من طرف المنظمات النسوية على عكس هذه الصورة على المستويين المحلي والدولي، وبالذات المستوى الدولي لدى اللجان الأممية والمنظمات الدولية المعنية بحماية المرأة من كل أشكال الضطهاد والتعذيب والتمييز، وبالتالي الوصول لخلق حماية دولية تراعي خصوصية المرأة الفلسطينية.

❖ القضية التاسعة: التقييم العام لأداء المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي المحلي.

تهدف الباحثة من خلال هذه القضية والتساؤل إلى الوصول إلى تقييم عام وشامل لأداء المنظمات النسوية في سبيل تحقيق تمكين سياسي حقيقي وفعال للمرأة الفلسطينية على المستوى السياسي، وذلك وفق وجهات نظر الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

ترى (شريم) على أن الجهود المبذولة على الصعيد المحلي من طرف المنظمات النسوية الفلسطينية، غير كافية وغير فاعلة لتحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية، والتطبيق العملي للاتفاقيات والمعايير الدولية لا يتواءم وحقيقة الواقع السياسي الفلسطيني، فهي فقط بروتوكولات لا تناسب خصوصية الحالة الفلسطينية، وتفتقر هذه المنظمات إلى توثيق علمي وموضوعي لحقيقة الانتهاكات القانونية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية على المستوى القانوني المحلي، فيما يتعلق بحقوقها السياسية، ومن وجهة نظر (غنام)، فالمرأة الفلسطينية شريكاً ناجحاً للرجل على المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي والثقافي، وشريكاً مسانداً في مجال النضال ومواجهة الاحتلال، وهو ما يتطلب بالضرورة ترجمة ذلك كله عبر جعلها شريكاً فعلياً في مجال العمل السياسي الفلسطيني.

وتضيف (غنام) بأن المرأة الفلسطينية صحيح بأنها شاركت في العديد من المواقع السياسية، ولكنها مازالت في بدايات العمل السياسي، حيث أننا وباطلاعنا على المستوى القيادي الأول، لا وجود فعال وحقيقي للعنصر النسوي إلى الآن، بل وحتى على مستوى كل فصائل العمل الفلسطيني، فنحن لا نتكلم فقط عن مؤسسات سلطة، وإنما نتحدث أيضاص عن فصائل العمل الوطني كوننا ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني من الاحتلال، وعليه يفترض أن الذي يقودنا هي فصائل العمل الوطني، والدليل أنه حتى فصائل اليسار التي تتغى بالمرأة لا يوجد في أجندة عملها الدور الرئيسي للمرأة، وتؤكد (غنام) أن المرأة الفلسطينية يجب أن تكون في مقدمة الصفوف.

وترى (القناوي)، أن المشكلة الحقيقية تكمن في منظومة التشريعات والقوانين المحلية والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية المحلية، التي تشكل من وجهة نظرها العائق الجوهري والرئيس أمام تمكين المرأة سياسياً، وتضيف (أبو الهيجا) أن الإشكال يكمن أيضاً في عملية تقييم أداء وعمل المرأة على المستوى السياسي، إذ غالباً ما تنصب الأعين والتقييمات على أداء المرأة أكثر من أداء الرجل، وسيادة ثقافة الأغلبية الذكورية ضدّ الأقلية النسوية في العمل السياسي لدى الأحزاب المحلية، وهو ما قاد بالأخير إلى غياب المساهمة الفاعلة للمرأة.

ويرى (بدوية) أن القصور يكمن في النشاط السياسي للمرأة نفسها، فالمرأة يجب أن تقحم نفسها في العمل السياسي عبر تشكيل أحزاب جديدة سياسية من أجل الدخول للانتخابات، أو حتى أن تشارك أكثر في الأحزاب السياسية الموجودة، وهو ما يتطلب من الأحزاب الفاعلة أن تسمح للمرأة بالمشاركة وهو ما لن يتحقق إلاّ من خلال عمل المرأة في الضغط لأجل الانخراط بشكل أكبر للمشاركة في العمل السياسي، إذ أن خيار تشكيل أحزاب جديدة ذات توجهات نسوية بحتة يعتبر من الصعوبة بمكان في ظل المجتمع الفلسطيني وطبيعة الحياة السياسية الراهنة في فلسطين.

ويضيف (بدوية) أن أداء هذه المنظمات مازال ضعيفاً إلى الآن نظراً لاختلاف الأيديولوجيات والمرجعيات الفكرية لكل منظمة، وهو ما يتطلب من تلك المنظمات أن تضع برنامج عمل موحد واستراتيجية عمل موحدة وطنية موحدة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده والدين والتدين، والمعايير الدولية، بحيث يتم الوصول إلى نقاط وقواسم عمل مشتركة للخروج ببنرامج مقبول على المستوى الوطني والديني والاجتماعي والثقافي، وهو ما من شأنه أن يجعل هذه المنظمات أن تحقق نتائج أكثر مما تمّ الوصول إليه".

ويرى (طه) أن أداء المنظمات النسوية الفلسطينية، لعبت دور كبير في مجال التمكين السياسي للمرأة سواء من خلال التدريبات أو ورشات العمل وكذلك إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير حول هذا المجال، والضغط على صناع القرار. ولكن، رغم كل هذه الجهود فهي لم تنعكس على حجم مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، وتقلد المناصب العامة في مراكز صنع القرار.

ويرى (عوض) أن التقييم العام لأداء المنظمات، بأن "هذا دور المنظمات النسوية مازال متواصلاً ولكنه بحاجة إلى تطوير، ولكن بالعموم المنظمات النسوية في الواقع الحالي يمكن القول بأنها مؤسسات رائدة في مجال التمكين السياسي وفاعلة إذا ما قورنت بدور المنظمات على الصعيد العربي، لاسيما إذا ما أخذنا التعديل الأخير على قانون الانتخابات عام 2021 باعتماد نظام التمثيل النسبي، حيث كانت فلسطين سباقة لطرح نظام الكوتا على أساس التمثيل النسبي، ويعتقد بأن العديد من الحركات النسوية العربية قد استفادت من التجربة الفلسطينية، منها: الأردن والعراق وتونس والجزائر والمغرب".

وقد أشار (عوض) إلى أن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية قد أعدت الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024-2029، والتي تشكل من وجهة نظره تقدماً كبيراً على مستوى واقع المرأة الفلسطينية سواء من حيث التمكين السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وغيرها. وذلك كله سعياً في سبيل النهوض بواقع المرأة الفلسطينية على كافة الأصعدة.

وقد حصلت الباحثة على نسخة من هذه الاستراجية الوطنية، وتوجز أهم ما جاء فيها على النحو التالي:

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024-2029

"المساواة، التنمية، الأمن والسلم"

تم إعداد هذه الاستراتيجية بعد مرور 20 عاماً على تأسيس وزارة شؤون المرأة الفلسطينية التي انطلقت للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية نحو التمكين والتنمية المستدامة العادلة الشاملة، حيث تعتبر على أنها فرصة لتقييم المرحلة السابقة بكافة الإنجازات والتحديات التي مرت فيها الوزارة، ووضع المسارات القادمة ضمن محاور عمل استراتيجية تسعى الى تنفيذ برامج عمل تحقق الصمود المقاوم في وجه غطرسة الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، وتبني الكرامة للنساء بتوفير العيش الملائم والسكن الصحي، والتعليم الجيد، والتمكين الواسع في المجالات المختلفة.

وتضمنت الآتي:

1. تحليل الواقع: وذلك عبر البحث في مجالات العمل التي تتبناها هذه الاستراتيجية والتي تلخصت في:

1. المساواة والتي محاورها: انهاء التمييز، الوصول للعدالة، المساواة الاجتماعية، المساواة في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات.

2. التنمية والتي محاورها: الفقر، الصحة العدل والقضاء، المياه والطاقة، وغيرها.

3. الأمن والسلم والتي محاورها: عنف الاحتلال، العنف ضد المرأة، اشراك المرأة في جهود تحقيق السلم، النساء ذوات الإعاقة، النساء المتضررات من الكوارث والأزمات.

2. تقييم الإنجاز: وذلك عبر دراسة وتحليل الإنجازات والإجراءات التي تم تحقيقها في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين وعلى وجه الخصوص القوانين والتشريعات ذات العلاقة مثل: قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 بشأن رفع سن الزواج ليصبح 18 عاماً لكلا الجنسين حيث تم بموجبه إزالة التمييز بين الجنسين من حيث السن المحدد للزواج.

3. أهم الدروس المستفادة، منها: تعزيز استجابة عمليات المتابعة والتقييم في المؤسسات الرسمية لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

4. تحديد وتحليل المشاكل الرئيسية والتي أهمها: الاطار العام للدولة المتمثلة في العديد من النقاط أهمها: العدالة غير الرسمية بحيث لا يغطي القانون هذه المسائلة، إضافة إلى الأهلية القانونية والحياة العامة والتي شملت عدة بنود منها: الكوتا في البرلمان، أيضاً الحماية من العنف والتي شملت عدة أمور أهمها الاتجار في البشر، وغيرها من المشاكل.

5. وضعية المرأة الفلسطينية في المؤشرات العالمية: مثل مؤشر التنمية الجنسانية.

كما ناقشت هذه الاستراتيجية مجموعة محاور على الصعيد السياسي أهمها: آثار العدوان الإسرائيلي المستمر على النساء، العنف ضد المرأة، واقه المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطيني.

ومجموعة محاور على الصعيد الاقتصادي أهمها: ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، اتساع فجوة الأجور بين الجنسين (الاستراتيجية الوطنية 2024-2029).

وفي (رأي آخر)، فإن دور المنظمات النسوية بصفة عامة يشهد تراجعاً على المستوى السياسي والمشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية بشكل عام، على الرغم من وجود نظام الكوتا، وحتى فيما يتعلق بالنساء المتواجدات في العمل السياسي فإنه أدوارهن تكاد تكون معدومة وإن وجدت فهي أدوار ليست ذات فاعلية للتغيير ولا تسهم تلك النساء في سدّ الثغرات التي توجد في طبيعة عمل وسلوك الأحزاب السياسية الفلسطينية في تعاملها مع قضية المشاركة السياسية للمرأة، وهناك ضعف ملحوظ في خطط واستراتيجيات وبرامج عمل المنظمات السياسية لتعزيز مشاركة المرأة سياسياً.

ويرى (حويل) أن "أداء المرأة على المستوى السياسي الفلسطيني ضعيف جدا؛ مثلا في الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 لم تترشح إلاّ امرأة واحدة وهي سميحة خليل مقابل الرئيس ياسر عرفات، وفي الوقت الحالي لا وجود لأيّ امرأة ذات ثقل أو وزن سياسي كبير على الساحة الفلسطينية على الإطلاق، على الرغم من وجود الكثير من الأسماء الفاعلة على المستوى النضالي والكفاحي، إلاّ أننا نشهد غياباً تاماً على المستوى السياسي، مثلاً: اللجنة المركزية لحركة فتح لا وجود إلاّ لامرأة واحدة، وفي المكتب السياسي لحركة حماس فالحال كذلك، وفي المكتب السياسي للجبهة الشعبية لا وجود لإمرأة واحدة وهي نائب الأمين العام خالدة جرار، وبالتالي أداء المرأة ضعيف بالمقارنة مع دورها النضالي وكذلك النسبة الديمغرافية للمرأة في المجتمع الفلسطيني والذي تستطيع من خلاله التأثير في سير الحياة السياسية الفلسطينية، وهو ما يعود لعدم قدرة المرأة ذاتها على إقناع المجتمع بأهمية دورها في العمل السياسي وهو الدور الذي يجب أن تؤديه المنظمات النسوية".

ويرى (سموي) أنّ على هذه المنظمات أن تعمل بشكل أكثر فاعلية لتعكس الدور النضالي والثوري الذي كانت تلعبه المرأة الفلسطينية، على المستوى السياسي والمستوى القانوني، ونحن بحاجة إلى عمل المزيد ورفع قدرات المرأة حتى تتمكن من لعب دورها المثالي للارتقاء بالمجتمع الفلسطيني.

ويرى كل من (البرغوثي) أن المرأة لفلسطينية قطعت شوطاً كبيراً وتمتاز عن كل نساء الوطن العربي والعالم، كونها لديها القدرة على المطالبة بحقوقها السياسية والتكيف مع واقع كون أن فلسطين تخضع تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث استطاعت أن تترك بصمات واضحة في محافل الحياة

السياسية والاجتماعية، وتوليها مناصب حساسة سواء في المناصب السيادية أو التنظيمات الفلسطينية.

وترى الباحثة، أنه إضافة إلى التقييم السابق فإن التغيير الحقيقي يجب أن يبدأ من عند المرأة نفسها من خلال إيمانها بقدراتها وطاقاتها وإيجاد السبل والطرق المشروعة لإقحام نفسها في العمل السياسي وعدم الاستسلام للضغوطات المجتمعية والسياسية والثقافية السائدة ضد عمل المرأة في الميدان السياسي، وهو ما يتطلب بالضرورة جهود مكثفة وموحدة وممنهجة من طرف المنظمات النسوية، عبر الخطط والاستراتيجات التي تسهم في إيصال المرأة لهذه الغاية.

والابتعاد بشكل كبير عن البقاء قيد "دور الضحية" وأننا نعيش في مجتمع ذكوري، بل يجب أن تناضل للتغيير نحو تمكين سياسي حقيقي، وأن تثبت نفسها بنفسها في الميدان السياسي المحلي، والتخلص من تلك الشعارات والقيود التي تتعلق بالمجتمع والقوانين والأعراف، والبحث عن الآليات المناسبة للمساهمة في تغيير القوانين من خلال المرأة نفسها وليس فقط المطالبات والوقفات والاحتجاجات، ولا يتأتى ذلك إلاّ من خلال خوض غمار التجارب التشريعية والعمل على تقديم مشاريع قوانين تتناسب وخصوصية وواقع الحالة الفلسطينية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية ودور تلك المنظمات النسوية في تحقيق التمكين السياسي والفعال للمرأة الفلسطينية، حيث أن المرأة في فلسطين ما زالت تعاني من التغييب عن ميدان العمل السياسي، وهو ما يعود إلى عدة معيقات وأسباب منها ما هو ذوو طابع سياسي وآخر اجتماعي وكذلك اقتصادي.

وتشير مراجعة تطور الجمعيات والمنظمات النسوية في فلسطين، إلى أن هذا القطاع يتطور بالموازاة مع مختلف الهيئات التي تشكل وتمثل المجتمع المدني. ويتأثر المجتمع المدني النسوي في فلسطين بذات العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية المحلية والإقليمية، التي تتأثر بها مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني بصفة عامة.

وتعكس التغييرات التي حصلت على المنظمات النسوية الفلسطينية في مراحل تطورها المختلفة تشابكها مع البعد العام للقضية الفلسطينية والمتمثل بالتحرر من الخضوع للاحتلال الإسرائيلي، فهي تعتبر جزء من كل من المجتمع الفلسطيني على كافة الأصعدة والمجالات، والسياسية على رأس تلك المجالات.

وعلى الرغم من العدد الكبير للمنظمات النسوية في فلسطين، إلاّ أن أداء وعمل هذه المنظمات لم يحقق نتائج كبيرة على المستوى السياسي، وإن كانت قد حققت تقدماً ملحوظاً على مستوى تمكين المرأة اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً، إلاّ أنّ الجانب السياسي ما زال يشهد قصوراً كبيراً.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نوردها على النحو التالي:

النتائج:

- الحقوق السياسية للمرأة وتمكينها سياسياً يعتبر من أكثر المواضيع التي مازالت تثير جدلاً ونقاشاً واسعاً على المستوى الحكومي وغير الحكومي في فلسطين، نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية باعتبارها دولة مازالت في مرحلة النشوء والبناء.
- شكل غياب استراتيجية عمل موحدة وبرنامج وطني موحد ومشترك بين مختلف المنظمات النسوية الفاعلة في فلسطين، عقبة رئيسية وجوهرية أمام تحقيق تمكين سياسي فعال على المستوى المحلي، ويعكس حالة التخبط والتشتت التي تعيشها هذه المنظمات في آليات وبرامج عملها.

- التعليم يعتبر ذو أهمية كبيرة لتحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية؛ إذ بدون التعليم لا يمكن للمرأة أن تنخرط في مجالات الحياة بمختلف مشاربها، ولكن في الجانب السياسي يعتبر الوعي السياسي ذو أهمية أكبر من التعليم.
- إنّ مستوى التعاون الحكومي والجهات المسؤولة عن تعديل القوانين، يعتبر مستوى متدنياً مقارنة مع قيمة وأهمية الهدف المطلوب والمتعلق بتغيرر القوانين، لذلك فالمسؤولية لا تقع على عاتق المنظمات النسوية وحدها، إنما تتحمل الجهات الحكومية ومراكز صنع القرار جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية.
- ترفض تلك المنظمات النسوية في فلسطين فرض توجه أيديولوجي معين عليها، بمعزل عن التصورات الخاصة بها والسياق الذي تعمل به، وذلك من خلال إصرار المجتمع النسوي الفلسطيني على تطوير الفكر النسوي في السياق الفلسطيني، وتبعاً للخصوصية والظروف التي تشهدها دولة فلسطين من آثار الانقسام الداخلي واستمرار خضوعها للاحتلال الإسرائيلي.

الكوتا النسائية وإن كانت تحتوي تمييزاً بين الرجل والمرأة في مضمونها، إلاّ أنها تمثل تمييزاً إيجابياً يتماشى وواقع المجتمع الفلسطيني الذي لا زال يتردد في الإيمان بقدرات المرأة على العمل السياسي، و يجب الاحتفاظ بهذه الكوتا والعمل على رفعها شيئاً فشيئاً بما يتماشى وتطور الحياة السياسية الفلسطينية، فهي بالتالي تمييزاً إيجابياً وإجراءً احترازياً للحفاظ على حصة المرأة في المشاركة السياسية والتمثيل السياسي.

- شكل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عائقاً جوهرياً أمام خلق تمكين سياسي وفعال للمرأة الفلسطينية، من خلال ما يمارسه من انتهاكات جسيمة وتضييقات عديدة كانت سبباً في إحجام المرأة عن الإقدام على العمل السياسي، وخلق شيئاً فشيئاً ظاهرة العزوف لدى النساء عن المشاركة السياسية خوفاً من التنكيل بها من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- من الأهمية بمكان أن تتم الاستفادة من المعايير والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة السياسية، وليس بالضرورة أن يتم تطبيق كافة المقتضيات التي تضمنتها اتفاقية سيداو في القانون المحلي الفلسطيني، حيث أنه عند تعديل القوانين يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني، إذ أنّ محاولات الانتقال بالواقع السياسي للمرأة جملة واحدة، والتضمين الكامل لمقتضيات الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية، لن يؤدي بالتالي إلاّ إلى حالة من الفوضى التشريعية التي لامحالة لن تؤتِ ثمارها كما هو مطلوب.

- تلعب السياسات المتبعة في تشكيل الأحزاب الفلسطينية وآليات وضع القوائم الانتخابية، دوراً رئيسياً في تحجيم المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية الفلسطينية، نظراً للسلوك الغير مهني المتبع من طرف الأحزاب في تهميش مشاركة المرأة وكذلك اعتبار انضمام المرأة للأحزاب السياسية إنما يأتي بمثابة "بروتوكول سياسي" أكثر مما هو عمل سياسي واقعي وحقيقي.
- الحقوق السياسية للمرأة في فلسطين ما زالت تحتاج إلى العديد من التعديلات القانونية والتشريعية على المستوى المحلي الفلسطيني لاسيما فيما يتعلق برفع نسبة الكوتا النسائية في قوانين الانتخابات الساري نفاذها في فلسطين.
- شكل غياب المجلس التشريعي الفلسطيني وتوقفه عن العمل منذ عام 2007، عائقاً جوهرياً أمام تحقيق تقدم فعال في سبيل تعديل النصوص والتشريعات الناظمة لحقوق المرأة السياسية.
- إنّ أهم محددات عمل المنظمات النسوية لتحقيق التمكين السياسي يجب أن ترتكز على مسألتين هامتين: الأولى، تتمثل في الإطار القانوني الدولي والمحلي الناظم لحقوق المرأة السياسية وضرورة العمل على تعديل أوجه القصور في القانون المحلي بما يتواءم مع مضامين القانون الدولي ذات العلاقة. والثانية: تتعلق بضرورة العمل على خلق وإيجاد استراتيجية عمل موحدة وتوفير مرجعية واحدة تنظم عمل كافة المنظمات النسوية المحلية، شريطة أن تعمل جميعها بما يتناسب وهذه الاستراتيجية.
- إن التغيير الحقيقي يجب أن يبدأ من عند المرأة نفسها من خلال إيمانها بقدراتها وطاقاتها وإيجاد السبل والطرق المشروعة لإقحام نفسها في العمل السياسي وعدم الاستسلام للضغوطات المجتمعية والسياسية والثقافية السائدة ضد عمل المرأة في الميدان السياسي، ويجب أن تناضل للتغيير نحو تمكين سياسي حقيقي، وأن تثبت نفسها بنفسها في الميدان السياسي المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

أحمد، فاتن، 2001: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، في علم الاجتماع.

اديب محمد جاسم الحماوي، (2012)، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة، دار الكتب القانونية، مصر، الطبعة الأولى.

بيبرس، يمان ضياء، بطلات وضحايا (المرأة والسياسات الاجتماعية والدولة في مصر) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ،2002.

الدليمي، جبار، (2013)، مميزات مبدأ المساواة وعدم التمييز.

عبد الحميد الأنصاري، (2001)، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، المستقبل العربي، العدد 272، اكتوبر 2001.

عزت دراغمة، (1991)، الحركة النسائية في فلسطين (1903-1990)، الطبعة الأولى، القدس.

علي حرب، (2007)، العالم ومآزقه منطق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2.

محمود، حسانين، (2019)، التمكين السياسي للمرأة، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

المرأة، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، مصر.

وليد محمود عبد الناصر(2008)،- "الاسلاميون التقدميون"-مركز الاهرام للدراسات السياسيّة؛ الطبعة الأولى، القاهرة.

رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراة

رولا القطب، (2012)، دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عصام عز الدين وزوز (2019) التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الأهلية النسوية الفلسطينية (الواقع والمأمول)، رسالة ماجستير-جامعة الخليل، فلسطين.

عقدة، محمد (2011) التمكين الوظيفي وعلاقته بالأداء لدى المشرفين التربويين في الأردن، أطروحة دكتوراه-جامعة اليرموك، الأردن.

العمري، الزهراء (2014-2015)، التمكين السياسي للمرأة بين النصوص القانونية والاجتماعية – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة العربي مهيدي أم البواقي.

كتانة، نادية (2017)، اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المصري، خلود (2014) النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ميادة نبيه لبادة، (2016)، فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية في محافظة رام الله، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

نجود نجم الدين عمر، (2021) دور المجتمع المدني في إحداث التغيير السياسي في السودان "بالتطبيق على التنظيمات النسوية في ثورة ديسمبر 2018"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة إفريقيا العالمية.

وفاء محمد عواد (2008) دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة في تفعيل المشاركة السياسيَة النسويَة في الفترة الواقعة بين عامي (2000- 2006) م، رسالة ماجستير-جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

مؤتمرات وندوات

جورج جقمان- "الحركات الجماهيرية والتحول الديمقراطي في فلسطين"- "الحركة النسائية الفلسطينية – اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية- وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن- 17-18 كانون اول، 1999.

سهى، هندية (2009) هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن بعنوان الحركة النسائية الفلسطينية/إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية.

ندوة بعنوان "المرأة والتعليم العالي في فلسطين" والمنعقدة بتاريخ 30-08-2023، بالشراكة بين وزارة شؤون المرأة مع المجلس الأكاديمي الفلسطيني، في فندق السيزر – الماصيون – رام الله.

ندوة بعنوان "المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية وأثر ذلك على تعزيز السلم الأهلي"، والمنعقدة بالشراكة بين وزارة شؤون المرأة والمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2023-06/20 في مقر المركز الكائن في المصايف.

مجلات ودوريات

احمد ابراهيم ملاوي، (2008)، أهمية تلك المنظمات في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 24، العدد2.

بحري، دلال، 2014: النظرية النسوية في التنمية، مجلة المفكر، العدد 11، ص70-82.

الخالد، كورنيليا، (1996)، "الكفاح النسوي حتى الآن"، مجلة الطريق، العدد الثاني.

ريما كتانة – "المرأة الفلسطينية أي إصلاح وأي تغيير"- الحوار المتمدن- العدد711 - 2004/1/12.

سليمان، صالح، (2013)، النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، العدد3، المجلد50، ص1-36.

شؤون تنمويّة "المرأة الفلسطينية والانتفاضة"، الملتقى الفكري العربي - القدس- الاصدار 3، 1988.

صوت النساء- معاً من اجل التحرير معاً من اجل بناء الوطن-"وسائل الحركة النسوية في الاحتجاج والمساندة لنساء غزة هل هي كافيّة" –شباط- العدد282-2008/2/7.

عبد الباري توتو، فيصل (2022) المشاركة السياسية للمرأة في السودان: المعوقات وآليات التفعيل -دراسة تحليلية-، مجلة العلوم وآفاق المعارف - جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 2، العدد 1، الصفحات: 112-135، الجزائر

علي زهراء (2018) النسوية في العراق: بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية، ورقة بحثية منشورة في مجلة "عمران للعلوم الاجتماعية" تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 7، العدد 22، الصفحات: 7-27.

فوى اللبدي، (1994) "شؤون المرأة"، الجزء السابع، حزيران 1994.

فيصل اسماعيل الحذيفي، (2015)، الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني، مجلة البحثية – العدد الرابع، مركز الدراسات والأبحاث، منشورات مؤسسة خالد الحسن.

كمال، رانيا (2018)، اتجاهات فكرية في النظرية النسوية، مجلة عود الند "مجلة ثقافية فصلية رقمية"، العدد 86، https://www.oudnad.net/spip.php?article860، تاريخ الزيارة:2024/03/15، ساعة الزيارة: 19:45.

متعب، شذى، (2022) النظرية النسوية واتجاهاتها، مجلة كلية اليرموك، العدد5 ج2، المجلد18، ص939-985.

دراسات وتقارير ووثائق

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024-2029، "المساواة، التنمية، الأمن والسلم"، صادرة عن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، أغسطس 2023، غير منشورة.

جمعية المرأة العاملة "عطاء وإبداع مستمر"، رام الله، 2000.

جميل هلال، (1999)، تلك المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. برنامج دراسات التنمية. ورقة غير منشورة. رام الله: دراسات التنمية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "وزارة شؤون المرأة"، أيلول/2020.

زهيرة كمال، (1997)، المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. بحث غير منشور. إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة. رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المحطوري، يحيى، (2013) الكوتا وتطبيقاتها في النظم الانتخابية، مركز المرأة للبحوث والتدريب، 13 يونيو 2013.

المرأة والرجل في فلسطين اتجاهات واحصاءات"- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- العدد الثاني- تموز/ 2003.

مها عبد الهادي، (1999)، واقع المرأة في فلسطين (وجهة نظر اسلاميّة). دائرة السياسة والحكم: مركز البحوث والدراسات الفلسطينيّة.

وثائق الجمعية العامة، تعزيز منظومة الأمم المتحدة، رمز الوثيقة A/58/817، الدورة 58، 2004.

وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية (2008)، صادرة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأطر والمؤسسات والمراكز النسوية، النسخة المعتمدة من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة.

مواقع إلكترونية

بسام الصالحي، "حول واقع وتطور الزعامة الفلسطينية"، مركز القدس للإعلام والاتصال- القدس، 1991، للمزيد الاطلاع على الرابط التالي http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/4.doc، تاريخ الزيارة 16-01-2024، ساعة الزيارة: 18:15.

كاثرين، ماكينن (2019)، النسوية، الماركسية، المنهج، الدولة: أجندة للعمل النظري، ترجمة: كرم نشار، منشور بتاريخ 17-01-2019، على الرابط التالي: https://aljumhuriya.net/ar/2019/01/17/ ، تاريخ الزيارة: 03-08-2024، ساعة الزيارة: 19:46.

مركز معلومات واعلام المرأة "تنظيمات الحركة النسويّة الفلسطينية"، للمزيد الاطلاع على الموقع التالي http://www.pwic.org.ps/information/policy2.html وبلغت 90 منظمة أو أكثر وفق دليل passia؛ وبلغت 91 منظمة وفق مكتب المنسق العام للأمم المتحدة لنفس العام.

مكتب الأمم المتحدة في فينا UNOV، دائرة التواصل مع المنظمات غير الحكومية، على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2023/10/19، ساعة الاطلاع : 15:35
https://www.unov.org/unov/ar/ngo_liaison_service.html

النجار، رمزي، المساواة أمام القانون جوهر الحرية والعدالة، مؤسسة معاً الإخبارية، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية

Boris DeWiel, A Conceptual History of Civil Society: From Greek Beginnings to the End of Marx, Past Imperfect. Vol 6, 1997, pp5. On the following link: https: //journals.library.ualberta.ca/pi/index.php/pi/article/viewFile/1422/9

Chafetz, Janet Saltzman Feminist Theory and Sociology Underutilized Contributions for Mainstream Theory, Annual Review of Sociology, Vol. 23,997.

Kerstin Martens, Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 13, No. 3, September 2002.

Lorber, Judith Gender in Equality: Feminist Theories and Politics, Roxbury, LA, 1998

Oxford power.oxford university press,Newyork, 1999. P378, Sali Fimayor

UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, Kathleen Kuehnast, Manal Omar, Steven E. Steiner, and Hodei Sultan, Lessons from Women's Programs in Afghanistan and Iraq, March 2012.

الملاحق

- **الملحق الأول: أسماء الشخصيات التي تم معها إجراء المقابلات الشخصية.**
- **الملحق الثاني: أسئلة المقابلات الشخصية.**

الملحق الأول: أسماء الشخصيات

الإسم	مكان العمل	مكان إجراء المقابلة	تاريخ إجراء المقابلة
الدكتورة: آمال حمد	وزيرة شؤون المرأة	عبر البريد الإلكتروني (الإيميل)	2023-12-14
الدكتور: حنا نخلة	مستشار وزيرة شؤون المرأة للبرامج والعلاقات الدولية	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر وزارة شؤون المرأة – رام الله	2023-12-10
الدكتورة: ليلى غنام	محافظ محافظة رام الله والبيرة	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر المحافظة – رام الله	2023-12-12
الدكتور: عبد الرحمن البرغوثي	رئيس ديوان محافظ رام الله والبيرة	عبر البريد الإلكتروني (الإيميل)	2024-1-8
الدكتور: محمد المصري	رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر المركز.	2023-12-12
الأستاذة: غادة شديد	عضو في جمعية كنعانيات للتنمية والدراسة – جنين، وعضو في بلدية جنين.	تمّ إجراء المقابلة في مقر الجمعية في جنين	2023-12-22
الأستاذة: بسمة شريم	مديرة جمعية تمكين الشباب - جنين	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر الجمعية	2023-12-4.
الأستاذة: سهير الجالودي	منسقة جمعية المرأة الريفية في جنين وطوباس، وعضو هيئة إدارية في جمعية تمكين الشباب بجنين.	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر جمعية تمكين الشباب في جنين.	2023-12-4

الأستاذة: تهاني الغول	مديرة جمعية العمل النسوي – جنين	تمّ إجراء المقابلة عبر مكالمة هاتفية مسجلة	2023-12-2.
الأستاذة: تهاني السيد	مستشارة في مجال بناء المؤسسات والشراكات المجتمعية، وخبيرة في مجال الحماية المجتمعية (مدير قطري لمشاريع البنك الدولي سابقاً)، ومن مصممي البرامج التطويرية لخدمة المجتمع المدني في كافة المناطق.	تمّ إجراء المقابلة في مقر المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية – رام الله.	2023-12-12
الأستاذة: ساما عويضة	المديرة العامة لمركز الدراسات النسوية- القدس	تمّ إجراء المقابلة عبر البريد الإلكتروني (الايميل).	2023-12-16
الأستاذة: ريما نزال	عضو المجلس الوطني وعضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطيني – رام الله. كاتبة وناشطة سياسية.	تمّ إجراء المقابلة عبر مكالمة هاتفية مسجلة.	2023-12-22
الأستاذة: سهير فراج	المديرة العامة لدى مؤسسة تنمية وإعلام المرأة (تام) – بيت لحم	تمّ إجراء المقابلة عبر مكالمة هاتفية مسجلة.	2023/12/7-6
الدكتورة: تحرير الأعرج	المديرة التنفيذية لمؤسسة مفتاح – رام الله. ومحاضرة في جامعة بيرزيت – كلية الدراسات العليا	تمّ إجراء المقابلة في مقر المؤسسة الكائن في رام الله.	2023-12-12
الأستاذة: فرحة أبو الهيجا	رئيس مجلس الإدارة في جمعية كي لا ننسى – جنين. ورئيس مجلس إدارة الهيئة الاستشارية للمؤسسات غير الحكومية. عضو مجلس شعبي لمخيمات جنين، وعضو مجلس إدارة	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر الهيئة الاستشارية - جنين	2023-12-3

	في تنمية إلعام المرأة (تام) – بيت لحم.		
الأستاذة: نادية دويكات	مديرة جمعية مدرسة الأمهات - جنين	تمّ إجراء المقابلة عبر البريد الإلكتروني (الإيميل).	2023-12-12
الأستاذة: ريهام محسن	ناشطة نسوية وباحثة ميدانية في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان	تمّ إجراء المقابلة عبر البريد الإلكتروني (الإيميل).	2023-12-1
إلهام سامي	ناشطة مجتمعية في مجال حقوق الإنسان	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر وزارة شؤون المرأة – رام الله	2023-12-10
الأستائة: تمام قناوي	رئيسة جمعية النجدة الاجتماعية لتنمية المرأة الفلسطينية – فرع جنين (للجمعية عدة فروع في :جنين، رام الله، بيت لحم، سلفيت، قلقيلية، الخليل)	تمّ إجراء المقابلة بشكل وجاهي في مقر الجمعية الكائن في جنين	2023-12-4
الأستاذة: خولة الأزرق	مسؤولة اتحاد المرأة – بيت لحم ، ونائب أمين سر المجلس الثوري	تمّ إجراء المقابلة عبر مكالمة هاتفية مسجلة	2023-12-28
الدكتور: رزق سمودي	عميد كلية الحقوق – الجامعة العربية الأمريكية	تمّ إجراء المقابلة عبر اتصال هاتفي، وتسجيلات صوتية	2024-03-27
الدكتور: جمال حويل	أستاذ دراسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في الجامعة العربية الأمريكية. عضو المجلس الثوري لحركة فتح. عضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني	تمّ إجراء المقابلة عبر اتصال هاتفي، وتسجيلات صوتية	2024-03-30.
الدكتور: رائد بدوية	أستاذ القانون الدولي في كلية الدراسات العليا	تمّ إجراء المقابلة عبر اتصال هاتفي،	2024-03-25

	في الجامعة العربية الأمريكية	وتسجيلات صوتية	
الدكتور: طالب عوض	باحث وخبير في شؤون المجتمع المدني والانتخابات	تمّ إجراء المقابلة عبر الهاتف	2024-03-19
الدكتور: عبد الرحيم طه	أستاذ القانون الدولي (محاضر غير متفرغ)	تمّ إجراء المقابلة عبر مكالمة هاتفية مسجلة	21 – 3- 2023
الأستاذة: غادة عبد الهادي	رئيسة جمعية حواء للثقافة والفنون – نابلس. عضو مراقب في المجلس الوطني الفلسطيني. عضو هيئة إدارية لتجمع مؤسسات المجتمع المدني. عضو الهيئة الإدارية للجنة الوطنية العليا للأسرى.	تمّ إجراء المقابلة عبر مكالمة هاتفية مسجلة	2024-4-1.
الطرف الذي تمّ إجراء المقابلة معه، رفض التصريح بإسمه في الدراسة، وسيتم الإشارة إليه اختصاراً ب (رأي آخر).	متخصصة في دراسات شؤون المرأة	تمّ إجراء المقابلة عبر الهاتف	2023-12-7

الملحق الثاني: أسئلة المقابلات

دور المنظمات النسوية في تمكين المرأة سياسياً في المجتمع الفلسطيني

"دراسة تحليلية"

The role of feminist civil society organizations in empowering women politically in Palestinian society

"An analytical study"

يتضمن هذا المرفق مجموعة مقترحة من القضايا، التي سيتم الاعتماد عليها عند إجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين في بعض من مؤسسات المجتمع المدني النسوية الفلسطينية، وكذلك بعض من المسؤولين على مستوى المؤسسات والهيئات الحكومية الرسمية، علماً بأنه تم اعتماد المقابلات كأداة لهذه الدراسة، ونقترح ما يلي من الأسئلة والقضايا:

1- **القضية الأولى**: العلاقة بين مستوى الوعي والتعليم لدى المرأة الفلسطينية بتمكينها على المستوى السياسي.
2- **القضية الثانية:** الأولويات الرئيسية لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني النسوية الفلسطينية، لاسيما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
3- **القضية الثالثة:** البرامج والاستراتيجيات المعتمدة من طرف المنظمات النسوية الفلسطينية لتفعيل دور المرأة سياسياً، والجهات التي تعمل معها في سبيل تحقيق تمكين سياسي أكثر فاعلية للمرأة الفلسطينية.
4- **القضية الرابعة:** محددات عمل المنظمات النسوية الفلسطينية على المستوى القانوني، لغايات تحقيق تمكين سياسي أكبر للمرأة الفلسطينية من حيث التمثيل والمشاركة السياسية.
5- **القضية الخامسة:** الدور الذي تؤديه تلك المنظمات النسوية في الضغط لغايات إصدار وتعديل القوانين ذات العلاقة بالتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، ومدى الاستجابة للمطالب النسوية ذات الطابع القانوني المتعلق بالحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية.
6- **القضية السادسة:** مدى فاعلية نظام الحصص النسائية (الكوتا) في تمكين المرأة سياسياً، لاسيما في ظل خصوصية الدولة الفلسطينية كونها دولة خاضعة للاحتلال، ومدى اعتباره تمييزاً إيجابياً أو تأطيراً قانونياً يرسخ التمييز بين الجنسين.

7- **القضية السابعة:** مدى فعالية آليات حماية حقوق المرأة المضمنة في الاتفاقيات الدولية، باعتبارها ضماناً قانونياً ومادياً لتحقيق حماية متكاملة للمرأة على المستوى السياسي، وانعكاساتها على المستوى الداخلي الفلسطيني.

8- **القضية الثامنة:** دور وفعالية أداء المنظمات النسوية الفلسطينية في تحقيق تمكين سياسي فعال للمرأة الفلسطينية، وطبيعة المعيقات السياسية والاجتماعية المحلية التي تواجه التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية.

9- **القضية التاسعة:** التقييم العام لأداء المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي المحلي.

Abstract

This study aimed to research and analyze the role of these women's organizations in empowering Palestinian women politically, and to demonstrate their role in promoting women's rights within the legal structure. The study on this topic comes from the importance and role of women as a human resource that constitutes more than half of society on the demographic level, and thus the necessity of their participation in political work and decision-making strategies, it is considered very important to work on making it a reality.

In addressing and analyzing the main problem of this study, the researcher relied on the historical approach, to present the development of the performance of these women's organizations in Palestine, as well as the analytical approach, to examine the performance of women's organizations in Palestine in order to achieve real and effective political empowerment, and to analyze the extent of the effectiveness and efficiency of the plans, programs and strategies set by these organizations, and to what extent they are compatible with the Palestinian reality. She also relied On interviews as her research tool.

The study was based on the hypothesis that despite the activity and diversity of Palestinian women's organizations, their role in pushing for the adoption of decisions and legislation to enhance their role in Palestinian society is still weak. The study concluded with a set of results, the most important of which is that women's organizations in Palestine refuse to impose a specific ideological orientation on them, regardless of their own perceptions and the context in which they operate, through the insistence of the Palestinian women's community on developing feminist thought in the Palestinian context, and according to the specificity and circumstances witnessed by the State of Palestine from the effects of occupation and division.

Likewise, the absence of a unified work strategy and a unified and joint national program among the various active women's organizations in Palestine is a major and fundamental obstacle to achieving effective political empowerment at the local level, and it contributes to the state of confusion and dispersion that these organizations experience in their work mechanisms and programs.

Keywords: women's organizations, women, political empowerment, feminism, women's quota, elections, electoral lists, political parties